جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السيـاسية

دور المبعوثين الدوليين للامم المتحدة في حل النزاعات الدولية

(العراق أنموذجا بعد 2003)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطلبة

محمد فراج
جنيدي خوليفة

السنة الجامعية

2017 - 2016

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السيـاسية

دور المبعوثين الدوليين للامم المتحدة في حل النزاعات الدولية

(العراق أنموذجا بعد 2003)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطلبة

محمد فراج

جنيدي خوليفة

تحت إشراف الأستاذ

نور الدين مكاوي

السنة الجامعية

2017 - 2016

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السيـاسية

دور المبعوثين الدوليين للامم المتحدة في حل النزاعات الدولية

(العراق أنموذجا بعد 2003)

مذكرة معدة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص تحليل السياسة الخارجية

إعداد الطلبة

محمد فراج

جنيدي خوليفة

تحت إشراف الأستاذ

نور الدين مكاوي

أعضاء لجنة المناقشة :

الدكتور : جداوي خليل : رئيسا .

الاستاذ : معقافي أسامة : عضوا مناقشا .

الأستاذ : نور الدين مكاوي : مشرفا ومقررا .

السنة الجامعية

2017 - 2016

(باسمك اللهم)

اهداء

نـهدي كليناهذا العمل المشترك الى اهلنا وذوينا
الاصدقاء والاحباب ، الى جزائر الشهداء
وفلسطين القضية ، والعراق الاشم ، تقبلوا منا هذا
العمل المتواضع

تشكر

نقدم جزيل الامتنان لله عز وجل اولا على اتمام هذه الدراسة ثم نتقدم بوافر الشكر للاستاذ مكاوي نور الدين على قبوله الاشراف على عملنا وما قدمه لنا من مساعدة لاخراج هذه الدراسة ، كما هي عليه الان.

تشكر

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان والتقدير لكل من ساعدنا من قريب او بعيد ، كما نشكر اساتذة القسم والاساتذة المشرف على تقديمهم ليد العون العلمية طوال مدة الدراسة ، ولا يفوتنا ان نشكر لجنة المناقشة لقبولهم قراءة هذا العمل وتقيمه.

مقدمة

الفصل الاول الاطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الاول مفهوم النزاع أسبابه وآثاره

المطلب الاول مفهوم النزاع المسلح الداخلي

المطلب الثاني موضوعات النزاع و أنواعه

المطلب الثالث أسباب النزاعات المسلحة الداخلية

المطلب الرابع أثار النزاعات المسلحة الداخلية

المبحث الثاني أهم النظريات السائدة في دراسة النزاع

المطلب الاول نظرة عامة لنظريات السلام والنزاع

المطلب الثاني الرؤية الواقعية للنزاعات الدولية

المطلب الثالث الرؤية الليبرالية للنزاعات الدولية

المطلب الرابع الرؤية البنائية للنزاعات الدولية

المبحث الثالث تطور القانون الدولي في حل النزاعات الداخلية

المطلب الاول أسباب التمييز بين النزاعات الدولية وغير الدولية

المطلب الثاني النزاعات المسلحة غير الدولية بعد اتفاقيات جنيف 1949

المطلب الثالث النزاعات المسلحة غيرالدولية طبقا للبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977

المبحث الرابع نشأة الامم المتحدة و اليات حل النزاع لديها

المطلب الاول نشأة وطبيعة الامم المتحدة

المطلب الثاني الوسائلالدبلوماسية لحل النزاعات لدى الامم المتحدة

المطلب الثالث الوسائل غير الودية لحل للنزاعات الدولية

المبحث لخامس مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية

المطلب الاول النظرية الواقعية

المطلب الثاني النظرية الليبرالية

الفصل الثاني الفصل الثاني : الاطار التطبيقي : النزاع في العراق بعد 2003 ودور الاحضر الابراهيمي كمبعوث دولي في حله

المبحث الاول **النزاع في العراق بعد 2003**

المطلب الاول لمحة عن العراق

المطلب الثاني أهم المتغيرات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق

المطلب الثالث اطراف النزاع و أرقام الدمار في العراق بعد 2003

المبحث الثاني **تدخلات الامم المتحدة في العراق بعد 2003**

المطلب الاول بدايات تدخل الامم المتحدة

المطلب الثاني اصدرات وقرارات مجلس الأمن بحق العراق

المطلب الثالث تدخلات الامم المتحدة في المنطقة العربية

المبحث الثالث **عمل الاخضر البراهيمي كمبعوث دولي**

المطلب الاول المسيرة الدبلوماسية للأخضر الابراهيمي

المطلب الثاني عمل الابراهيمي كمبعوث دولي في العراق بعد 2003

المبحث الرابع **العوامل المؤثرة في عمل المبعوث الدولي**

المطلب الاول تأثير البيئة الداخلية على عمل المبعوث

المطلب الثاني تأثير البيئة الخارجية على عمل المبعوث

المبحث الخامس **نتائج دور الامم المتحدة والمبعوث الدولي في النزاع العراقي**

المطلب الاول نتائج دور الامم المتحدة في النزاع

المطلب الثاني نتائج دور المبعوث الدولي في النزاع

خاتمة

(مقدمة)

يعد حل النزاعات وارساء السلم الدولي احد المحاور الرئيسية لعمل منظمة الأمم المتحدة فهو أحد الأهداف الرئيسية الواردة في ميثاقها الذي يتضمن آلياتٍ متعددةٍ تُفسح المجال لإمكانية تحقيق هذا الهدف ، وقد تنوعت وتطورت أساليب عمل الأمم المتحدة في إدارتها للنزاعات الدولية تماشياً مع بروز مجموعةٍ من المتغيرات التي فرضت انعكاساتها على واقع عملها ، فمثل هذه المتغيرات قد فرضت على الأمم المتحدة أن تطور آليات عملها ، وهو ما أسفر عن سعيها لتتبنى مفاهيم متعددة ترتبط بإرساء السلم و حل النزاعات الدولية ودمجها في إطار عملها .

ورغم تعقيد سمات النسق الدولي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وظهور الاحادية القطبية كأبرز سمة في هذا النسق والذي القى بضلاله على مجموع السلوك الخارجي للوحدات الدولية بما فيها المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة ، إلا ان هذا لم يمنع هذه المنظمة من التقيد بمهامها في حفظ السلم و الامن العالميين وحل النزاعات بمختلف الاليات خاصة منها السلمية ، لتجنيب البشرية مزيدا من الحروب والمآسي التي تطال الابرياء في كل الاحوال .

لهذا يتزايد عدد مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة ، مع تزايد بؤر التوتر في العالم ووصل عدد هؤلاء في الوقت الراهن إلى 111 مبعوثاً خاصاً موزعين على مختلف القارات والمناطق الجغرافية الساخنة في العالم.

و لا توجد بؤرة توتر أو صراع في العالم حالياً إلا وفيها مبعوث يمثّل الأمين العام للأمم المتحدة كوسيط محايد ، أو هكذا يفترض أن يكون. وكلما زاد عدد الصراعات في قارة من القارات أو في منطقة جغرافية معينة في عالم اليوم ، زاد عدد المبعوثين الأميين إلى تلك المنطقة أو في تلك القارة. بل إن بعض الصراعات في مناطق معينة يمثّل الأمين العام فيها أكثر من مبعوث في وقت واحد ، ويتزايد عدد المبعوثين الأميين تزايداً طردياً مع فداحة المشكلات ومدى اتساع رقعة العنف في المنطقة الجغرافية الجاري فيها الصراع .

وتستحوذ المنطقة العربية بنزاعاتها الداخلية المتعددة على نسبة 24 في المائة من الصراعات المسلّحة في العالم بما يتجاوز ضعف النسبة العددية للدول العربية ، إذا ما اعتبرنا عدد المبعوثين مؤشراً لسخونة الأوضاع في أي بقعة جغرافية في العالم " [1] .

(1) الأمم المتحدة واليمن : حوارات تلد حروباً بؤر عربية ، منير الماوري ، مقال ، 2015/06/15 م الاثنين : 04:16 (غرينتش) . https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/14

1- مبررات اختيار الموضوع:

إن الدافع الذي جعلنا نتطرق لهذا الموضوع واختياره،كان **ذاتيا** يتمثل في قرب هذا الموضوع من اهتماماتنا البحثية وكذا علاقته بدور الشخصية الجزائرية في حل النزعات الدولية ومعرفة دور هيئة الامم المتحدة وخاصة مبعوثيها الدوليين في حل النزاعات الدولية سلبيا او ايجابيا **موضوعيا** من خلال عدم تماشي وتعاطي الدراسات السابقة لادوارالمبعوث الدولي من جميع مواطنها السياسية والقانونية ، وما يمثله النزاع في العراق بعد 2003 من حالة سياسية وقانونية وانسانية تستدعي الاهتمام والتركيز لفهم عمليات السلام وحل النزاعات في المنطقة .

2/ اهمية الدراسة :

للموضوع أهمية علمية و أخرى عملية، ويمكن إدراكها من خلال أهداف الدراسة فالأهمية العلميةتأتي من دراسة موضوع النظام القانوني والبعد السياسيللأمم المتحدة و المبعوث الدولي و الجوانب التي تخصهم ومن ثم إدراك دور المبعوث الدولي في حل النزاعات وتوطيد السلم و الامن الدوليين من خلال نظريات العلاقات الدولية ، وكذا إدراك النقائص الموجودة في النصوص القانونية والتي تؤثر على فهم النزعات الداخلية وطرق واليات حلها في المجتمع وكذا الابعاد السياسية المتشابكة في هذا العمل .

أما الأهمية العملية تكمن في تسليط الضوء علىواقع عمل المبعوثين الدوليين والعوائق التي يتسم بها عملهم كرسل سلام في مواطن نزاع حادة التوتر او تلك التي تتخذ الطابع المسلح .

3/- أهداف الدراسة: نسعى من هذه الدراسة إلى تحقيق الهداف التالية:

- محاولة ضبط مفهوم النزاع الداخلي و الاراء الفقهية حتى يتسنى لنا معالجة موضوعنا المقترح للدراسة .
- معرفة مهام وآليات عمل المبعوث الدولي في حل النزاعات .
- معرفة الأساس القانوني لعمل المبعوث الدولي .
- تسليط الضوء على فهم مدى نجاعة البعثات الدولية في حل النزاعات الدولية .
- كيفية تعامل مع المبعوث الدولي مع الظروف الداخلية والخارجية للازمة .
- توضيح صورة تعاطي الدول العظمى مع النزاعات الدولية الداخلية .

4/حدود الدراسة :

المكانيـة : اعطـاء نمـوذج احتلال العراق بصـفته انموذجا شكل ولا يزال محـور دراسـات عديـدة للنزاعات الدولية .

الزمانية : تحديد زمن الدراسة لما بعد احتلال العراق 2003 لما رافقها من نزاعات مختلفة .

5/ الإشكالية:

ينطلق البحث في الموضوع من إشكالية رئيسة:

مـاهو دور المبعوثين الـدوليين للأمـم المتحـدة فـي حل النزاعـات الدوليـة ؟ وكيـف سـاهم البمعوث الدولي في حل النزاع العراقي؟

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسة إلى: تساؤلات فرعية :

- ما مفهوم النزاع الدولي ؟
- ما هي اليات عمل الامم المتحدة لحل النزاعات الدولية؟
- ماهية النزاع في العراق والعوامل المؤثرة فيه ؟
- ماهو دور عمل المبعوث الدولي في هذا النزاع ؟
- ماهي العوامل المؤثرة في عمل المبعوث الدولي (نموذج الاخضر الابراهيمي) ؟
- ماهي نتائج دور الامم المتحدة والمبعوث الدبلوماسي في هذا النزاع ؟

6/ فرضيات الدراسة :

رئيسـية : انـا جملـة اعمـال وادوار الامـم المتحـدة والمبعـوثين الـدوليين فـي النـزاع العراقـي يتعلـق بادوار القوى الاقليمية المجاورة و القوى العضمى .

فرعية : الاطار القانوني لتنظيم النزاعات الدولية مازال قاصرا ويشكل في حد ذاته معوقا في حل النزاعات الداخلية .

- تصادم دور المبعوث الدولي مع القوى العظمى وكذا الامم المتحدة .
- عمـق الازمـة العراقيـة وتـداخلها وتشـعباتها مـع شـكلية دور المبعـوث الـدولي وكـذا دور الامـم المتحدة المرتكز على العمل الانساني لا يساهم في حل النزاع العراقي.

7/الاطار المنهجي:

أ – المنهج التاريخي: تم إستعمال المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد الوقائع والأحداث التي شكلت النزاع العراقي .

ب – المنهج الوصفي: تم إستعمال هذا المنهج من خلال وصف عمق الازمة العراقية اسبابها وتداعياتها و بإبراز أبعادها وجوانبها الظاهرة.

ج – المنهج التحليلي: حيث تم تحليل نصوص بعض المواثيق الدولية المتعلقة بالنزاعات الداخلية وكذا تحليل دور الامم المتحدة والمبعوث الدولي في حل هذا النزاع .

8/ تقسيم الدراسة : تناولنا في الفصل الاول الاطار المفاهيمي للدراسة حيث تم التطرق منخلاله الى العناصر التالية المبحث الاول الذي يعالج ماهية النزاع الدخلي عوامله وأثاره أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى اهم النظريات السائدة في دراسة النزاع فيما كان المبحث الثالثحول تطور القانون الدولي في حل النزاعات وجاء المبحث الرابع ليدرس آليات حل النزاعات لدى الأمم المتحدة وفي نهاية الفصل درسنا مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية من خلال المبحث الخامس .

اما الجانب الثاني من دراستنا فجعلناه للشق التطبيقي بدراسة انموذج العراق بعد 2003 ودور الاخضر الابراهيمي كمبعوث دولي في حل هذا النزاع أين تطرقنا الى المحاور التالية ، الوضع في العراق بعد 2003 من خلال المبحث الاول فيما عالجنا تدخلات الأمم المتحدة في المبحث الثاني وجاء المبحث الثالث ليركز على عمل الأخضر الإبراهيمي كمبعوث دولي فيما تناولنا في المبحث الرابعالعوامل المؤثرة في عمل المبعوث الدولي في العراق لتختتم دراستنا بالتطرق لنتائج دور الأمم المتحدة والمبعوث الدولي في النزاع العراقي .

9/ صعوبات دارسة الموضوع:

أما من حيث صعوبات الدراسة فترجع أساسا الى عدم وجود مراجع متخصصة في هذا الموضوع ، فنجد ان التطرق اليه بهذه الصيغة الشاملة ، هو عمل جديد يحتاج الى جهد كبير كما ان جزء لا بأس به من مراجع ومصادر الدراسة كانت عبارة عن مقالات تتطرق الى الموضوع من جوانب مختلفة خاصة في جزئه التطبيقي .

10/- دراسات سابقة:

يمكن أن نقول بان الدراسات التي قدمت حول المبعوث الدولي لم تكن ملمة بكافة جوانب الموضوع فهي دائما تتطرق الى جانب معين من العمل ، ولعل ابرز هذه الدراسات التي ساعدتنا من الجانب القانوني : مالك عباس جيثوم ، التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية رسالة ماجستير, كلية القانون, جامعة بابل، كما كان للحوار الذي اجراه السيد الاخضر الابراهيمي لمجلة السفير اللبنانية و شرحه لاهم الادوار التي قام بها والعوائق التي واجهته خاصة بدوره كمبعوث دولي في العراق ، حيث شكل شهادة حية لعمل المبعوث الدولي واهم ما يمكن ان يساهم فيه كسفير للام المتحدة في عدة قضايا دولية ، لهذا في دراستنا هاته حاولنا الالمام بالبعد السياسي و الجانب القانوني والتنظيري والتحليلي لطبيعة عمل المبعوث الدولي والجوانب المحيطة به مستفيدين مما توفر من معطيات.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

تعتبر النزاعات الدولية ظاهرة اجتماعية سياسية شديدة التعقيد والتشابك بسبب حركيتها وديناميكيتها، وتعدد أطرافها وتنوعهم بين الداخلي والخارجي مما تؤدي إلى تعدد أسبابها ومظاهرها وأبعادها، كما يصعب متابعة تفاعلاتها في حالة صعودها.

ويزيد من تعقيد موضوع النزاعات الدولية التداخل والخلط بين المصطلحات التي تستخدم عادة من قبل الكتاب كمترادفات مثل: النزاع/الصراع/الحرب/الأزمة التوتر ، وذلك يرجع على الأقل لتداخل الأسباب وأبعاد هذه الظواهر المتشابهة.

ما يهمنا في مبحثنا الحالي النزاعات الداخلية او النزاعات المسلحة غير الدولية :

المبحث الاول : مفهوم النزاع أسبابه وآثاره :

المطلب الاول : مفهوم النزاع المسلح الداخلي :

سنتناول خلال هذا المطلب اولا تعريف النزاع بصفة عامة ثم تعريف النزاع المسلح الداخلي وكذلك تمييزه عن غيره من النزاعات المسلحة الأخرى :

النزاع :

يعبر النزاع عن حالة التعارض الموجودة بين الأطراف في الأهداف والمصالح.فيعرف عندئذ على أنه وضع تكون فيه مجموعة معينة من الأفراد – سواء قبيلة أومجموعة عرقية أو لغوية أو دينية أو اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو أي شيء آخر –تنخرط في تعارض واعٍ مع مجموعة أو مجموعات أخرى معينة لأن كل هذه المجموعاتتسعى لتحقيق أهداف متناقضة فعلا أو تبدو أنها كذلك[01].

وعلى هذا الأساس يعرف ريمون أرون النزاع على أنه نتيجة تنازع بين شخصين أوجماعتين أو وحدتين سياسيتين للسيطرة على نفس الهدف أو للسعي لتحقيق أهداف غيرمتجانسة.[2]

---

(1)داورتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي ، ط 1. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ديسمبر 1985 ، ص 140.

(2)المرجع نفسه، ص 94 .

1/ تعريف النزاع المسلح الداخلي:

يرى بعض الباحثين أن النزاع المسلح الداخلي أوسع مفهوماً من الحرب الأهلية، إذ عرفه البعض "بأنه كل نزاع يحصل داخل حدود الدولة"[01]، وعُرّف بأنه "كل نزاع يتميز بطابع جماعي وحد أدنى من التنظيم بدون اعتبار لمدة النزاع، أو أن يسيطر المتمردون على جزء من الإقليم"[02].

وقد عرّف آخرون النزاع المسلح الداخلي بأنه "النزاع الذي يثور داخل إقليم الدولة بين السلطة القائمة من جانب وجماعة الثوار أو المتمردين من جانب آخر"[03].

وفي ذات الاتجاه جاء البروتوكول الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف لعام 1977 ليبيّن أن المقصود بالنزاعات المسلحة الداخلية هي "الحاصلة داخل إقليم إحدى الدول بين القوات الحكومية وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخربوتمارس تحت قيادة مسؤولة مسيطرة على جزء من الإقليم وتستطيع القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة"[4].

في حين ذهب بعض المختصين في القانون الدولي إلى تطابق مفهومي النزاعات المسلحة الداخلية والحرب الأهلية, إذ عُرّفت النزاعات المسلحة الداخلية طبقاً لهذا الاتجاه بأنها (العمليات العدائية التي تجري في إطار دولة واحدة, وتقوم عندما يلجأ أطراف النزاع إلى السلاح داخل الدولة, بهدف الوصول إلى السلطة, أو عندما تقوم نسبة كبيرة من المواطنين في دولة ما بحمل السلاح ضد الحكومة الشرعية)[5]. وعُرّفت أيضاً بأنها "كل كفاح مُسلح ينشأ داخل حدود دولة ما بهدف الاستيلاء على سلطة الدولة, أو إنشاء دولة جديدة عن طريق الانفصال"[6].

---

(1) د. سهيل حسين الفتلاوي ،القانون الدولي في زمن السلم، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص633.

(2) مالك عباس جيثوم، التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية, رسالة ماجستير , كلية القانون, جامعة بابل, 2012, ص15.

(3) د. فرست سوفي ،الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات المسلحة الداخلية وتسويتها، منشورات زين الحقوقية، بيروت2013، ص149.

(4) الفقرة (1) من المادة (1) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف لعام 1977.

(5) خالد سلمان جواد،حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية, أطروحة دكتوراه, كلية القانون, جامعة بغداد, 2005, ص20-21.

(6) د. السيد مصطفى احمد أبو الخير ،أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر, الطبعة الأولى, أتراك للطباعة وللنشر والتوزيع, القاهرة, 2006, ص186.

2/ ذاتية النزاع المسلح الداخلي :

قد يتشابه النزاع المسلح الداخلي مع أنواع أخرى من الصراعات كالنزاعات الدولية والاضطرابات والتوترات الداخلية، لذا سنحاول التمييز بين تلك المصطلحات:

أولاً: تمييز النزاعات المسلحة الداخلية عن الدولية :

إن أحد أطراف النزاع سواء كان داخلياً أم دولياً هو شخص من أشخاص القانون الدولي العام لكن يمكن إيجاز الاختلاف بينهما بما يأتي(01).

إن النزاعات الدولية تكون بين دولتين أو أكثر، أي أن أطراف النزاع أكثر من دولةفي حين تكون النزاعات المسلحة الداخلية داخل دولة واحدة.

إن النزاعات الدولية تؤدي مباشرةً إلى تهديد السلم والأمن الدوليين منذ لحظة نشوبها، أما آثار النزاعات المسلحة الداخلية فغالباً ما تكون أقل ولا تهدد السلم والأمن الدوليين مباشرةً، وإن كانت آثار النزاعات المسلحة الداخلية قد فاقت في بعض الأحيان آثار النزاعات الدولية

ثانياً: تمييز النزاعات المسلحة الداخلية عن الاضطرابات والتوترات الداخلية :

يقصد بالتوترات الداخلية (حالة من القلق السياسي أو ألاجتماعي أو هما معاً داخل الدولة, ويتم التعبير عن هذا القلق من خلال المظاهرات والمؤتمرات المناوئة للسلطة العامة, وقد يكون في صورة تعبئة من جانب فئات أو جماعات عرقية أو سياسية أو دينية داخل الدولة ضد بعضها البعض, خارج أطار القواعد الدستورية)(02).

بينما يقصد بالاضطرابات الداخلية بأنها (مرحلة تالية على التوترات الداخلية حيث تأخذ شكل استخدام القوة بصورة عشوائية أو غير منتظمة, وغير مرتبطة بتنظيم معين بقصد زعزعة الاستقرار والأمن الداخلي, ويتم التعامل مع هذه الاضطرابات من خلال السلطات الداخلية, مع أمكانية تدخل الشرطة وبعض الوحدات التابعة للجيش)(03).

كل من الاضطرابات والتوترات الداخلية تتشابه مع النزاعات المسلحة الداخلية من حيث وقوعها داخل إقليم دولة واحدة, وتشكل تهديداً لها وأن كل من الاضطرابات والنزاعات المسلحة الداخلية تتضمنها أعمال عنف, إذ يتم استخدام القوة ضد السلطة الحاكمة أو الفئات المتمردة ذاتها.

---

(1) د. سهيل حسين الفتلاوي ، مرجع سابق، ص641.

(2) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المُسلحة غير ذات الطابع الدولي, دار الكتب القانونية, القاهرة 2008, ص84.

(3) د. مسعد عبد الرحمن زيدان ، المرجعنفسه، ص73.

وعلى الرغم من ذلك، فإن التوترات الداخلية تختلف عن النزاعات المسلحة الداخلية من حيث عدم استخدام القوة المُسلحة, فالتوترات الداخلية تقتصر على المقاومة المدنية فقط في حين يتم

استخدام القوات المسلحة في النزاعات المسلحة الداخلية وكذلك الحال في الاضطرابات الداخلية إلا أنه في حالة الاضطرابات الداخلية يكون استخدام القوة المسلحة بشكل عشوائي وغير منظمفي حين تكون منظمة وتحت قيادة مسؤولة في النزاعات المسلحة الداخلية مما يجعلها تستمر لفترة أطول قياساً بالاضطرابات والتوترات الداخلية[01].

المطلب الثاني : موضوعات النزاع و أنواعه :

أولا :تغيرات الظروف الموضوعية: تدني مستوى المعيشة، وتغيرات التركيبة السكانية أو حركة السكان، والتحولات التكنولوجية التي تزيد التواصلوالإمكانات المادية، وتوافر الأسلحة.

ثانيا:تغيرات الظروف غير الموضوعية (الشخصية أو الخاصة)، مثل: شعور جديد بالامتعاض الاجتماعي، أو بروز أيديولوجية قومية جديدة. وتنشأ الظروف الخاصة حتى في حال غياب التغيرات الموضوعية. والانفعال الحزبي والذهنية الحزبية الظاهرة (الشعارات والبرامج) تؤثر في النزاع. كما أن الزمن عامل فعال حيث تحصل المكونات الشخصية للنزاع –بمرور الزمن– على أهمية التشابه التي تملكها المكونات الموضوعية. وفي النهاية النزاع لا يحدث إلا بعد تنامي الشعور بتهديد المصالح من حزب أو جماعة أخرى.

– النزاع الكامن والظاهر :

قد يعتقد بعض المراقبين بتناقض مصالح الأحزاب أو الجماعات داخل المجتمع، غير أن تلك الأطراف غير عابئة بتلك التناقضات. وهذا قد يكون بسبب غض طرف متعمد، أو بتقديم مبررات عقلانية ومنطقية لعدم وجود حاجة لتحويل التناقض إلى نزاع وقد يكون بسبب نقص المعرفة عند تلك الجماعات لما هو كائن من تناقض، أو نتيجة لطمس المعلومات التي تؤكد تلك التعارضات، إلا أن كل ذلك لا يعني صحة الركون إلى هذه الأسباب القابلة للتغير، وبالتالي بروز النزاع[2].

---

(1) مالك عباس جيثوم: مرجع سابق, ص55.

(2)أنواع الصراع ومفهومه ، قسم البحوث والدراسات ، دراسة ، http://www.aljazeera.net.

– أنواع النزعات :

يعتبر علما النفس والاجتماع أن النزاع هو كل تنافس بين الأفراد والجماعات في المجتمع. وبناء عليه انقسم النزاع إلى سلمي وعنيف:

1 النزاع السلمي :

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا. ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة. ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة. وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر[1].

2 النزاع العنيف :

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. وكما ذكر سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.

- أبعاد النزاع العنيف :

حدد بعض الباحثين أبعاد النزاع العنيف في أربعة عناصر يلزم التمعن في كل نزاع لتحديدها بدقة بقصد وضع سياسات منع نشوء النزاع أو التخفيف منه. وهذه العناصر هي: المسائل الجوهرية (الأصلية)، وتكون في احتدام الجدل بشأن التنافس على الموارد الطبيعية والسيطرة على الحكم، وتحديد صلاحيات الأقاليم والمناطق، والأيديولوجيات الحاكمةالأطراف أو مجموعات النزاع، سواء أكانت عرقية، أم دينية، أم إقليمية، أم تيارات سياسية أنواع القوة المستخدمة وطرق الإكراه، مثل أسلحة الدمار الشامل، والإرهابوالانقلابات والإبادة الجماعية، وانتهاك حقوق الإنسان، والتطهير العرقي ، و الفضاء الجغرافي، حيث تتم المجازر وعمليات التخريب، والنزاعات الدولية والداخلية[2].

---

(1) أنواع الصراع ومفهومه ، المرجع السابق .

(2) المرجع نفسه .

- الانتقال من السلام إلى النزاع :

تختلف مستويات النزاع (سلميا كان أم عنيفا) في درجات التعاون والعداء، فبعضها ينتهي بسلام ودون أي إكراهات أو عنف. في حين يرتفع بعضها الآخر إلى أعلى درجات الصدام والمواجهة، وتشمل الاضطهاد والإيذاء الجسدي. ويمكن توزيع هذه المستويات لتبدأ من التناغمبين المصالح المختلفة للأطراف إلى الحرب الشاملة ، ويعني هذا وجود تداخل بين السلام والعنف (الحرب). ويظهر هذا التداخل في مصطلحات متدرجة مثل: الحرب المشتعلة والحرب الباردة، والوجود المشترك أو التعايش، والتنافس، والخمود، والتحالف، والاتحاد والعلاقات الخاصة. وفيما يلي عرض موجز لمستويات النزاع[1]:

المطلب الثالث : أسباب النزاعات المسلحة الداخلية :

من الجدير بالذكر أن الدولة ككيان سياسي تتكون دائما من وحدة إقليمية قد تكونمتصلة أو منفصلة الأجزاء جغرافيا ، وقد تكون في شكل دولة ذات إقليم محدود كدولةالكويت أو مترامية الأطراف مثل الصين والهند. كما أنها قد تتضمن مجموعة من السكانوالرعايا ذوي الأصول المختلفة، والأديان المختلفة، وداخل كل هذه التركيباتالديموغرافية قد تتفاوت الحياة الاجتماعية، والمستويات الاقتصادية من إقليم لآخر أو منجماعة لأخرى حسب مركزها السياسي أو الاقتصادي داخل الدولة.

هذا الاختلاف قد يخلق بعض المشاكل بين هذه المجموعات، والتي إذا لم يتمالسيطرة عليها بأسلوب ديمقراطي قد يترتب على ذلك صراع نتيجة لتصادم المصالح. وقديصل التصادم إلى حد استخدام العنف. ولذا أصبح دور القانون الدولي في الحروبالأهلية قضية لها أهميتها في السنوات الأخيرة، حيث تم التوسيع في تطبيقه نتيجة للعديدمن الأسباب منها الزيادة غير العادية في عدد الدول الجديدة الغير مستقرةوعدمالاستقرار هذا يرجع إلى الصراعات الأثنية والعرقية القديمة العهد وأحيانا أخرى تكوننتيجة للانقسام السياسي والأيديولوجي[2].

---

(1) أنواع الصراع ومفهومه ، المرجعالسابق .

(2) عبد الواحد محمد يوسف ،الفارة أسري الحرب ،دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ،د.ت ،مصر،ص 1.

وإن كان البعض يرجح أسباب الصراعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي إلىالصراع على السلطة، والأزمات ألاقتصادية والأزمات المتعلقة بالإثنية والهوية، وتذبذب. الأوضاع بين غياب الأخلاقيات واختفاء القيم التقليدية [1] .

ما سبق يتضح أن الأسباب الداخلية لها صور عديدة سياسية واقتصادية واجتماعيةوسوف نتطرق لها كما يلي :

1/الأسباب السياسية :

إن الأسباب السياسية تعد من أهم الأسباب التي قد تؤدي إلى قيام نزاعات مسلحةغير ذات طابع دولي. خاصة في حال ظهور بوادر لضعف المركز السياسي للقائمين علىالسلطة لذا فقد تظهر بعض القوى إما لتعديل أنظمة الحكم أو حتى الانفصال عن الدولةالأم.

وأهم ما يميز الأسباب السياسية التي تدفع إلى اشتعال الصراعات المسلحة الداخليةأنها تزين لأطراف الصراع إمكانية الوصول إلى قمة السلطة في الدولة محل هذهالصراعات. ذلك لأن السلطة لها بريق في يد مستخدميها، ولذا يتطلع إليها الكثير منالبشر على اعتبار أنها الأداة التي تشجع رغبتهم وطموحاتهم المادية، والمعنوية خاصة فيالدول النامية.

ولذا يقول اتجاه من الفقه معلقا على النظمالسياسية في الدول النامية بأن هناك فارقا كبيرا بين القانون الدستوري والواقع. الدستوري [2]

2/ الأسباب الاقتصادية :

جدير بالذكر أن الوضع الاقتصادي له أثره عل الاستقرار في أي دولة وبوجهخاص، الدول النامية. لأن الاستقرار يشجع على زيادة الاستثمار ويساعد على توجيهموارد الدولة إلى التنمية وإقامة المشروعات الخدماتية التي ترفع من مستوى الشعوبوذلك بعيدا عن استنزافها في المجالات العسكرية مما يؤدي إلى حل المشاكل الاجتماعيةالمرتبطة بالمشاكل الاقتصادية مثل مشكل البطالة، والتضخم الاقتصادي. وهو ما دفعجميع الشعوب

---

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابعغير الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر جامعة الاسكندرية ، مصر 2003 ، ص 93 .

(2) Akehwast، Michael: « Amodern introduction international law », 4 th end, GEORGE Allen and UnuinLondon, 1977, p 259.

للسعي نحو الحفاظ على استقرارها الداخلي حتى يستمتع الجميع بحركةالتقدم والتطوير التي تتراجع معها الصراعات نتيجة لانشغال الجميع بتحقيق ما يصبوإليه من حياة أفضل تضمن لهم ولأجيالهم الأمن في المستقبل.[1]

وأمام هذا الوضع قد لا تجد الطبقة الفقيرة ما تخسره مما يدفعها إلى الصدام معالسلطة أو الفئات المسيطرة داخل الدولة لتأمين بعض حاجاتها الضرورية. مما يؤدي إلىانتشار العنف وتهديد كيان الدولة كما حدث في العديد من الدول الإفريقية. حيث غابت. سلطة الدولة القادرة على إدارة الأمور داخلها وأصبحت الكلمة الفصل لصوت الرصاص [2]والجماعات المسلحة التي تنتشر في مثل هكذا أزمات .

3/ الأسباب الاجتماعية :

كان البعض ينظر إلى الدولة ذلك الكيان السياسي على أنها جاءت كحل للمشاكلوالصراعات الاجتماعية بين بني البشر، والتي كانت تقوم بين الجماعات لأسباب عرقيةأو دينية. وكان يرى هؤلاء أن قيام الدولة بشكلها الحديث على أنقاض الأنظمة الإقطاعيةوالولاء السياسي لها سيجب تلك الخلافات العرقية والدينية والتي استمرت لفترة طويلةوراح ضحيتها الملايين من البشر.

إلا أن الدولة ومنذ وجدت بشكلها [3] الحديث لم تستطع السيطرة نهائيا على هذهالصراعات ذلك لأنها كانت تعبر عن نفسها في صور مختلفة ومنها استخدام العنفكوسيلة للتعبير عن الخلافات الدينية والعرقية.

---

(1) علي إبراهيم،الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير، دار النهضة العربية ط 1،القاهرة 1990 ص.11.

(2) رينشارد ساند بروك،الأزمة الاقتصادية و التكييف الهيكلي و الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة: أحمد هاشم خاطر ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ع 1993 2 1ص 317- 319 .

(3) إبراهيم أحمد نصر الدين،اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا ،مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة القاهرة ، مصر 1997 ص 163- 164 .

كذلك الدول الكبرى لم تسلم من هذه الصراعات خاصة الاتحاد السوفياتي السابق بعدأن انفرط عقده مع بداية سنة 1989 ، وتصاعد مشكلة القوميات التي فجرتها في بادئالأمر جمهوريات البلطيق الثلاثة المطالبة بالانفصال عن الدولة السوفيتية وسط عاصفةمن الاحتجاجات العرقية والانتفاضات القومية التي اندلعت في سائر أقاليم وجمهورياتالاتحاد السوفيتي. الذي كان يضم في أراضيه عن طريق القمع والتسلط تركيبة بشريةبالغة التعقيد تنتمي إلى أصول قومية وعرقية ودينية ولغوية متباينة ، من خلال سياسةالكريملن، والتي كانت تقوم على أساس أن الشيوعية ستعم، وتحل محل الخلافات الدينيةواللغوية بعد أن تقضي على الفوارق الاجتماعية إيمانا منه بالمبادئ التي نادى بهاماركس.[1]

ولكن ما إن ظهربريق أفول النجم الشيوعي لمعت في سماء وأرض الاتحاد السوفيتي رغبات الشعوبالمختلفة وتعطشها إلى الانفصال والاستقلال. ولكن هذه الرغبات كانت في انتظارهاالمفاجآت الدامية حيث كان الثمن باهظا بعد أن عمت الفوضى العديد من الجمهورياتالتي كانت تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي ويؤكد ذلك أحداث الشيشان والصراع بين هذه. الجمهورية والحكومة المركزية في موسكو [2]

المطلب الرابع : أثار النزاعات المسلحة الداخلية :

لابد أن ننوه إلى أن الصراعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي لها أثارها الداخلية الخطيرة على الدولة سواء من الناحية الإنسانية لإمكانية سقوط العديد من الضحايا ومن الناحية الاقتصادية يكون لهذه الصراعات أثارها التدميرية للمنشات الاقتصادية بالإضافة إلى أنها تعمل على هروب الاستثمارات سواء في ذلك المحلية أو الدولية و لم تقف أثار هذه النزاعات عند هذا الحد بل قد تهدد الدولة في كيانها السياسي إذ قد تؤدي إلى انفصال إقليم من أقاليم الدولة وهو ما حدث فعلا إبان انهيار الاتحاد السوفيتي في أعقاب انتهاء الحرب الباردة ونظرا لخطورة هذه الآثار وتزايدها فإننا سنعمل على عرضها على النحو التالي:

---

(1) أسامة أحمد الغزالي حرب ،عرض لندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان التي تم عقدها في مدينة الخرطوم ،1976السياسة الدولية العدد 119.1988 السودان ،ص91.

(2) إسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدوليةدراسة في الأصول والنظريات ،مكتبة الأكاديمية ، القاهرةمصر 1991 ،ص 10.

1/ الآثـار السياسـية :مـن آثـار هـذه الصـراعات لا تقـف فقـط عنـد محـاولات تغييـر بعـض المفاهيمالسياسية الراسخة بل إنها قد تعمل على مطالبة البعض بالانفصال عن الدولة الأم ومحاولة إنشاء كيان سياسي أخر مستقل [1]. كما حدث في الصراع الليبيري، ومسلسل العنفالذي ما زال مستمرا لدرجة أن البعض قال تعليقا على الحرب الأهلية في ليبيريا "أنالناس فيها تحارب من أجل الحرب" لأن الفصائل المتصارعة لا تحارب تحت مظلةإيديولوجية و لا في ظل برنامج سياسي معين، ولكن الكل يحارب الكل من أجل مصالحه.

وفـي ظـل هـذه الأجـواء السياسـية المضـطربة وكـذا العمليـات العسـكرية المسـتمرة بينـالأطراف المتصارعة داخل الدولة قد تنهار أجهزة الدولة الأمنية جزئيا أو كليا، بحيثيصبح المواطن هو المعني بحماية نفسه والعودة مرة أخرى إلى شريعة الغاب ، نظرا لفقدالدولة أهم اختصاصاتها تجاه مواطنيها، وهو تحقيق الأمن لهم، لذا تظهر عملياتالتصفية الجسدية والتخريب للمنشآت الاقتصادية وعمليات السرقة، والنهب ، وقد تستعين السلطةبالمرتزقة لمساعدتها على تحقيق انتصار على المعارضة، وتحقيق الاستقرار الداخلي. كماحدث في سيراليون.عندما استعانت ببعض المرتزقة الذين يعملون لحساب إحدى الشركاتالمتعددة الجنسية و تتخذ من جنوب إفريقيا مقرا لها للعمل على تحقيق الأمن في الدولةبعد انهيار النظام الأمني بها و من الغريب أن هؤلاء المرتزقة "بائعي السلام" [2]

2/ الآثار الاقتصادية :لا يستطيع أحد أن ينكر الآثار الاقتصادية الداخلية التي تسببها النزاعات المسلحة غيرذات الطابع الدولي. خاصة في ضوء إمكانية استخدام الأسلحة المتطورة في مثل هذهالنزاعات ولأنها تؤدي إلى إٌعاقة حركة التنمية بسبب هروب استثمارات الأجنبية إلىالدولة محل النزاع نظرا لإمكانية تدمير المنشات الاقتصادية، وتدمير البنية الأساسيةاللازمة لتطور العمليات الاقتصادية داخلة الدولة بالإضافة إلى خلق أعباء جديدة تتمثل فيعمليات الإغاثة اللازمة لضحايا هذه النزاعات[3]

---

(1) نجوى أمين الفوال ، الأزمة الصومالية وعام من التدخل السياسة الدولية س 30ع 115يناير 1994ص.64

(2) حازم محمد عتلم ،قانون النزاعات المسلحة غير الدولية ،القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني ، دار المستقبل العربي 2003 ، ص .174.

(3) فكري سامي أمين سامي ، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدوليدراسة مقارنة لدور الجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية 1920-1925دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةجامعة القاهرة، مصر ، ص 132

3/ الآثار الإنسانية :

لابد أن ننوه إلى أن الصراعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي لا يمكن لأحد تجاهلما قد ترتب عليها من مآسي إنسانية جد خطيرة

في هذه الصراعات من أجل السلام العالمي . خاصة في ضوء عمليات القتال التي تدورداخل المدن والقرى من أجل السيطرة على المنشات كالوزارات، والمؤسسات الرئيسية فيالدولة بالإضافة إلى القتلى و لذا لا مفر من وجود عمليات نزوح للآلاف من المدنيينوترك محل إقامتهم هروبا بأنفسهم من مخاطر الموت الذي يحيط بهم.[1]

ويظهرحجم المخاطر الإنسانية التي تترتب على النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي منالإحصائية التي أجراها "رودولف رومل" و نشرها في جريدة "أبحاث السلام"، من أنحوالي 151 مليون شخص قتلوا على يد الحكومات، بالإضافة إلى 3.9 مليون شخصقتلوا في الحروب داخل بلادهم، وهذه الأحداث كانت في معظمها من حكومات سلطويةوديكتاتورية حيث أن هذه الحكومات مسؤولة عن مقتل 80 % من مواطنيها في حوادث. العنف وتلك النسبة في الأنظمة الديمقراطية ضئيلة جدا [2]

---

(1) مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ، مرجع السابق ، ص 127.

(2) هدى راغب عوض ، إعادة لتقييم حفظ السلام ،السياسية الدولة ع 122مصر 1990 ، ص .258

المبحث الثاني: أهم النظريات السائدة في دراسة النزاع :

المطلب الاول : نظرة عامة لنظريات السلام والنزاع :

في دراستنا لأهم النظريات المفسرة للنزاع لابد ان نعطي نظرة عامة حول مختلف النظريات المفسرة للنزاع بعيدا عن العلاقات الدولية حيث يطلق على هذه النظريات عادة النظريات الجزئية و التي تتمحور اساسا على دوافع العدوان وهو الشيء الذي اخرج مقاربات عديدة لتفسير النزوع الى السلام او النزاع .

من المعروف أن مجال دراسات السلام والنزاع كأي حقل علمي آخر مبنية على تعددية الأصول الأكاديمية والمنهجية ممايساعد الباحثين في هذا المجال على أن يستعينوا بنظريات وإطارات فكرية من مجالات عديدة مثل الاجتماعوالاقتصاد والعلومالسياسية وعلم النفس والاتصال والثقافة وغيره. ولهذا الأمر أهمية كبرى إذ أنه باستخدام نظريات من مجال أكاديمي واحد يستحيل فهمالأبعاد المختلفة للنزاع وأساليب تحقيق السلام، فعلى سبيل المثال بينما قد تساعد نظريات مستمدة من علم الاجتماع على فهممصادر النزاع أو تأثير بعض عوامل السياق والمحيط فإنها لا تساعد على فهم التغيرات النفسية والإدراكية لدى الأفراد والتي تساعدنا نظريات علم النفس والاتصال على استيعابها .

ويمكن تقسيم النظريات السائدة في مجال السلام والنزاع الى ثلاث مجموعات رئيسية:

1- **نظريات شاملة :** ويقصد بها تلك التيتفهم المسارات العامة للبشرية وسنن الحياة ، بالطبع فإن المفاهيم الدينية تعتبر من ضمن تلك العقائد والنظريات التي يراها معتنقيها ليس كنظريات بالطبع وإنما كحقائقمطلقة كما أنزلها الخالق سبحانه وتعالىكما ان نظريات مثل الماركسية تندرج تحت هذه المجموعة.

ويمكن أيضاً إدراج نظريةالاحتياجات الأساسية في هذه المجموعة إذ أيضا تسعى لإثبات سنن ثابتة شاملة. [1]

---

(1) زياد الصمادي ، حل النزاعات ، نسخة منقحة للمنظور الأردني ، برنامج دراسات السلام الدولي جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة2009-2010 ، ص 15 .

2- **نظريات متوسطة المدى** : تلك النظريات التي لا تسعى لفهم وإثبات سنن الحياة الشاملة وإنما تسعى لتفهم أوجه معينة من حركة المجتمع تتعلق بظواهر اجتماعية محددة.

3- **النظريات المحددة المدى** :تلك النظريات التي تُعنى أساساً بفهم السلوك الفرديأو الظواهر الاجتماعيةالمتصلة أساساً بفهم سلوك الفرد وليس العكس أي فهم الظواهر [1].

بقية المطالب الثلاثة والتي تدرس النزاع ضمن العلاقات الدولية تدخل في اطار النظريات الكلية

المطلب الثاني : الرؤية الواقعية للنزاعات الدولية :

ترى الواقعية أن التنافس والنزاعات بين الدول هي سمة طبيعية ودائمة في العلاقاتالدولية [2] وعلى هذا الأساس يعرف مورجانتو السياسة الدولية بأنها صراع من أجلالسلطة. [3] كما يعتبر ريمون أرون أن" العلاقات بين الدول تتسم في الغالب بسمة الصراع،وإن كانت هذه العلاقات تتضمن كّلا من الحرب والسلام نتيجة مشاطرة الوحدات السياسيةالموجودة في العلاقات الدولية بعضها البعض حالات العداء أو الود أو الحياد وربما اللامبالاة. [4] وحسب جورج كينان فإنه"مثلما ليست ثمة علاقات غير معقدة بين الأفراد، فإنالعلاقات بين الدول لا يمكن لها إلا أن تشمل عناصر التنافس والعداء. [5]والنقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولةباعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيافي السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الأخرى مثل المنظمات الدولية. [6]وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلة حقيقية في النظام، بلكانعكاس لتقاسم السلطة بين الدول. [7]والدول تتصرف وفقا لمصالحها القومية

---

(1) زياد الصمادي ، المرجع السابق ، ص 15.

(2) داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، مرجع سابق 196.

(3) حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط .1بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.ص .39.

(4) بدوي محمد طه، مدخل إلي علم العلاقات الدولية .بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971. ص 5

(5) داورتي جيمس، بالتسغراف روبرت، المرجع نفسه . ص .196.

(6) عودة جهاد، النظام الدولي: نظريات و إشكاليات، ط .1مصر:دار الهدى للنشر والتوزيع، .2005ص 23.

(7) الزغبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات اتحاد الكتابالعرب، 2001ص 23.

فالسياسة الدولية حسب مورجانتو محكومةبمفهوم المصلحة المعرف في إطار قوة الدولة [1] فالدول تسعى لزيادة قوتها واستغلال تلكالقوة بالكيفية التي تمليها عليها مصالحها أو إستراتيجيتها، دونما اهتمام بالتأثيرات التيتتركها في مصالح الدول الأخرى. [2]

وتفصل الواقعية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وهنا يقول كيسنجر أن "السياسة الخارجية تبدأ حينما تنتهي السياسة الداخلية. [3] وهذا يعني أن التزام دولة ما بالمبادئالأخلاقية على الصعيد الداخلي لا يعني التزامها بالضرورة بهذه المبادئ على الصعيدالدولي. فالدول في سلوكاتها الخارجية تأخذ المبادئ الأخلاقية و القانون الدولي بعينالاعتبار فقط عندما يكون هناك توافق بينها وبين مصالحها القومية. [4]و تفسر المدرسة الواقعية الحرب أو النزاع من خلال البيئة الفوضوية التي تعيش فيهاالدول. ففي ظل غياب حكومة عالمية تقوم بحل الخلافات كل دولة يجب أن تعتمد علىإمكانياتها الخاصة لحماية مصالحها القومية و تحقيق الأمن. فالدول تسعى لتعزيز أمنهامن خلال زيادة قوتها أو التقليل من الشعور بالخطر من تهديدات الدول الأخرى. ولأنالدول الأخرى هي أيضا تبحث عن تحقيق أمنها بالطريقة نفسها تكون نتيجة ذلك مايسمى بمعضلة الأمن، وهذا المفهوم يصف المأزق الناتج عن البنية الفوضوية للنظامالدولي. والحرب في هذا النظام لا يمكن القضاء عليها، ففي أفضل الأحوال يمكن إدارةالنزاعات للتقليل من الرغبة في الحرب ، فالواقعية ترى أنه لا يوجد حل نهائي لمشكلة الحرب، وأن الطريقة الوحيدة للحفاظ علىالسلم هي تحقيق توازن القوى. [5]

---

(1) Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America:prentice-hall, Inc, June 1965. Pp56.

(2) عودة جهاد، مرجع سابق.ص 28.

(3) ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، غير منشورة جامعة منتوريقسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2005-2004ص. 24.

(4) أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)، ط.2منشورات الجامعة المفتوحة.1997ص.55

(5) Spanier john, games nations play, seventh edition. Library of congress. P 558

ولقد اعتبر جون ميرشايمر أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العاليمن الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنهاللاستقرار وخلق أخطار جديدة. [1]

ويعتبر وولتز أن الدول فواعل موحدة لها دافع أو هدف وحيد هو الرغبة في البقاء، [2] لكنهيختلف مع الواقعيين الكلاسيكيين الذين يجعلون من مفاهيم القوة و المصلحة التي تحركسلوك الدول هي التي تحدد بنية وطبيعة النظام الدولي، ويرى أن بنية النظام الدولي هيالتي تحدد سلوك الدول وليس العكس. فالنظام الدولي حسب وولتز له وجود حقيقي، ولهتأثير على الدول الأعضاء. غير أن هذا التأثير يتباين طبقا للخصائص البنيوية للنظامالدولي بغض النظر عن المشتركين فيه. (3)ولقد ركزت الواقعية الجديدة في تحليلها للنزاع، كغيره من الظواهر الأحرى علىالمستوى النظمي أي على طبيعة النظام الدولي والفاعلين الأساسيين(القوى الكبرى). [4]

---

(1)Linklater Andrew," neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, "International relations theory today", second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.

(2) Donnelly jack, "beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities forconstructive engagement "In Stephanie Lawson, the new agenda for International relations, first edition.Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186

(3)دمدوم رضا، تأثير التغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على النزاع الهندي الباكستاني، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، دائرة العلوم السياسية، 1999-2000.ص ص.34-33.

(4) حشاني فاطمة الزهراء، النزاعات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة: على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، مذكرة ماجستير في العلاقاتالدولية، جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008.ص.25 .

المطلب الثالث : الرؤية الليبرالية للنزاعات الدولية :

هي نظرية سلمية تؤمن بحل النزاعات سلميا واعتماد الحجة والإقناع بدل اللجوء إلىالعنف واستعمال القوة. وإذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين،وأن الدول وهي الفاعل الأساسي في النظام الدولي تسعى إلى البقاء والتوسع، فإناالليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتامينحقوق الأفراد والموازنة بينها. [1]

ولقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم مثل كراتالبلياردو تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أنذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود.

كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسةالداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقفالمتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي. [2]واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقةوعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول. [3]ويؤكد الليبراليون على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارةوالديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية. [4]

وحسب جوزيف ناي فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بينالدول ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهميةمن وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤيةالدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعيةللشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب. [5]

---

(1) زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771"

(2) ناي جوزيف س، المنازعات الدولية (مقدمة للنظرية والتاريخ)، ترجمة أحمد أمين الجمل ومجدي كامل. القاهرة:الجمعية المصرية لنشرالمعرفة والثقافة العالمية، 1997.ص 19.

(3)Spanier John, op. cit., P565.

(4) الزغبي موسى، مرجع سابق. ص. 28

(5) ناي جوزيف س، مرجع سابق. ص ص.64-65

غير أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيلالحرب بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها اقتصاديا،فالحربان العالميتان اندلعتا بين دول أوروبية، وهي دول عرفت أوسع مصالح اقتصاديةمتشابكة، ومرونة كبيرة في التبادل التجاري. [1]لقد افترض بعض الليبراليين وتحديدا أصحاب نظرية السلام الديمقراطي أن الدولالديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها. [2]وقضية الارتباط بين الديمقراطية وإرساء السلم هي فكرة قديمة طرحها عدة مفكرين منأمثال جيريمي بنتام، إيمانويل كانط وتوماس باين.

والدول الديمقراطية برأي كانط هي أكثر سلما لأنها تضمن حقوق وحرية الأفراد منخلال تأسيس نظام سياسي يقوم على الفصل بين السلطات، قواعد القانون وحكومةتمثيلية. [3] وأن مواطني المنظومة الليبرالية يؤمنون بشرعية النظم الديمقراطية الأخرىلأنها تمثل مجتمعها، "فعلى الصعيد الداخلي، الجمهورية العادلة والتي تعتمد على الوفاقالعام، تنظر إلى الجمهوريات الأخرى المنتخبة على أنها عادلة وتستحق الاحترامالمعاملة الحسنة".[4]

---

(1) أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام) ، ط .1لبنان: مشورات. ،الأهلية، 1999 ص.29

(2) جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي .المستقبل العربي، العدد ،261نوفمبر 2000.ص .175

(3) Devetak Richard, “signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war”.In Stephanie Lawson, op. cit., p 167.

(4) قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي" ومسارات الأوهام ، مقال ،http://www.amin.org/look/amin/article.t

ولقد قدم لنا عدد من الباحثين ومن بينهم جيمس لي ري، مايكل دويل وبروس راست عددامن التفسيرات في هذا الاتجاه ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديمقراطيةتعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتنق نفس المبادئ. [1]

ويمثل المؤسساتيون الاتجاه الثالث لليبرالية، ويفترض أصحاب هذا الاتجاه أنالمؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص نسبة اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية. [2]فبالرغم من أن النظام الدولي يتسم بالفوضى، إلا أن المؤسسات الدولة تستطيع التخفيفمن الآثار السلبية لتلك الفوضوية من خلال تشجيع التعاون والاعتماد المتبادل بين دولهذا النظام.

المطلب الرابع : الرؤية البنائية للنزاعات الدولية :

ساهمت النهاية السلمية للحرب الباردة في إضفاء الشرعية على النظرية البنائية لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في استباق هذا الحدث كما أنهما وجدتا صعوبة كبيرة في تفسيره، بينما استطاعت البنائية تفسيره من خلال اعتمادها على متغيري الهوية والمصلحة، خصوصا ما يتعلق بالثورة التي أحدثها ميخائيل غورباتشيف في السياسة الخارجية السوفيتية باعتناقه أفكارا جديدة "كالأمن المشترك"[3] . زيادة على ذلك، وبالنظر إلى التحدي الذي تتعرض له الضوابط التقليدية بمجرد تحلل الحدود، وبروز القضايا المرتبطة بالهوية، فإنه ليس من المفاجئ أن نجد الباحثين قد التجئوا إلى مقاربات تدفع بمثل هذه القضايا إلى الواجهة وتجعل منها محور الاهتمام.

ويشير البنائيون إلى أن الهوية لا تتحدد فقط بناء على دور البنية ذات البعد المادي حسبالطرح الواقعي، بل هي نتاج تفاعلات مؤسسات، معايير وثقافات. وبالتالي فإن المساروليس البنية هو الذي يحدد الكيفية التي تتفاعل بها الدول.[4]

---

(1) وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني ، مقال http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html .

(2)مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي-بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ ، دراسة http://www.geocities.com/adelzeggagh/com.morav

(3) وولت ستيفن، مرجع سابق.

(4)حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة، قسم العلومالسياسية، 2002ص 45

ووفقا لـ Alexander wendt، فإن البنائية، وبغرض تقديم فهم وإدراك أكثر للسياسةالدولية تنطلق من الافتراضات الأساسية التالية:

* الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.

* البنى الأساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "تذاتاني "

* هويات ومصالح الدول تتشكل في معظم أجزائها بفعل البنى الاجتماعية، أكثر ما هيموجودة بشكل منعزل ضمن النظام.

وبالإضافة إلى الدول كفواعل أساسية في النظام الدولي، تعتبر المنظمات الدولية الحكوميةوغير الحكومية وباقي الفواعل غير الدول بمثابة فواعل إلى جانب الدولة، ولكن تختلف فيمدى تأثيرها على فعاليات السياسة الدولية وصياغتها. كما أن الدولة –عند البنائيين– لا يتممعالجتها من منطلق الطرح الواقعي كمعطى مسبق وافتراض أنها تعمل من أجل بقائها،وإنما من خلال اعتبارها ظاهرة اجتماعية تتكون بفعل الضرورة التاريخية. [1]وترفض البنائية الفصل بين البيئة الداخلية والدولية في تحليل سلوك الفواعل السياسية،ويظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة. فالمصلحة لم تعد "حسبالبنائيين" تتحدد خارج السياق الاجتماعي للفواعل باعتبارها معطى مسبق تمليه بنية النظامالدولي الفوضوي، وإنما تنبع من طبيعة البناء القيمي والاجتماعي للوحدات السياسية. [2]

فالفوضى حسب البنائيين هي أقرب من أن تكون مزيجا مهيكلا ناتجا عن ممارسةالفاعلين أنفسهم والذين يوجهون ويتحكمون(حسب مصالحهم وهوياتهم) في القواعدوالمصادر المتاحة من قبل بنية معينة، يساهمون بهذا في تشكيل وإنتاج هذه الفوضى وكذاالمساهمة في تحويلها أو تغييرها.[3]

---

(1)حجار عمار، المرجع نفسه . ص40.

(2) حمايدي عزالدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، ، جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2005.ص .34

(3) وولت ستيفن، المرجع السابق .

المبحث الثالث : تطور القانون الدولي في حل النزاعات الداخلية :

الغموض بشأن الصراعات الداخلية : عدا عن الصراعات بين الدول، فإنَّ الاضطرابات الداخلية تُشكل هي الأخرى أحد التحديات الكبيرة للقانون الدولي الانساني، بحكم غموض نصوصه في هذا الباب. فهو يُوكل تناول مثل هذه الاضطرابات للقوانين المحلية من منطلق الحفاظ على سيادة الدول، ولا يُدخلها في نطاق اختصاصه إلاَّ إذا كانت تنظيمات مسلحة هي من يقود الاضطرابات أو التمرد ضدَّ النظام السياسي القائم.

المطلب الاول : أسباب التمييز بين النزاعات الدولية وغير الدولية :

ان مرد هذه التفرقة يرجع اساسا الى النظرة التقليدية التي كان ينظر بها الى القانون الدولي التقليدي الى كل من الحرب و الدولة ، ان ابرز ملامح النظرة التقليدية للحرب هي مشروعية اللجوء اليها حيث كان ينظر اليها على انها وسيلة قانونية لتسوية النزاعات الدولية و هي حق طبيعي تمارسه الدولة استنادا الى فكرة السيادة المطلقة التي كانت تتمتع بها الدولة القومية، وهو ما ادى الى وضع تفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية وغيرها من النزاعات الخاصة التي لم تكن تعتبر حروب حقيقية رغم انها تتضمن اعمال عدائية مسلحة في بعض الاحيان اكثر وحشيةكما ان النظرة التقليدية للدولة ساهمت في ارساء التفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية مرتكزة في ذلك على امرين اساسين هما: الشخصية القانونية للدولة و السيادة المطلقة للدولة فالشخصية القانونية يقصد بها (صلاحية كيان او وحدة سياسية معينة لاكتساب حقوق و تحمل التزامات)، ولما كانت الدول هي الاشخاص القانونية الوحيدة في نظر القانون التقليدي فإن احكام هذا الاخير كانت لاتطبق إلا في مواجهة العلاقات فيما بين الدول، و بالتالي فان المنازعات المسلحة غير الدولية كانت خارج نطاق احكام القانون الدولي، بما في ذلك قانون الحرب، لأنها ببساطة تدور بين طرفين كلاهما او احدهما لايتوفر على الشخصية القانونية الدولية بل حتى حروب التحرير الوطنية، التي كانت تخاض ضد الاستعمار، كانت تعد من النزاعات الداخلية و هكذا بات معيار الشخصية القانونية الدولية قبل سنة 1949، داعيا من دواعي التفرقة بين النزاعات المسلحة الدولية و غير الدولية ، لكن الاعتراف بصفة المحاربين يعتبر عملا قانونيا منشئا للشخصية القانونية الدولية وهذا المعيار يبقى غير كافيا للتمييز[1].

---

(1)بازغ عبد الصمد ، النزاعات المسلحة غير الدولية ، مقال ،http://www.ahewar.org/debat

المطلب الثاني : النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد اتفاقيات جنيف 1949

لقد شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية انتشارا واسعا للنزاعات المسلحة الداخلية ، كما عرف مدا واسعا للاشتراكية إتسم في كثير من الأحيان بطابع العنف المسلح كما حصل في الصين و كوريا و كثير من بلدان آسيا و أمريكا اللاتينية. إضافة إلى هذا سعت الدول الاستعمارية إلى ضمان تبعية الدول المستقلة لها عن طريق تنصيب حكومات موالية لها ودعمها سياسيا و عسكرياً،و أدى ذلك إلى نشوب اضطرابات مسلحة داخل هذه البلدان.

كل هذا دفع إلى محاولة إدخال النزاعات المسحلة الداخلية في مجال القانون الدولي لحماية ضحاياها و إضفاء حد أدنى من الإنسانية على هذه النزاعات.ولقد توج هذا المجهود باعتماد المادة الثالثة المشتركة ضمن اتفاقيات جنيف الأربعة سنة 1949.[1]

النزاعات المسلحة طبقا للمادة الثالثة المشتركة :لقد تم الإقرار النهائي للصيغة القانونية المقدمة من طرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر و تنص على ما يلي:

"في حالة قيام اشتباك مسلح ليس له طابع دولي على أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، **يتعين على كل أطراف النزاع أن يطبقوا كحد أدنى الأحكام الآتية:**الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية بمن فيهم أفراد القوات المسلحة والذين يتوقفون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو لأي سبب آخر. يعاملون في جميع الحالات معاملة إنسانية دون تمييز. ويستفيد من نفس الحماية كل مدني شارك في القتال بإرادته أو مجبرا و ذلك دون تمييز...

و لهذا تحظر الأعمال التالية على كل المشاركين في القتال ثوارا كانوا أو قوات حكومية وغيره من الجماعات المتناحرة :

– الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية و بخاصة القتل بكل أنواعه و بتر الأعضاء و المعاملة القاسية.

– أخذ الرهائن والتعذيب والاعتداء على كرامة الشخص أو إهانته.

– إصدار الأحكام و تنفيذها دون محاكمة عادلة .[2]

و ليس في تطبيق الأحكام السابقة ما يؤثر على الوضع القانوني لأطراف النزاع."

---

(1) عتلم (محمد حازم)، " قانون النزاعات المسلحة غير الدولية"، ضمن: القانون الدولي الإنسانيالطبعة الأولى، إصدار بعثة اللجنةالدولية للصليب الأحمر بالقاهرة، دار المستقبل العربي، القاهرة 2003، ص: 211.

(2) اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي: اتفاقاتجنيف المؤرخة في 12 آب 1949 حول النزاعات الدولية المسلحة

يلاحظ إذا أن المادة الثالثة المشتركة استعملت مصطلح "النزاع المسلح " عوضا عن المصطلحات التقليدية المعروفة كالثورة و التمرد و الحرب الأهلية...هذا الغموض دفع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتعاون مع مجموعة من الخبراء القانونيين إلى وضع تعريف واسع لمثل هذه النزاعات. لقد نص هذا التعريف على أن النزاعات المسلحة الداخلية التي تشملها هذه المادة هي تلك النزاعات التي ليس لها طابع دولي، و تفوق درجة الاضطرابات و التوترات الداخليةسواء كانت الحكومة طرفا فيها أولا ،مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى تنظيم هذه الجماعات المنشقة ومدى سيطرتها على جزء من إقليم الدولة المعنية. ولطمأنة الحكومات القائمة التي كانت تتخوف من تأويل نصوص هذا الاتفاق، نصت بعض بنود هذه المادة على أن تطبيق بنودها لا يرتب أي اثر قانوني على الوضعية القانونية لأطراف النزاع . ورغم ما يعتريها من نواقص تبقى المادة الثالثة المشتركة خطوة كبيرة نحو وضع إطار قانوني ملزم لكل أطراف النزاع الداخلي الذي تشمله ببنودها و تضمن حدا أدنى من مقتضيات الإنسانية. إلا أنه يعاب عليها عدم دقة مضامينها خاصة تعريف ماهية النزاع المسلح غير الدولي، و انعدام هيئات متخصصة لمراقبة تطبيقها. و استمرار احتكار الحكومة القائمة للسلطة التقديرية فيما يخص الاعتراف بوجود نزاع مسلح داخلي[1]كل هذا دفع المجتمع الدولي لمحاولة سد هذه الثغرات، و توج ذلك باعتماد البروتوكول الإضافي الثاني سنة 1977 خاص بالنزاعات المسلحة غير الدولية.

المطلب الثالث: النزاعات المسلحة غيرالدولية طبقا للبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977

وقع هذا البروتوكول أثناء المؤتمر الدبلوماسي لسنة 1977، وفي بدايته وضعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مشروعا يتسم بالمرونة و العمومية ليتسنى تطبيق بنوده على كل أنواع النزاعات المسلحة الداخلية. وهكذا فإن وجود نزاع مسلح داخلي يستدعي وجود اشتباك أو مواجهة جماعية بين قوات مسلحة أو مجموعات مسلحة تتوافر فيها الحد الأدنى من التنظيم و تقوم بعمليات عسكرية تحت قيادة مسؤولة تتمركز في جزء من الإقليم الوطني. لكن تحقيق هذه الشروط لا تكون دائما في متناول الجماعات المتمردة مما قد يحد من تطبيق بنود هذا النص. إن هذا هو ما دفع إلى رفض المشروع في صيغته هذه، ثم إنه لا يمكن ترك كامل السلطة التقديرية للحكومة القائمة في الإقرار بوجود نزاع مسلح داخل أراضيها من عدمه.[2]

---

(1) بازغ عبد الصمد ، مرجع سابق .

(2) المرجع نفسه .

لتجاوز هذا اللبس و لتجنب فشل المؤتمر تقدم الوفد الباكستاني بصيغة بديلة كان جوهرها تدعيم بنود الاتفاقية الثالثة المشتركة و تطبيق القانون الإنساني بشكل أوسع في المنازعات المسلحة الداخلية ، لكن دون أن يؤثر ذلك على سيادة الدول المعنية.

المبحث الرابع : نشأة الامم المتحدة و اليات حل النزاع لديها :

المطلب الاول : نشأة وطبيعة الامم المتحدة:

عندما كانت الحاجة ملحة إلى ميلاد منظمة دولية جديدة بعد الحرب العالمية الثانية لتدخل ميدان العمل وتعمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين، كان هذا الشغل الشاغل لرجال القانون وقادة العالم من أجل إقامة نظام دولي مستقر وغير متناحر، وبعد المخاض العسير المعروف الذي أفرزته تصريحات الأطلنطي في عام 1941 والذي انتهى بتوقيع وثيقة التعاون الدولي من أجل حفظ الأمن والسلام في اجتماع على ظهر سفينة صاحب السمو الملكي الأمير ويلز في عرض البحر بين فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وونستون تشرشل رئيس وزراء المملكة المتحدة (عرف باسم ميثاق الأطلسي) والذي تضمن هذا الميثاق مجموعة من المبادئ تفرض وجود نظام دولي [1]

بعد ذلك جاء تصريح أو إعلان واشنطن الذي تم فيه اقتراح اسم "الأمم المتحدة" من قبل فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بحضور 26 دولة من الحلفاء وهو داعم إلى ميثاق الأطلسي وذلك عام 1942. ثم تصريح موسكو وأهم ما جاء فيه بشأن التنظيم الدولي الدعوة الى ضرورة قيام هيئة عالمية واحدة، ثم تصريح طهران الذي أفرزه اجتماع قادة الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والصين والمملكة المتحدة في طهران في عام 1943 وقد أعلن المجتمعون مسؤوليتهم تجاه شعوب العالم. بعد ذلك جاء مشروع دميارتون أوكس" وأهم ما جاء فيه هو خلاصة لكل المؤتمرات والتصريحات السابقة ووضع أول مخطط للأمم المتحدة والأسس العامة التي تقوم عليها هذه المنظمة الدولية والكفيلة بنجاح إقامتها من حيث المبادئ والأهداف والتنظيم وكان هذا الاجتماع قد عقد في قصر يسمى دميارتون أوكس في واشنطن العاصمة.[2]

---

(1) ميثاق الامم المتحدة .

(2) خالد علي عبود ، كيف تؤثر الأمم المتحدة في صياغة النظام الدولي ، مقال ttp://annabaa.org/arabic/strategicissues

وفي 25 نيسان/أبريل 1945، اجتمع مندوبو 50 دولة في سان فرانسيسكو بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمنظمة الدولية، حيث صاغوا ميثاقا من 111 مادة، اعتُمد بالإجماع في 25 حزيران– يونيه 1945 في سان فرانسيسكو. ووقّعوا عليه، في اليوم التالي، في مسرح هيربست بمبنى النصب التذكاري للمحاربين القدماء.[1]

هكذا ولدت الأمم المتحدة وميثاقها كشرعية ومرجعية دولية من أجل النظام الدولي الذي كان يمر في أزمات عسكرية خانقة في تلك الفترة، وفعلا استطاعت الأمم المتحدة انتشال النظام الدولي من الانزلاق الكلي وحاولت من خلال قوانينها وفروعها التي أقرها المشروع مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية. حفظ الأمن والسلم الدوليين على الأقل في تلك المرحلة التاريخية وربما تكون قد أنقذت العالم من حرب عالمية ثالثة .

طبيعة وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة :

نتناول في هذا المبحث الطبيعة القانونية الخاصة بالأمم المتحدة، وأهداف تأسيسها .

أولا:

الطبيعة القانونية الخاصة للأمم المتحدة :

من الناحية القانونية وبلا شك تعد الأمم المتحدة شخصا من أشخاص القانون الدولي العام يتمتع باختصاصات ووظائف وصلاحيات نص عليها الميثاق وتترتب عليها شخصية المنظمات الدولية ولها قاعدة استثنائية لأن حتى الدول غير الأعضاء فيها هي في مواجهة آثار ميثاقها وليس فقط الدول الأعضاء، ومواجهة هذه الآثار يتيح لها لتتمتع بشخصية قانونية كما تتمتع بفقه وممارسات من شأنها الحفاظ على توازن النظام الدولي.

---

(1) خالد علي عبود ، مرجع سابق .

ثانيا: أهداف الأمم المتحدة : اضطلعت الأمم المتحدة عند تأسيسها بعدة أهداف مهمة ومحددة أهمها ما يلي:

1. حفظ الأمن والسلم الدوليين.

2. تنمية علاقات الصداقة بين الدول احتراما لمبدأ المساواة واحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها.

3. تحقيق التعاون في حل المشاكل المالية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشجيع احترام حقوق الحريات الأساسية دون تمييز في العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

4. أن تكون مركزا لتنسيق الجهود بغية الوصول الى هذه الغايات.

رابعا: تشكيلات هيئة الأمم المتحدة : تتكون الأمم المتحدة من ست هيئات مهمة ومختلفة :

1. الهيئة العامة.2. مجلس الأمن.3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي.4. مجلس الوصاية.

5. محكمة العدل الدولية.6. الأمانة العامة.[1]

في المطالب المتبقية بالنسبة للآليات او الحلول التي سندرسها قد تم اقرارها في مؤتمري لاهاي المنعقدين في عامي 1899 و 1907، والحلول السياسية الودية هذه كثيرة يفضلها بعضهم على الحلول القضائية لسببين **أولهما** : إمكان تطبيقها في جميع أنواع النزاعات ، اي يمكن تطبيقها على النزاعات غير الدولية ايضا **وثانيهما** : لأنها لا تترك في النفوس شعور الاستياء عند اللجوء إليها. ويرد على ذلك بأن الحلول السياسية قد تنجح في إزالة سوء التفاهم إزالة مؤقتة بين الدول. وكثيراً ما تكون مبنية على هضم حقوق طرف من الأطراف المعنية فتنحرف عن مبادئ العدالة والإنصاف التي هي هدف كل نظام قانوني. وأكثر من هذا فإنها قد تقود إلى خلافات مستقبلية أكثر خطراً من تلك التي حُلّت بالمساومة السياسية.

المطلب الثاني: الوسائلالدبلوماسية لحل النزاعات لدى الامم المتحدة :

أولا– المفاوضات :والمقصود بالمفاوضات هي تبادل الآراء بين الدولتين المتنازعتين حول مشكلة النزاع بينهما لغرض الوصول الى حلول مقبولة من االطرفين المتنازعين لغرض تسوية النزاع القائم بينهما [2].

---

(1) ميثاق الامم المتحدة .

(2) أبو هيف, د. علي صادق, القانون الدولي العام, مكتبة المعارف, الاسكندرية , 1971, ص636

وتتميز هذه الطريقة بصفتي المرونة والكتمان , وتتوقف فائدتها على الروح التي تسود المفاوضات , الأمر الذي يتطلب تكافؤ القوى السياسية المتنازعة[1].

ثانيا – المساعي الحميدة :ويقصد به عمل ودي تقوم به دولة ثالثة محايدة أو صديقة للطرفين بقصد التخفيف من حدة الخلاف بين الدولتين المتنازعتين وايجاد جو أكثر ملائمة لاستئناف المفاوضات والوصول الى تفاهم بينهما[2]، وتهدف المساعي الحميدة إلى تفادي النزاع المسلح , وحله حلا سلميا , مثال ذلك تسوية المنازعات الاقليمية مابين فرنسا وتايلند بفضل المساعي الحميدة التي قامت بها الولايات المتحدة عام 1946[3].

ثالثا– الوساطة:ان مفهوم الوساطة يشير الى قيام جهة أو طرف دولي معين بمحاولة التوفيق بين أطراف النزاع, ليس فقط من خلال جمعهم على مائدة المفاوضات كما هو الحال بالنسبة للمساعي الحميدة, وانما المشاركة في تقديم المقترحات التي تكون من شأنها المساهمة في التوصل الى حل وسط مقبول من جانب الأطراف المتنازعة ، فالوساطة هي عمل ودي تقوم به دولة ثالثة أو منظمة دولية أو اقليمية من أجل حل نزاعات قائم بين دولتين أو أكثر عن طريق الاشتراك بالمفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين لتقريب وجهات النظر بينهما ووضع حلول مناسبة لحلها [4]

رابعا– التحقيق :ويقصد به الاتفاق على تشكيل لجنة دولية تتولى مهمة جمع وفحص وتحقيق الوقائع المتنازع عليها, وكتابتها في تقرير من دون أن تتخذ قرار في ذلك, بل يترك أمر الحكم عليها الى الاطراف المتنازعة [5]، وقد أوضحت المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 نه اذا كان النزاع خلافا على وقائع معينة يتعين على طرفي النزاع ان يعينا لجنة تحقيق دولية تقوم بفحص وقائع الخلاف والتحقق منها [6].

---

(1) روسو, شارل, القانون الدولي العام, مطابع الأهلية, بيروت , 1982, ص285 .

(2)د عصام عطية ، القانون الدولي العام, مكتبة السنهوري ، مصر 2015 ط 1, ص584 .

(3) منتدى كلية الحقوق/ جامعةالمنصورة , طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية ، دراسة ،www.f-law.net/law/threads

(4)الغانم, د. محمد, مبادئ القانون الدولي, مطبعة النهضة, ط3, القاهرة, 1963, ص613

(5) منتدى كلية الحقوق , مرجع سابق .

(6) أنظر المادة (9) من اتفاقية لاهاي لسنة 1907 المتعلقة بتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

خامسا– التوفيق :

وهو أحدى الطرق الحديثة في تسوية المنازعات الدولية, حيث دخل التعامل الدولي في أعقاب الحرب العالمية الاولى, وهو يشترك مع التحقيق في بعض الخصائص الا أنه يتميز عنه حيث تقوم لجانه التحقيقية بالإطلاع على الوقائع واقتراح الحلول المناسبة لها[1]وأسلوب التوفيق أو المصالحة يعني عرض نزاع معين على لجنة توفيق بقصد تمحيص جميع أوجه النزاع واقتراح حل على الطرفين المتنازعين, كما أن طرفي النزاع أو كلاهما حر في قبول أو رفض اقتراحات اللجنة . وكما عليه الحال في الوساطة يمكن للموفقين أن يجتمعوا بالطرفين مجتمعين أو منفردين[2].

سادسا القضاء:

تتم هذه الحلول عن طريق القضاء أو التحكيم الدوليين. يُعرف القضاء الدولي بأنه «وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقاً ، أما التحكيم الدولي فهو وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي بحكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة .[3]

---

(1)أبو هيف, د. علي صادق, مرجع سابق, ص 645

(2) منتدى كلية الحقوق,مرجعر سابق .

(3) محمد عزيز شكري، "تسوية النزاعات الدولية"، الموسوعة العربية.دراسة ،http://www.marefa.org/index.php

المطلب الثالث : الوسائل غير الودية لحل للنزاعات الدولية :

هي التسوية الإكراهية التي تجبرُ بوساطتها دولة ما أو منظمة دولية دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها أو الانصياع لقرارات الجماعة الدولية بحسب الحال. ولقد عَرف العالم عدداً غير قليل من الوسائل الفعلية للتسوية بالنزاعات الدولية وأهمها الحرب وفيما يلي تعداد لهذه الوسائل:

الحصار السلمي:

حصار الولايات المتحدة لكوبة في مطلع الستينات عقب انتصار ثورة الرئيس فيدل كاسترو وحصار العراق لأكثر من 10 سنين .

المقاطعة الاقتصادية:

وهي قطع التعامل التجاري مع الدولة أو الدول الأخرى لإكراهها على إصلاح خطأ وقعت فيه أو تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه، وهو سلاح حديث العهد ابتكره هذا العصر، وتعتبر من الأسلحة القوية. وتقضي المقاطعة الاقتصادية بقطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين وقطع أي اتصال مالي أو تجاري بينهما أو بين رعاياهما، بل كثيراً ما تذهب إلى حد عدم السماح لسفن أو طائرات الدولة التي استهدفت باستعمال مرافىء الدول التي استخدمته وتمتد المقاطعة أحياناً لتطال رعايا الدول الأخرى، التي تسهم في دعم اقتصاد الدولة المفروض بحقها المقاطعة الاقتصادية، ويسمى هذا النوع المقاطعة من الدرجة الثانية ، وكانت الأمم المتحدة ممثلة بمجلس أمنهاقد فرضت مقاطعة اقتصادية على جنوب إفريقية حتى عادت عن سياسة التمييز العنصري (الأبارتهايد) في مطلع التسعينات.

الحرب:

كانت الدول تلجأ إلى الحرب كحل وحيد لمشكلتها مع دولة أخرى فتشهرها عليها غير أن ميثاق الأمم المتحدة جاء يحرم الحرب، بل حتى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الدفاع المشروع ، وحالة كون القوة مستخدمة تحت راية الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.[1]

---

(1) محمد عزيز شكري ، مرجع سابق .

ومع ولادة الأمم المتحدة أصبحت وسائل الاقتصاص والثأر والاحتلال المؤقت وحجز السفن وتوقيفها محرّمة. وحلت محلها التدابير الزجرية التي نص عليها في الفصل السابع الخاص بمباشرة مجلس الأمن لاختصاصات وسلطات مختلفة في أحوال تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان ويمكن إجمال هذه وتلك فيما يلي:

الذان حددتهما المادتان 41 و42 من الميثاق وهي على نوعين:

آ. تدابير قسرية: لا تصل إلى حد استعمال القوة: وتشمل وقف الصلات الاقتصادية مع الدولة المعتدية، ووقف المواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات مع الدولة المعتدية كلياً أو جزئياً (م41).[1]

ب . تدابير عسكرية: إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير السابقة لا تفي بالغرض أو غير كافية جاز له أن يتخذ بطريق القوات البحرية والبرية والجوية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدوليين أو لإعادته إلى نصابه. ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصار والعمليات الأخرى الجوية أو البرية أو البحرية. وللمجلس في ذلك أن يسخر المنظمات الإقليمية لمساعدته (م53) و قد طبقت التدابير العسكرية فعلاً في كورية 1950، ومؤخراً في البوسنه والهرسك 1992. وبما أن الأمم المتحدة ليست دولة فوق الدول وليس لها بالتالي شرطة دولية خاصة بها فقد وردت عدة نصوص في ميثاق الأمم المتحدة القصد منها بيان الوسيلة التي تنفذ فيها التدابير التي يقررها المجلس، وهي نصوص تحمل في تضاعيفها الإلزام القانوني الكامل للدول الأعضاء كافة بقرارات المجلس المتخذة بموجب الفصل السابع. فقد تعهدت جميع الدول الأعضاء بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها. وهذا الالتزام القانوني الذي جاءت عليه المادة 25 من الميثاق يتضمن تعهد الدول الأعضاء بإسهامها في التدابير التي يقررها المجلس ومعاونته في الأعمال التي يقوم بها.[2]

وتعهدت جميع الدول الأعضاء إسهاماً منها في حفظ الأمن الدولي بأن تضع تحت تصرف مجلس الأمن، حين يقرر استخدام القوة المسلحة طبقاً لاتفاقات خاصة، ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية، ومن ذلك حق المرور في أقاليمها.

---

(1) ميثاق الامم المتحدة .

(2)المرجع نفسه .

المبحث الخامس : مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية.

مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية: يثار التساؤل دائما حول ما إذا كانت الأم المتحدة تعد فاعلا دوليا مستقلا له إرادة ذاتية مستقلة عن إ رادةالدول الأعضاءيبدو الجانب القانوني واضحا ومحسوما إلى حد كبير، غير أن البعد السياسي أكثر تعقيدا واقل وضوحا ، لذا اختلف الباحثون حول ما إذا كانت الأم المتحدة فاعلا مستقلا أو تابعا للدول .[1]

المطلب الاول : الواقعية مركزية الدولة كفاعل أساسي يلغي أهمية الفواعل الأخرى:

النقطة المركزية في التحليل الواقعي هي سلوك الدولة، باعتبارها فاعلا وحيدا وأساسيا في السياسة الدولية، وهي بذلك تغفل سلوك الوحدات الاخرى مثل المنظمات الدولية[2] وفي هذا يرى ريمون أرون أن المنظمات الدولية لا تعتبر فاعلا حقيقيا في النظام ، بل كانعكاس لتقاسم اسلطة بين الدول، اي ان جميع المنظمات الدولية ومن بينها منظمة الامم المتحدة تعتبر مرآة لتوزيع القوى بين الدول الأعضاء لذا فالقوة التي تمارس التأثير الحقيقي في العلاقات الدولية موجودة داخل هياكل المنظمة الدولية وليس في المنظمة نفسها.

انطلاقا من مركزية القوة في السياسة الدولية يربط الواقعيون بين هذا المفهوم ووحدوية الدولة،فالحديث دائما ما يكون عن قوة الدولة باعتبارها وحدة التحليل الاساسية ومحور التفاعل في العلاقات الدولية لذلك يتجنب الواقعيون الاشارة الى الحالات التي ترتبط فيها القوة بفواعل اخرى غير الدول كالمنظمات أو الشركات والمؤسسات سواء كانت دولية أو داخلية ومرد هذا التجاهل الواقعي لا ينبع بالدرجة الأولى من إنكار وجود فواعل أخرى، إنما يرجع إلى التزام هذه الفواعل بهوية الدولة، لأن هذه الفواعل تعرف أساسا ضمن إطار دول قومية مستقلة تشكل وحدات للنظام الدولي.

لم تختلف الرؤية الأنطولوجية للواقعية الجديدة على مستوى طبيعة الفواعل وحركيتها في النظام الدولي كثيرا عن الواقعية التقليدية، حيث أن الدولة هي وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية التي هي في محصلتها عبارة عن تفاعل مستمر بين الدول .

---

(1) نافعة حسن ، الامم المتحدجة في نصف قرن ، الكويت ، الجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 1995 ص 86 .

(2) عودة جهاد ، النظام الدولي : نظريات واشكاليات ، مصر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 ، ط 1 ، ص 23 .

المطلب الثاني : الليبرالية ،تعدد الفواعل الى جانب الدولة :

إذا كانت الدولة هي الفاعل الهام والوحيد، والدول العظمى هي وحدها التي تحظى بالاهتمام عندالواقعيين، فإن هذا المفهوم يتغير عند الليبراليين ، فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية،والأهم من عدد الدول هو ظهور الفاعلين من غير الدول، فهناك مثلا المنظمات الدولية، وكذا الشركاتالمتعددة الجنسيات، التي تخطت الحدود الدولية وأحيانا تتحكم في مصادر اقتصادية أكثر من بعض الدول ، فالسؤال الذي يطرح نفسه ليس أيهما أكثر أهمية، الدولة أم المجموعات التي لا تحمل صفة الدولة. فعادةتكوف الدول أكثر أهمية، لأنها الأداة الفاعلة في مجال السياسة الدولية، لكنها لا تستأثر بالمجاللنفسها فقط.[1]

فالدول حسب الليبرالية ، هي فواعل أساسية في العلاقات الد ولية، لكنها ليست الفواعل المهمة الوحيدة، ، والدولهي فواعل عقلانية أو مسؤولة، تسعى دوما لتعزيز مصالحها في كل المسائل والحقوق، وفيهذا المحيط التنافسي، الدول تسعى لمضاعفة مكاسبها المطمقة من خلال التعارف، والسلوك العقلانييدفع لرؤية أن المنفعة تكمن في السلوك التعاوني، والدولبذلك تصبح أقل انشغالا بالمزايا والأفضليات ، التي تحققها الدول الأخرى من خلالهذه الترتيبات التعاونية .[2]

واذا كانت القوة هي التي تحكم علاقات الدول حسب الواقعيين، وأن الدول تسعى إلى البقاء والتوسع، فإن ، الليبرالية الليبرالية تعتبر الفرد هو القيمة العليا والهدف النهائي، والدولة ليست سوى وسيلة لتأمين حقوق الأفراد والموازنة بينها. [3]

---

(1) ناي جوزيف ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة احمد امين الجمل و مجدي كامل ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 1997، ص 22-23 .

(2) حكيم توفيق ، الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي ، حول مضامين الصعود الصيني المستقبلي في النظام الدولي ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008 ، ص 34 .

(3) زيدان ليث ، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي ، دراسة ،http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771

الفصل الثاني : الاطار التطبيقي : النزاع في العراق بعد 2003 ودور الاخضر الابراهيمي كمبعوث دولي في حله

يعد النزاع في العراق بعد 2003 ومن انجرى على اثره من تصدعات اقليمية في المنطقة اثرت بشكل مباشر على البيئة الداخلية في هذا البلد نموذجا حيا لعمل الامم المتحدة من خلال ايفادها لعدة مبعوثين دوليين من طرفها الى المنطقة ، كانت لهم تجاربهم الخاصة في عملهم ولعل ابرزهم السيد الاخضر الابراهيمي نظرا لارتباط اسمه بعملية السلام مباشرة بعد 2003 .

المبحث الاول : النزاع في العراق بعد 2003.

المطلب الاول : لمحة عن العراق :

العراق (رسميا: جمهورية العراق) إحدى دول غرب القارة الآسيوية المطلة على الخليج العربي. يحدها من الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية، ومن الشمال تركيا، ومن الغرب سوريا والأردن، ومن الشرق إيران، وهي عضو في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة أوبك.

معظم المنطقة التي تسمى بالعراق حاليًا كانت تسمى ببلاد ما بين النهرين التي كانت تشمل الأرض الواقعة بين نهري دجلة والفرات، بما في ضمنها أراضي تقع الآن في سوريا وتركيا.

الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم، حيث يبلغ طول الساحل البحري للعراق حوالي 58 كيلومتر، ويعد ميناء أم قصر في البصرة من أهم الموانئ العراقية المطلة على الخليج. يمر نهرا دجلة والفرات في العراق من شماله إلى جنوبه، واللذان كانا أساس نشأة حضارات ما بين النهرين التي قامت في العراق على مر التاريخ حيث نشأت على أرض العراق وعلى امتداد 8000 سنة مجموعة من الحضارات على يد الأكديين والسومرين والآشوريين والبابليين. وأول من اخترع الحرف في العالم هم السومريون.

الموقع:يقع العراق في منطقة الشرق الأوسط في القسم الغربي من قارة آسيا، يحده من الغرب الأردن وسوريا، ومن الشمال تركيا، ومن الشرق ايران، ومن الجنوب الكويت والسعودية.

المساحة:438,317 كم2 ، **عدد السكان:**33,330.000 نسمة حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط عام 2011 ، **العاصمة:**بغداد 6,702,538 نسمة.[1]

---

(1) من موقع وزارة التخطيط العراقية .http://www.mop.gov.iq/mop

المدن الرئيسية:بغداد – الموصل – البصرة – اربيل – كركوك – بابل.

عملة العراق:

بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط بغداد في 9 أبريل 2003 قامت سلطة الائتلاف المؤقتة باصدار دينار عراقي جديد من 15 أكتوبر 2003 إلى 15 يناير 2004 حيث كانت العملة الجديدة تطبع في مطابع ديلارو في بريطانيا وكانت طباعتها ذو مواصفات جيدة يصعب تزويرها وتم استعمالها في جميع ارجاء العراق بما فيها اقليم كردستان في شمال العراق وتمت عملية تبديل العملة حيث استبدل كل دينار مطبوع في العراق أو الصين بدينار عراقي جديد اما الدينار العراقي المطبوع في سويسرا فتم تبديله ب 150 دينارا حديثا.[1]

الموارد:★

النفط:

يملك العراق وخصوصاً في محافظتي البصرة وكركوك منطقة غنية بالنفط، إذ ينتج العراق حسب تقديرات عام 2007 مليوني برميل يوميّاً، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة الثالثة عشر بين دول العالم من حيث إنتاج النفط.

ويبلغ احتياطي العراق المؤكد للنفط حوالي 115 مليار برميل، إذ يعد احتياطي العراق من النفط الثالث في العالم بعد المملكة العربية السعودية وكندا. وتشير الولايات المتحدة ووزارة النفط على أن ما يصل إلى 90 في المئة من البلاد لا تزال غير مستكشفة. إذ يمكن أن تسفرالمناطق غير المكتشفة من العراق عن 100 مليار برميل إضافي.

الغاز الطبيعي:

ينتج العراق حسب تقديرات عام 2008 حوالي 15 مليار م3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة الثانية والثلاثين بين دول العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعي. ويبلغ احتياطي العراق من الغاز الطبيعي حسب تقديرات عام 2008 حوالي 3000 مليار م3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي المؤكّد.[2]

---

(1) موقع وزارة التخطيط العراقية ، مجموعة بيانات ، http://www.mop.gov.iq/mop

(2) الموسوعة العلمية ، تعريف http://www.4arb.com .

★ يمكن الرجوع الى الخرائط الموجودة بالملاحق لتوضيح الحدود واطراف النزاع العراقي ص : 87 –91

رؤساء العراق: المملكة العراقية مثلت أول حكم عراقي في العهد الحديث (من 1921 – 1958) وقد بدأت رسمياً منذ تعيين الملك فيصل الأول ملكاً في عام 1921، إلا أن البلاد لم تنل الاستقلال إلا عام 1932 لتكون من أوائل الدول العربية التي استقلت عن الوصاية الأوربية، وتحديداً الانتداب البريطاني.

بعد ثورة 14 تموز 1958 تولى الزعيم عبد الكريم قاسم رئاسة الوزراء ووزارة الدفاع ومنصب القائد العام للقوات المسلحة، أما شريكه في الثورة عبد السلام عارف فقد أصبح الرجل الثاني في الدولة حيث تولى منصبي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية لكنه أقصي بعد ذلك بسبب خلاف بينهما. وقد أطاح عبد السلام عارف بعبد الكريم قاسم في انقلاب عام 1963.

ثم أصبح احمد حسن البكر رئيسا للوزراء لمدة 10 أشهر بعد حركة 1963 حيث أطاح عبد السلام عارف بحكومة حزب البعث في حركة 18 تشرين بعد سلسلة من الإخفاقات والانشقاقات تعرض لها حزب البعث على خلفية أعمال العنف التي مارستها مليشيا حزب البعث الحرس القومي.

وبعد وفاة عبد السلام عارف إثر سقوط طائرته أجمع القياديون في الوزارة باختيار عبد الرحمن عارف رئيسا للجمهورية أمام المرشح المنافس رئيس الوزراء عبد الرحمن البزاز ليكون ثاني رئيس للجمهورية في العراق وثالث رئيس دولة أو حاكم بعد إعلان الجمهورية.

وتم إقصاء الرئيس عبد الرحمن عارف من الحكم على إثر حركة 17 يوليو 1968 التي قادها البكر واشترك فيها عدد من الضباط والسياسيين بقيادة حزب البعث حيث داهموا الرئيس في القصر الجمهوري وأجبروه على التنحي عن الحكم مقابل ضمان سلامته فوافق وكان من مطالبه ضمان سلامة ابنه الذي كان ضابطاً في الجيش. ثم أبعد الرئيس عبد الرحمن عارف إلى إسطنبول وبقى منفياً هناك حتى عاد لبغداد في أوائل الثمانينات بعد أن أذن له الرئيس السابق صدام حسين بالعودة.

وفي سنة 1979 تولى صدام حسين رئاسة العراق بعد تنازل أحمد حسن البكر عن السلطة.[1]

---

(1) الموسوعة العلمية ، مرجع سابق

في 22 أيار 2003 صدق مجلس الأمن على قرار يعطي الشرعية للاحتلال الأمريكي للعراق ويؤكد على نقل السلطة مبكرا للعراقيين.

في الأول من يونيو/ حزيران 2004 تم تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة الذي تم حلها فيما بعد وحل محلها الحكومة العراقية الانتقالية التي كانت من مهامها الرئيسية تهيئة الانتخابات العراقية لاختيار مجلس النواب العراقي الدائم والتصديق على الدستور العراقي الدائم.

عين بول بريمر غازي مشعل عجيل الياور رئيساً للعراق وذلك بعد اعتذار عدنان الباجه جي عن منصب الرئاسة ، كانت المهمة الرئيسية للبرلمان المؤقت الذي تم انتخابه هي انتخاب مجلس للرئاسة مكون من رئيس للبلاد ونائبين له حيث قام الثلاثة باختيار رئيس الوزراء الذي سيقوم بتشكيل الوزارة، تم اختيار جلال طالباني رئيساً للعراق مع غازي مشعل عجيل الياور وعادل عبدالمهدي كنائبين له وقاموا بدورهم باختيار إبراهيم الجعفري كرئيس للوزراء وسميت هذه الحكومة بالحكومة العراقية الانتقالية.[1]

المطلب الثاني : أهم المتغيرات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق

مقدمات الغزو :لم يكن اتهام العراق بحيازة أسلحة الدمار الشامل هو السبب الوحيد الذي دفع بالولايات المتحدة إلى غزو العراق، بل أيضًا ادعاء الإدارة الأمريكية في حينها بأن العراق حليف لتنظيم القاعدة، الذي تبنى هجمات الـ 11 من سبتمبر (أيلول) 2001، بعد أشهر على الغزو كشفت تقارير عديدة عن التحريض على غزو العراق من طرف مسؤولي شركات نفط أمريكية، كان من بينها مجموعة هاليبيرتون النفطية العملاقة التي كان ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش يتولى إدارتها حتى عام 2000.

إبعاد العراق عن الساحة الإقليمية والدولية : لا يختلف المراقبون على أن كل دول جوار العراق كانت تحسب له ألف حساب سياسيًا وعسكريًا قبل الغزو، لكن الحال تبدل بعده؛ إذ يقول الخبير والدبلوماسي الأمريكي جون برينان «إن المشكلة الدبلوماسية تُستَمَدُّ في النموذج العراقي من كون حكّام بغداد بعد 2003 لا يرون غير الطائفة التي تستمدّ شرعيتها من ايران، التي تدعمهم عسكريًا وماديًا [2]

---

(1) موقع الامم المتحدة بالعراق .http://www.uniraq.com/index.php?lang=ar

(2) احمد الدباغ : متغيرات العراق ، مقال، https://www.sasapost.com/ -invasion-of-iraq-after-14-years/

وليس دليلًا أدل على ذلك من المشاكل السياسية المستمرة للعراق مع كل من المملكة العربية السعودية وتركيا على مدى أربعة عشر عامًا دون أي خلاف مع إيران التي لم تخل سنة في تاريخ العراق الحديث من مشكلة سياسية معها قبل الغزو عام 2003؛ ما أفضى إلى تبعية العراق لإيران في كل مفاصل السياسة والدبلوماسية، ففشلت الدبلوماسية العراقية، حتى في مسايرة الركب العربي، أو على الأقل اتباع سياسة عدم الانحياز، ومن ذلك موقف العراق من «عاصفة الحزم» في اليمن، فضلًا عن الموقف من التدخل الإيراني في البحرين.[1]

1- **حل الجيش العراقي وإخراجه من المعادلة العسكرية في المنطقة :** لم تمض أيام على تعيين الحاكم المدني للعراق بول بريمر حتى أعلن حل الجيش العراقي وكافة المؤسسات الأمنية من جيش وشرطة وأجهزة مخابرات واستخبارات لتشهد البنية التحتية للجيش انهيارًا كاملًا؛ فدمرت المعسكرات ونهبت كل محتوياتها من أسلحة ومعدات وعتاد ليسدل الستار على تاريخ الجيش العراقي الذي كان له دور فعال في جميع الحروب القومية العربية، ليتحول العراق بعدها من نظام التجنيد الإلزامي إلى نظام التطوع والتجنيد الاختياري الذي كان سببًا من أسباب تردي بنيوية الجيش؛ إذ فقد الجيش العراقي أهم أركانه المتمثلة بالكفاءات العسكرية من ضباط وأركان وطيارين، ولتتضح عواقب ذلك في التمرد أو المقاومة بمختلف مشاربها وتوجهاتها التي أعقبت غزو العراق، إذ كان معظم قادة فصائل المقاومة ضباطًا متمرسين في الجيش العراقي قبل الاحتلال.

لم يقف الأمر عند ذلك الحد، فبعد ثلاثة عشر عامًا تخللها إنفاق الحكومات العراقية المتتالية عشرات مليارات الدولارات على تسليح وتجهيز الجيش العراقي الجديد بعد الغزو جاءت المفاجأة بسيطرة «تنظيم الدولة الإسلامية» (داعش) على مدينة الموصل ثاني كبريات المدن العراقية سكانًا في العاشر من يونيو (حزيران)عام 2014 بعد معارك خفيفة استمرت خمسة أيام فقط شنها بضعة مئات من مقاتلي التنظيم؛ فهزموا ثلاث فرق عسكرية، واستباحوا بعدها ثلث العراق حتى أحدق الخطر ببغداد قبل أن تتمكن الحكومة العراقية برئاسة حيدر العبادي من إعادة هيكلة جزئية للجيش ليتخذ زمام المبادرة مدعومًا بالتحالف الدولي.[2]

---

(1) احمد الدباغ : مرجع سابق .

(2) المرجع نفسه .

2- **تفكك العراق مذهبيًا ومجتمعيًا :** لم يكد يمض عام واحد على الغزو حتى بدأ أتون الفتنة الطائفية يضرب بقوة في العراق بين السنة والشيعة، والتي وصلت ذروتها بتفجير مرقدي الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في فبراير (شباط) عام 2006، وهما من الأئمة الاثني عشر المقدسين لدى الشيعة، والتي ما زال حادث تفجير هذين المرقدين غامضًا لغاية الآن، بين من يتهم تنظيم القاعدة به، ومن يتهم إيران الشيعية بالوقوف وراءه لتمزيق العراق ولإطلاق يد المليشيات. ثم ما لبثت هذه الفتنة أن تحولت إلى حرب أهلية في عامي 2006-2007 ليقتل خلالها آلاف العراقيين سنة وشيعة حتى وصل عدد القتلى خلال 14 عامًا إلى ما يقرب من مائتي ألف قتيل حسب آخر إحصائية نشرها موقع Iraq body account ولتدمر خلال هذه الفترة عشرات المساجد والجوامع ولتتخذ غالبية مؤسسات الدولة صبغة طائفية؛ حتى عششت هذه الظاهرة في مختلف الأجهزة الأمنية من جيش وشرطة.[1]

3- **فساد أتى على مقدرات الدولة العراقية ونهب ثرواتها :**احتل العراق المرتبة 166 من مجموع 176 في مؤشر الفساد، إذ وصل الفساد في العراق إلى كل مفاصل الدولة، كما ورد في تقرير نشرته «الجارديان» في فبراير (شباط) عام 2016، عنونته بـ«لا أمل في إصلاح الفساد بالعراق» ، وبحسب أرقام جسيمة قد لا يصدقها البعض، نشر موقع «الجزيرة نت» رسمًا توضيحيًا «إنفوجراف» مبنيًا على مقابلات أجراها الموقع مع مسؤولين عراقيين في مكافحة الفساد حيث يظهر الرسم أن عمليات تهريب النفط الممنهج، والتي تقودها مافيا الأحزاب بمختلف توجهاتها تقدر بين 300-500 ألف برميل يوميًا بخسارة تفوق سبعة مليارات دولار في السنة، فضلًا عن تبديد 30 مليار دولار خلال السنوات العشر الماضية في تطوير إنتاج الكهرباء، في حين لم تتجاوز قدرة العراق الإنتاجية للكهرباء 13000 ميجاواط لغاية الآن مقابل أكثر من 22000 ميجا هي حاجة البلاد على أقل تقدير.

فساد يدق في كل مفاصل الدولة ماليًا وإداريًا، إذ يقدر عدد الموظفين الحكوميين في العراق بثلث عدد السكان مقابل بطالة تصل 16% في حين بلغت نسبة الفقر 30% وفق وزارة التخطيط العراقية[2]

---

(1) احمد الدباغ : مرجع سابق .

(2) المرجع نفسه .

4- **تراجع الصناعة والزراعة :**

مفقودة هي عبارة «صنع في العراق« منذ عام 2003، فعلى الرغم من أن الصناعة العراقية كانت تشكل ما نسبته 14% من حجم الدخل القومي، وكانت تعد في حينها الأفضل مقارنة مع دول الجوار، إلا أنها شهدت انتكاسة كبيرة بعد الغزو جراء عمليات السلب والنهب التي تعرضت لها المصانع والمعامل، فضلًا عن تدمير ممنهج للبنية التحتية الصناعية، وعدم تشريع قوانين تراعي المنتج المحلي؛ ما أدى إلى إغراق السوق المحلية ببضائع رديئة ومن شتى بقاع العالم مع غياب شبه تام لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. كانت الصناعة المحلية تدعم الناتج الوطني بنسبة تصل إلى 16% قبل الغزو حسب مؤيد جمال الدين مدير اتحاد الصناعات العراقية، بينما وصلت في عام 2014 إلى 1.3% مع إغلاق عشرات آلاف المعامل الحكومية والخاصة أبوابها.★

العراق أو بلاد الرافدين أو أرض السواد لشدة اخضرار أرضه فيما مضى أضحى اليوم كل شيء فيه مستورد، حتى الفواكه والخضار، حيث وصل الحال بالعراق إلى استيراد أكثر من 58 ألف طن من الفواكه والخضار في شهر واحد، في أبريل (نيسان) من عام 2015 من الأردن التي تعاني أساسًا من شح المياه، وتفتقر لدجلة والفرات اللذين يشقان الأراضي العراقية من الشمال إلى الجنوب.[1]

---

(1) احمد الدباغ : مرجع سابق .

★ يمكن الرجوع الى الخرائط الموجودة بالملاحق لتوضيح الحدود واطراف النزاع العراقي ص : 87 –91

المطلب الثالث : اطراف النزاع و أرقام الدمار في العراق بعد 2003

بداية الاحتلال :

جرى الغزو الأميركي للعراق بمشاركة جيوش دول بريطانيا وأستراليا وكوريا الجنوبية والدنمارك وبولندا بواقع 300 ألف جندي، وساهمت 10 دول أخرى بأعداد صغيرة من القوات العسكرية في الهجوم البري الذي بدأ فعلياً في العشرين من مارس/آذار 2003 منطلقاً من أراضي عدد من دول جوار العراق.

وبدأ الهجوم في 19 مارس 2003 من خلال ضربات جوية مكثفة استهدفت كل مفاصل الدولة العراقية والقواعد العسكرية ووحدات الجيش والمقرات الرئاسية ومناطق سكنية، ووصل معدل الضحايا الذين يفيدون للمستشفيات العراقية 100 شخص في الساعة الواحدة. ودارت معارك غير متكافئة بين القوات العراقية والقوات المهاجمة انتهت بسقوط بغداد في التاسع من إبريل/نيسان 2003 لتسقط بعدها كركوك بيوم واحد ثم تكريت في الخامس عشر من الشهر نفسه، ثم الفلوجة التي سقطت باتفاق بين وجهاء المدينة والقوات الأميركية. وتقاسمت القوات المشاركة في الغزو مناطق العراق في الأسابيع الأولى الاحتلال، إذ تولّت القوات البريطانية السيطرة على عدد من مدن الجنوب مع القوات البولندية والأسترالية، بينما تولت القوات الأميركية السيطرة على بغداد ومدن شمال وغرب البلاد، في حين تولى الحزبان الكرديان إدارة الإقليم الكردي (كردستان).[1]

اطراف النزاع الاهلي في العراق :

تتمثل في القوىالشيعية التي تمثلها قوات الحشد الشعبي والميليشيات الشيعيةالمدعومة من إيران والتي يقوم على تدريبها الحرس الثوريالإيراني)مثل: فيلق بدر، وعصائب أهل الحق، وجيش المهدي(،ويواجه هذه الميليشيات تنظيم داعش المدعوم من جيشالطريقة النقشبدية وبعض كوادر الجيش العراقي السابق التيتسيطر على مناطق الموصل ونينوى والرمادي والأنبار ومناطق[2]

---

(1) 14 عاماً على احتلال العراق: الدمار بالأرقام ، صحيفة السبيل ، مقال -http://assabeel.net/important

(2) مسارات متشابكة ، ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، دسيمبر 2015 ، القاهرة ص 5

تمركز السنة. في المقابل يمتلك إقليم كردستان قوات البشمركةالتي يتراوح عددها بين 70 ألفًا و 120 ألف مقاتل، بتسليحيشبه الجيوش النظامية، والتي تمكنت من التصدي لتنظيم.) داعش والسيطرة على مدينة كركوك النفطية)

أما قضايا الصراع الأهلي الدائر في العراق فترتبط بمعضلةالتهميش والاستبعاد للفصائل السنية وهيمنة الشيعة علىمؤسسات الدولة العراقية، فضلا عن إشكاليات تقاسم السلطةوالثروة بين السنة والشيعة والأكراد في العراق، لا سيما ما يتعلقبتقاسم عوائد النفط بين مختلف الأقاليم العراقية. إلا أن أغلبهذه القضايا باتت تستعصي على التسوية على الرغم من سعيرئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي لتعزيز التوافقات بينالفصائل العراقية، والتفاوض مع الفصائل السنية والكردية حولتقاسم السلطة والثروة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ حيثإن ممارسات الميليشيات الكردية وارتكابها جرائم ضد الإنسانيةوعمليات تطهير طائفي بحق السنة في المناطق التي تُسيطرعليها أدت إلى تأجيج الصراع الطائفي وإخفاق جهود التسويةفي رأب الصدع بين الفصائل العراقية.[1]

وبلغة الارقام والإحصاءات كان لصحيفة " العربي الجديد " سبق صحفي حول ارقام هائلة حول حجم الخراب والدمار الذي حصل بالعراق ابان وبعد الاحتلال سنة 2003 وهو كالتالي :

حصلت "العربي الجديد" على هذه الأرقام من وزارة الداخلية ومديرية الإحصاء في وزارة الصحة ومكتب المفتش العام في وزارة العدل العراقية ولجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي وعبر تقرير مرسل إلى أمانة مجلس الوزراء في 29 /8 /2016 من إحدى اللجان الفرعية ومنظمات مجتمع مدني تابعة لشبكة المنظمات المسجلة لدى الحكومة.

وتتشارك الولايات المتحدة وبغداد الرغبة في عدم الكشف عن تلك الأرقام لورود المصلحة ذاتها وهي التغطية على فشل الاحتلال وفشل حكومات ما بعد الاحتلال في إرساء الأمن والاستقرار والقضاء على الفساد والطائفية والتشرذم في المجتمع العراقي.[2]

---

(1) مسارات متشابكة ، مرجع سابق .

(2) الخراب بالأرقام ، عثمان المختار ، العربي الجديد ، 9 أبريل 2017، تقرير
https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/4/8/14-

تُظهر الأرقام التي حصلت عليها "العربي الجديد"، سقوط نحو 430 ألف قتيل عراقي منذ عام 2003 ولغاية مطلع عام 2017 الحالي. واحتلت العاصمة بغداد المرتبة الأولى بعدد القتلى

بفارق عن محافظة ديالى تليها محافظة الأنبار ثم صلاح الدين وفي المرتبتين الخامسة والسادسة جاءت نينوى وبابل. وتصدرت العمليات الإرهابية للجماعات المتطرفة والمليشيات الموالية لإيران الصدارة في فاتورة القتلى العراقيين، تلتها القوات العراقية الحكومية ثم القوات الأميركية. وبلغت أعداد الضحايا ذروتها في زمن تولي زعيم حزب "الدعوة" الحالي نوري المالكي رئاسة الحكومة بين عامي 2006 و2014.

وسجل العام 2006 أعلى أعداد القتلى، بواقع 59 ألف قتيل، ثم 31 ألف قتيل في العام 2007، لتعود وترتفع عام 2015 وتسجل رقماً قياسياً بواقع 36 ألف قتيل. بينما تختلف أرقام ضحايا الحرب التي أفضت للاحتلال عام 2003 بين 38 ألفاً و43 ألف عراقي.

كما سقط 620 ألف جريح عراقي، 30 في المائة منهم أصيبوا بعاهات دائمة جعلتهم عاجزين عن الحركة والعمل منذ 2003 ولغاية مطلع عام 2017. وسُجل أيضاً 58 ألف مفقود لا يُعرف مصيرهم حتى الآن منذ مطلع عام 2003 ولغاية ديسمبر/كانون الأول 2016، إضافة إلى 271 ألف معتقل من بينهم نحو 187 ألف معتقل لم يُحالوا للقضاء حتى الآن.

وسجّلت سنوات ما بعد الاحتلال وجود 3.4 ملايين مهجّر خارج العراق موزعين على 64 دولة عربية وأجنبية، إضافة إلى 4.1 ملايين مهجر داخل العراق من بينهم 1.7 مليون يعيشون في معسكرات ومخيمات في محافظات عراقية مختلفة. كما سُجل وجود 5.6 ملايين يتيم تتراوح أعمارهم ما بين شهر واحد إلى 17 عاماً، وتحتل بغداد والأنبار وديالى الصدارة في تواجدهم إضافة إلى مليوني أرملة في العراق تتراوح أعمارهن ما بين 14 عاماً ولغاية 52 عاماً، من بينهن الأرامل اللواتي تم تسجيلهن قبل احتلال العراق (حرب الخليج الأولى والحرب العراقية الإيرانية).

إضافة إلى ذلك، يوجد في المجتمع العراقي 6 ملايين مواطن أُمي لا يجيدون الكتابة أو القراءة، وتأتي البصرة وبغداد والنجف وواسط والأنبار في صدارة تواجدهم، كما تُسجل البطالة في البلاد نسبة 31 في المائة، وتأتي الأنبار والمثنى وديالى وبابل في صدارة المناطق الأكثر نسبة للبطالة تليها بغداد وكربلاء ونينوى.[1]

---

(1) الخراب بالارقام ، مرجع سابق .

وتُظهر الأرقام أن معدل العراقيين المسجلين تحت خط الفقر بأقل من 5 دولارات في اليوم الواحد يصل إلى 35 في المائة، وتتصدر محافظتا المثنى وصلاح الدين هذه النسبة، تليهما بغداد

والبصرة. إضافة إلى نسبة 6 في المائة لمعدل تعاطي الحشيش والمواد المخدرة في العراقتتصدرها بغداد ثم البصرة والنجف تليها ديالى وبابل وواسط، إضافة إلى 9 في المائة نسبة عمالة الأطفال دون سن الخامسة عشرة ، أما بالنسبة إلى القطاع الصحي، فقد انخفضت نسبة الكفالة الصحية للمواطن العراقي، وبات لكل ألف مواطن عراقي سرير واحد، وتم رفع مجانية العلاج في المؤسسات الحكومية، وانتشر 39 مرضاً ووباء أبرزها الكوليرا وشلل الأطفال والكبد الفيروسي، فضلاً عن اتساع نطاق الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية.

كذلك كان القطاع الصناعي ضحية لسنوات ما بعد الاحتلال، إذ توقف 13 ألفاً و328 معملاً ومصنعاً ومؤسسة إنتاج عراقية في عموم مدن البلاد. وتعتمد البلاد حسب مصادر وزارة التخطيط العراقي على 75 في المائة من المواد الغذائية المستوردة وعلى 91 في المائة من مواد البناء والصناعات المختلفة على الاستيراد.

كما أن القطاع الزراعي في البلاد الذي وصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي عام 2002، تراجع إلى حد كبير، وبلغت مساحة الأراضي الزراعية الحالية 12 مليون دونم بعدما كانت 48 مليون دونم في عموم مدن العراق. أما بالنسبة لقطاع الإسكان، فلا تتوفر أرقام قريبة من الواقع، غير أن تصريحات سابقة لأعضاء في البرلمان العراقي تحدثت عن حاجة البلاد إلى 2.6 مليون وحدة سكنية لمعالجة أزمة السكن ، ولا يخرج قطاع التعليم الأساسي عن الأزمات التي يواجهها العراق، إذ تتوفر في البلاد حالياً 14 ألفاً و658 مدرسة ابتدائية ومتوسطة وإعدادية من بينها نحو 9 آلاف مدرسة متضررة ونحو 800 مدرسة طينية. بينما تؤكد الوزارة حاجة العراق إلى 11 ألف مدرسة إضافية جديدة على الأقل لاستيعاب الطلاب ومعالجة تكدسهم في الصفوف بواقع 40 طالباً بالصف الدراسي الواحد.[1]

---

(1) الخراب بالارقام ، مرجع سابق .

وبالنسبة للقطاع المالي، فقد بلغ مجمل الديون العراقية 124 مليار دولار لصالح 29 دولة يضاف إليها صندوق النقد الدولي و6 شركات نفط غربية وديون نادي باريس أبرزها الولايات

المتحدة واليابان وبريطانيا والكويت. وفيما بلغت نسبة مبيعات النفط العراقي منذ ديسمبر/كانون الأول 2003 ولغاية مطلع العام الحالي نحو ألف مليار دولار، فإنها لم تسهم بحل أي من المشاكل التي يعاني منها الشعب العراقي. وتُقدّر نسبة الهدر من المبلغ الإجمالي بنحو 450 مليار دولار.

وتُظهر أرقام وبيانات أخرى، وجود 371 حزباً وحركة سياسية في البلاد وفق إحصائيات مفوضية الانتخابات العراقية، إضافة إلى 11670 منظمة مجتمع مدني. كما يوجد في البلاد 980 ألف جندي وعنصر أمن، و126 شركة أمنية محلية وأجنبية، و73 مليشيا مسلحة بواقع 117 ألف عنصر مليشيا. [1]

المبحث الثاني : تدخلات الامم المتحدة في العراق بعد 2003 :

المطلب الاول : بديات تدخل الامم المتحدة:

لا يمكن الحديث عن العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003 دون ذكر تلك القرارات التي اتخذهامجلس الامن قبل هذا العام : والتي ألزمت العراق بالخروج من الكويت فضلا عن ايقاع طيف واسع منالعقوبات شملت مسارين رئيسيين الاول اقتصادي والثاني عسكري فضلا عن العزل السياسي وظل تأثيرها علىالعراق لحد يومنا هذا ولكن تأثيرها أصبح اقل بكثير من السابق وخاصة السياسي حيث العقوبات الاقتصاديةوالعسكرية قد فقدت تأثيرها ووجودها تدريجيا بعد :2003 ولكن العزل السياسي اخذ بعض الوقت للانتهاء بعد سقوط النظام السابق في 2003 عمل العراق مع ا لمجتمع الدولي وفي المقدمة منه منظمة الاممالمتحدة من اجل ان يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول في الاسرة الدولية.

---

(1) الخراب بالأرقام ، مرجع سابق .

وعلى الرغم من ان دور الامم المتحدة في العراق يرجع الى عام 2003 إلا ان علاقة العراق مع هذهˇ المنظمة والأجهزة المتخصصة التابعة لها شهد تطورا كبيرا بعد سقوط النظام السابق وساهم

العراق بشكل اساسي في بناء المجمع الجديد لبعثة الامم المتحدة للمساعدة (يونامي)* من خلال منحها قطعة ارض في بغداد ومنحها مليون دولار عام 2003 ومنحها مليون دولار أخرى محسوبة على ميزانية العراق لعام (2003) 2003 ليكون مجموع المنحة المقدمة (02) مليون دولار. [1]

للأمم المتحدة دور فعال في العراق، وتقوم بتنفيذ المشاريع والبرامج المختلفة من خلال التعاونوالشراكة مع الحكومة العراقية ومع منظمات ا لمجتمع المدني وعدد من الشركاء الدوليين، وتغطي هذه المشاريعقطاعات مختلفة مثل قطاع التعليم والمياه والصرف الصحي والصحة والتغذية والسكن والمأوى والأمن الغذائي،وغير ذلك من ا لمجالات المعنية بالتنمية وحقوق الانسان.[2]

هناك عديد المنظمات والبرامج بالعراق ، منها وكالة وصندوقا تابعة للأمم المتحدة تعمل في العراق منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو)، منظمة العمل الدولية، المنظمة الدولية للهجرة، بعثة الامم المتحدة للمساعدة في العراق(يونامي)، برنامج الأمم المتحدة الانمائيمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، صندوق الأممالمتحدة للسكانبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية.

---

(1) بعثة الامم المتحدة من اجل العراق تصدر عن المكتب الاعلامي لمساعدة العراق (UNAMI) .

(2) المصدر نفسه .

*تأسست بعثة الأمم المتحدة لتقديم العون للعراق(UNAMI)بناءا على قرار مجلس ألأمنالمرقم ، 1500الذي تم اتخاذه في 2003 .

مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئينمنظمةالامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونسيف)منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، صندوق الامم المتحدةالانمائي للمرأةمكتب الامم المتحدة لخدمات المشاريع برنامج الاغذية العالمي ومنظمة الصحة

العالمية.كثفت الأمم المتحدة جهودها بعد الحرب لتحقيق برامج إنسانية لإنقاذ حياة ملايين المواطنين العراقييناالذين عانوا من الحروب والأزمات والممارسات اللاإنسانية [1].

وبشكل واضح كان لسقوط النظام السابق في 2003 دور كبير في عودة عمل العراق مع المجتمعالدولي وفي المقدمة منه منظمة الامم المتحدة من اجل ان يستعيد دوره الذي كان عليه كعضو فعال ومسؤول فيالاسرة الدولية ، إلا ان المنظمة نفسها التي عملت تحتقيادة الولايات المتحدة الامريكية ولم تتعامل مع العراق السابق ، تعاملت مع العراق بعد 2003 .

المطلب الثاني : اصدرات وقرارات مجلس الأمن بحق العراق :

– صدر مجلس الأمن ثلاثة قرارت بخصوص العراق من مارس 2003 ، وهي القرارت المرقمة 14831511 . وتفوض هذه القرارت الأمم المتحدة التدخل السياسي ، والاقتصادي و الإداري في العراق . 1500، من أجل أن تلعب المنظمة دورها الفعال في الإصلاح الديموقراطي والإنسانيولأعماري وكافة الجوانبالأخرى . ويرحب العراق بالوفود التي وصلت البلاد مؤخرا للمساعدة في حل مشكلة الكهرباء والعمليةالسياسية في البلاد. وتواصل منظمة الأمم المتحدة جهودها من خلال مكاتبها في عمان وفي قبرص بإشراف. السيد روس ماونتن الممثل الخاص للمنظمة .

– في11 كانون أول 2003 ، قام وزير الخارجية في جمهورية العراق بالطلب من الجمعية العمومية للأممالمتحدة بوضع جدول زمني لاستعادة السيادة التامة للعراق، حسب ميثاق الخامس عشر من نوفمبر – تشرينثاني– ، بخصوص العملية السياسية ، والذي وقعت عليه كل من مجلس الحكم في العراق وسلطة الإتلافالمؤقتة في بغداد.[2]

---

(1) بعثة الامم المتحدة من اجل العراق ، مصدر سابق .

(2) علي عصاد عبد علي ، العراق والأمم المتحدة بعد 2003 ، مجلة العلوم السياسية ، ص 13 .

– في كانون ثاني 2004 ، وقع العراق في الاجتماعات الثلاثية التي عقدت في الأمم المتحدة بين مجلسالحكم وسلطة ألائتلافالمؤقتة وسكرتارية ألأمم المتحدة لمناقشة دور الأمم المتحدة في العراق الانتخابيوالدستوري.

– في شباط 2004 ، قام المستشار الخاص في الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي مع فريق منالخبراء في لجنة تقصي الحقائق في الأمم المتحدة بدراسة الوضع لمعرفة مدى إمكانية إجراء الانتخابات قبل 30. حزيران 2004 .

– في آذار 2004 ، قام فريق من الخبراء في الأمم المتحدة بزيارة الى العراق تلبية لطلب من مجلسية كانون الحكم، وذلك لتقديم المساعدات بخصوص الاستعدادات لأجراء الانتخابات التي تقرر إجراؤها فيثاني 2005 . وقد ترأس السيد ألأخضر ألإبراهيمي فريقا من الأمم المتحدة للمساعدة في نقل السلطة في 30. حزيران 2004 .

– في مارس 2004 ، قام مبعوث الأمم المتحدة السيد الأخضر الإبراهيمي بالتباحث مع مجلس الحكموسلطة الائتلاف المؤقتة ، إضافة إلى ممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات ا لمجتمع المدني، ورجال الدين، ورؤساءالعشائر، ورجال السياسة والأكاديميين ورجال الاجتماع والثقافة، للتوصل الى أفضل آلية لنقل السلطة. [1]

وحسب خطة الوزارة لإعادة تأهيل العراق ، لممارسة دوره على الصعيد العالمي ، فقد قامت الوزارةبتسمية مرشحين لوظائف مهمة ومثمرة في مؤسسات الأمم المتحدة، حيث استلم العراق مجموعة منالمناصب في مقرات الأمم المتحدة في كل من أربيل والبصرة ، وبنية فتح مقر في كركوك، و بعض مكاتب الامم المتحدة وهي كما يلي : حصل العراق على عضوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمدة ثلاث سنوات ابتداء من كانون الثاني 2007 وجدد ترشحه لمدة ثلاث سنوات أخرى انتهت في كانون الأول من عام 2012 ، وانتخب العراق عضواً في لجنة وضع المرأة عام 2010، وحصوله على منصب مساعد مدير عام منظمة الصحة العالمية ومنصب مدير المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية ، انتخابه لعضوية مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2009 ولمدة سنتين ، حصوله على عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عام 2010 ولدورتين متتاليتين.[2]

---

(1) علي عصاد عبد علي ، مرجع سابق ، ص 14 .

(2) د. عباس كاظم عبيد ، العراق والأمم المتحدة بعد عام 2003 ، مقال ،http://newsabah.com/newspaper/45876 انتخابه عن قارة أسيا في عضوية اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان في جنيف عام 2012 ، وانتخابه نائباً لرئيس مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية عام 2011. ورئيساً لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية عام 2013.

ورئيساً لمؤتمر نزع السلاح في جنيف 2013.
ونائبا لرئيس الجمعية العمومية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 2014.
ونائباً لرئيس اللجنة الدولية للري والبزل للمدة 2014 – 2016.
انتخاب العراق نائب لأمين عام منظمة السياحة العالمية للفترة 2010 – 2013 ، ورئاسة لجنة شرق المتوسط في المنظمة ونائب رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة في2011 .
انتخابه عضوا في مجلس منظمة الأغذية والزراعة للمدة 2013 – 2016 ، وعضوا في لجنة الشؤون الدستورية والقانونية في المنظمة للمدة 2013 – 2015 .
حصل العراق على عضوية المجلس التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي.
حصل العراق على عضوية لجنة إعادة الممتلكات الثقافية في منظمة اليونسكو.
انتخاب العراق في عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الجمعية العامة للأمم المتحدة.[1]

- تبنى مجلس الأمن القرار رقم 154 حول احتلال العراق ، وتشكيل الحكومة المؤقتة والسيادة الكاملة في 30 حزيران2004 .

يبين كل من القرار رقم 1483 والقرار رقم 1511 مهمة الممثل الخاص للسكرتير العام في العراق

- والقرار رقم 1557 الخاص بتعيين السيد أشرف كازي كممثل خاص للسكرتير العام للأمم المتحدة فيالعراق.

- القرار رقم 119 الخاص بتمديد وصاية بعثة الأمم المتحدة في العراق(UNAMI) لمدة سنة واحدة.

- القرار رقم 137 بتمديد وصاية القوة المتعددة الجنسيات و الDFI صندوق تنمية العراق و المجلس العالمي للاستشارات بناء على طلب من الحكومة العراقية .[2]

---

(1) د. عباس كاظم عبيد ، مرجع سابق

(2) علي عصاد عبد علي ، مرجع سابق ، ص 14 .

في 15 كانون أول 2010، تبنى مجلس الأمنUNSC القرار رقم 1957 2010 بإنهاء العقوبات المتعلقة بإجراءات اسلحة الدمار الشامل والصواريخ، التي فرضت على العراق بالبنود رقم 08 09 10 12 من القرار رقم 687 / 1991 وفي التاريخ نفسه، تبنى الUNSCقراره المرقم 195

/ 2010 الذي ينص على إنهاء كافة الالتزامات التي كانت مترتبة على العراق بعد 30 حزيران 2011 ، حيث تنص الفقرة 20 من قرار المجلس رقم 1483 / 2003 على ان جميع عوائد بيع النفط والغاز والمنتجات النفطية يجب أن تودع لدى صندوق التنمية العراقي .(1)

ورغم ان ال UNSCنجح في انهاء عدد من الإجراءات التي اتخذت ضد العراق في زمن صدام حسينلكنه لم يلغي جميع العقوبات المفروضة على العراق.

أعلن مجلس الأمن في بيان له أن :" ان المجلس يدرك أن الوضع في العراق الآن يختلف بشكل تام عما كان عليه في الوقت الذي تبنى فيه المجلس هذه القرارت عام 1990 (1)

كذلك فقد صوت المجلس على إعادة سيطرة حكومة العراق على عائداته من البترول والغاز الطبيعي في 30 حزيران و إنهاء كافة الاجراءات المتبقية من برنامج البترول مقابل الغذاء – ذلك البرنامج الذي ساعد العراقيين على مواصلة الحياة فيوقت الحصار.

خلاصة :

رغم ما تقوم به الأمم المتحدة من دور فعال في تحسين الجوانب الإنسانية في العراق ، لكن دورهاإنهاءالاحتلالالأميركي للعراق كان محدود جدا. حيث جل قرارات مجلس الأمن بعد احتلال العراق لم تمنح الأمم المتحدة تفويضا بإنهاء التواجد الأجنبي بالعراق .

---

(1) الموقع الالكتروني لمجلس الامن ، قرارات http://www.un.org/ar/sc/

المطلب الثالث : تدخلات الامم المتحدة في المنطقة العربية:

القضية الفلسطينية والنزاعات المتصلة :القضية الفلسطينية والنزاعات المتصلة بها تشكل أبرز المحطات في علاقات العرب مع المنظمة الدولية، وهي علاقات سياسية وعسكرية و إغاثة تعبر

عنها منذ اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي وحتى يومنا هذا هيئات وقوات فصل وقوات حفظ سلام في عدد من الدول العربية المحيطة بفلسطين، ناهيك من فلسطين المحتلة ذاتها.

لقد كان وما زال للأمم المتحدة دور محوري في نكبة فلسطين وتأسيس دولة إسرائيل، ومن ثم النزاع العربي – الإسرائيلي الذي شمل حروب 1948 و1967 و1973 وغزو لبنان عام 1982 بصفة عامة، بما فيه من تداعيات على جيران فلسطين مثل الأردن ولبنان ومصر وسويا، شكل أطول علاقة بين العالم العربي والمجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة، وضمن ذلك الهجمات الإسرائيلية المتعددة على لبنان وسوريا ومصر.

كانت البداية مع خريطة «تقسيم فلسطين» عام 1947، وتلتها كل التداعيات الأخرى، بل إن مجلس الأمن الدولي أقر بين 1967 و1989 فقط ما لا يقل عن 131 قرارا متصلا بهذا النزاع في حين أدان «مجلس حقوق ألإنسان التابع للمنظمة إدانات لإسرائيل تربو على كل الإدانات بحق دول العالم الأخرى مجتمعة.

وحاليا توجد في سوريا قوات الفصل الدولية «الأندوف» في هضبة الجولان، وفي جنوب لبنان تنتشر قوات «اليونيفيل» وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة والدول المجاورة تعمل «وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا)، ناهيك من نشاطات «اليونيسيف» في مجالات الاهتمامات بالطفولة والأجهزة والوكالات الإقليمية.[1]

حرب السويس :حرب السويس يمكن، بطبيعة الحال، إدراجها ضمن تداعيات النزاع العربي الإسرائيلي لكنها أخذت أبعادا إضافية لمشاركة قوتين عظميين يومذاك هما بريطانيا وفرنسا فيها إلى جانب إسرائيل ضد مصر.

---

(1) الأمم المتحدة والعالم العربيتاريخ وقضايا ، وحدة أبحاث الشرق الأوسط ، دراسة8140/http://aawsat.com/home/article

عام 1956 وقعت «حرب السويس»، أو ما يعرف أيضا بـ«العدوان الثلاثي» على مصر عندما شنت كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل هجوما، في أعقاب إقدام الرئيس المصري جمال عبد الناصر على تأميم شركة قناة السويس كردّ منه على سحب بريطانيا والولايات المتحدة عرضيهما

لتمويل بناء السد العالي في أسوان. وكان الموقفان البريطاني والأميركي نابعين من تداعيات الحرب الباردة وانفتاح مصر تحت رايات القومية العربية على الاتحاد السوفياتي واعترافها بالصين الشعبية. وكانت الغاية من الهجوم الثلاثي استعادة السيطرة على القناة والإطاحة بعبد الناصر. غير أن الهجوم أو العدوان أخفق في تحقيق أهدافه – على الأقل سياسيا – وأدى تدخل بل إنذار كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ومعهما الأمم المتحدة، إلى إجبار الدول الثلاث المعتدية على التراجع[1].

الحرب العراقية الإيرانية :الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها أيضا لعبت فيها الأمم المتحدة دورا بارزا، شمل التفتيش الدولي على أسلحة الدمار الشامل العراقية. وكانت الحرب قد اندلعت في أعقاب الثورة الخمينية في إيران وتصعيد الخطاب المذهبي والثوري الإيراني، ولا سيما عن «تصدير الثورة»، ما شحن الأجواء المشحونة أصلا قبل سنوات طويلة إبان فترة الحكم الإمبراطوري البهلوي واحتلال المحمرة العربية أو عربستان، التي تسمى اليوم إقليم خوزستان في إيران، بما فيها الأحواز (الأهواز بالفارسية) كبرى مدن المنطقة، ومن ثم النزاع الطويل على شط العرب.

وبدأت تلك الحرب فعليا في سبتمبر (أيلول) عام 1980 مع اجتياز القوات العراقية خط الحدود، وانتهت في أغسطس 1988، ما جعلها أطول الحروب الكلاسيكية في القرن الـ20. ولقد تدخل مجلس الأمن الدولي مرارا لوقف القتال، لكنه لم يوفق إلى ذلك إلا يوم 20 أغسطس 1988 عبر القرار 598.[2]

---

(1) الأمم المتحدة والعالم العربيتاريخ وقضايا ، مرجع سابق ،

(2) المرجع نفسه .

غزو الكويت :يوم 2 أغسطس 1990 غزا العراق جارته الكويت في ما عرف بـ«حرب الخليج الأولى»، وذلك في أعقاب نزاع على حدود حقول نفطية واتهام الحكم العراقي الكويت باستغلال انشغاله بحربه مع إيران لاستخراج النفط من حقول متنازع عليها. ولقد بذلت عدة وساطات عربية

جهودا لنزع فتيل التفجير باءت بالفشل، فكان ما كان ووقع الغزو في صيف 1990، ولم يكتفِ الرئيس العراقي صدام بذلك، بل أعلن الكويت محافظة عراقية.

يوم 20 نوفمبر (تشرين الثاني) فوضت الأمم المتحدة عبر قرار مجلس الأمن 678 – استنادا إلى عدة قرارات سابقة – باستخدام القوة لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وأعطي العراق مهلة حتى 15 يناير (كانون الثاني) 1991 للانصياع للقرار الدولي ، مرت المهلة من دون أن يتجاوب العراق، فشنت قوات متعددة الجنسيات، أميركية أوروبية وعربية، ما عرف بعملية «عاصفة الصحراء» لتحرير الكويت يوم 24 فبراير (شباط) 1991 وتم لها ذلك خلال فترة قصيرة.

غزو العراق :بعد ذلك بدأ مسلسل أسلحة الدمار الشامل في أعقاب التهم باستخدام العراق السلاح الكيماوي وبالذات غاز الخردل ضد الأكراد في شمال البلاد. ووصل المسلسل إلى نقطة مفصلية لدى استغلال الولايات المتحدة «هجمات 11 سبتمبر 2001» وإعلانها «الحرب على الإرهاب» فبعد غزو أفغانستان غزت القوات الأميركية، بدعم من بريطانيا، العراق يوم 20 مارس (آذار) 2003 تحت ذريعة تخزينه أسلحة دمار شامل ممنوعة، وأسقطت الحكم فيه واحتلت البلاد وبقيت القوات الأميركية في العراق حتى 15 ديسمبر (كانون الأول) 2011.

السودان وجنوب السودان :في السودان أيضا كان للأمم المتحدة أدوار ومواقف، ولا سيما في نزاعين متصلين بوحدة أراضي السودان والطموحات الانفصالية لبعض مكوناته، وبالذات إقليم دارفور (غرب البلاد) وإقليم جنوب السودان الذي استقل أخيرا تحت اسم «دولة جنوب السودان . »[1]

---

(1) الأمم المتحدة والعالم العربيتاريخ وقضايا ، مرجع سابق .

بدأت حرب انفصال الجنوب عام 1962، وأمكن ضبطها بين الفينة والفينة عبر اتفاقات، غير أن اكتشاف النفط في الجنوب وتطبيق الشريعة الإسلامية في الشمال (العربي المسلم) عزز

المطامح الانفصالية في الجنوب (غير العربي وغير المسلم)، وتفاقمت الحرب في الجنوب على وقع العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة. واتهامها نظام الخرطوم بالتورط بدعم الإرهاب.
وعام 2003 اندلعت انتفاضة انفصالية في دارفور وتصدت لها السلطات السودانية بالقوة مما نتج عنه حصيلة لاجئين كبيرة تأثرت بها دول الجوار على رأسها تشاد. واتهمت مصادر في الأمم المتحدة عام 2004 ميليشيات الجنجويد المناصرين لحكم الرئيس عمر حسن البشير بارتكاب مجازر في الإقليم. وبعدما كانت السلطات السودانية قد توصلت إلى اتفاق سلام دائم مع الجنوبيين، فرض مجلس الأمن الدولي في مارس من عام 2005 عقوبات على الخرطوم ركزت على من ينتهك منتهكي وقف إطلاق النار في دارفور، وكذلك إحالة المتهمين بجرائم حرب إلى محكمة العدل الدولية.
وتوترت العلاقات بين الخرطوم والأمم المتحدة، إذ رفضت الأولى نشر قوات سلام دولية في الإقليم ثم طردت كبير مسؤولي المنظمة من العاصمة السودانية، ولكنها وافقت لاحقا على نشر جزئي يدعم قوات حفظ السلام الأفريقية. وبعدها تسارعت الأحداث وأصدرت محكمة العدل الدولية عام 2007 أولى مذكرات التوقيف ضد المتهمين بجرائم الحرب، كما أصدر مجلس الأمن قرارا بتشكيل قوة سلام في دارفور. وفي العام التالي 2008 تولت الأمم المتحدة كليا أمر القوات الأفريقية – الدولية «اليوناميد» في الإقليم، كما اتفق البشير والزعيم الجنوبي سلفا كير ميارديت على التحكيم الدولي للنزاع حول منطقة أبيي الغنية بالنفط بين شمال السودان وجنوبه. ولكن خلال فترة قصيرة طلب ادعاء محكمة العدل الدولية اعتقال البشير بتهم القتل الجماعي والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، في خطوة غير مسبوقة. وعام 2009 أصدرت المحكمة مذكرة اعتقال بحق البشير. وقَبِل الشمال والجنوب بالتحكيم الدولي واتفقا على شروط الاستفتاء على استقلال الجنوب عام 2011، كما أعلنت نهاية حرب دارفور. وحصل هذا بالفعل من ذلك العام.[1]

---

(1) الأمم المتحدة والعالم العربيتاريخ وقضايا ، مرجع سابق .

ليبيا ومجلس الأمن قبل 2011 :فرض مجلس الأمن الدولي على ليبيا عقوبات بعد إدانتها بالتورط في جريمتي إسقاط طائرتي ركاب في الجو، الأولى تملكها شركة «بان أميركان»

الأميركية، فوق بلدة لوكيربي باسكوتلندا عام 1988، والثانية تملكها شركة «أو تي آر» (اتحاد النقل الجوي) الفرنسية فوق النيجر عام 1989. ولكن عام 2003، في أعقاب «قيام السلطات الليبية بما طلب منها»، وتقديمها المتهمين إلى القضاء ودفع تعويضات لذوي الضحايا، أصدر المجلس القرار 1506 بغالبية 13 صوتا وامتناع فرنسا والولايات المتحدة عن التصويت برفع العقوبات المفروضة على ليبيا.

قضايا أخرى عابرة :بالإضافة إلى ما سبق كان للأمم المتحدة نشاطات ومهام لافتة في مجالات أخرى، منها دورها في التعامل مع المجاعة في اليمن 2010 – 2013، وفي نزاعات منها النزاع الحدودي بين البحرين وقطر الذي حسمته قضائيا وتحكيميا محكمة العدل الدولية عام 2001، وفي مهام تنموية إقليمية تنهض بها هيئات ومكاتب إقليمية مثل المفوضية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومقرها العاصمة اللبنانية بيروت

المبحث الثالث : عمل الاخضر البراهيمي كمبعوث دولي :

المطلب الاول : المسيرة الدبلوماسية للأخضر الابراهيمي :

تقول سيرته الذاتية إنه رأى النور يوم 1 يناير 1934 في بلدة عزيزة (جنوب الجزائر)، وتلقى تعليمه في الجزائر وفرنسا حيث درس القانون والعلوم السياسية. يذكر أن الإبراهيمي متزوج ولديه ولدان: صالح وسالم، وابنة، هي ريم المذيعة السابقة في قناة «سي إن إن» التي أصبحت بعدها «الأميرة ريم» بعد زواجها بالأمير علي بن الحسين، شقيق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني.[1]

---

(1) لندن ، حاتم البطيوي ، الأخضر الإبراهيمي.. طائر الفينيق الأممي ، جريدة الشرق الاوسط ، تقرير http://archive.aawsat.com/details.asp?section

وبدأ مساره الدبلوماسي بتمثيل جبهة التحرير الوطني في العاصمة الإندونيسية جاكارتا وجنوب شرقي آسيا في ما بين عامي 1954 و1961، أي إبان الثورة الجزائرية ، وبين عامي 1963 و1970 عين سفيرا لبلاده في القاهرة والجامعة العربية، ومن ثم الخرطوم، قبل أن يعين سفيرا في بلاط سان جيمس في لندن بين عامي 1971 و1979، وشكلت هذه المحطة الدبلوماسية بداية ارتباطه بالمحور الغربي الليبرالي والمنظومة الدولية.

وبين 1982 و1984، عمل الإبراهيمي مستشارا دبلوماسيا للرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد، ثم شغل منصب الأمين العام المساعد للجامعة العربية حتى 1991، وهو الموقع الذي حمله عام 1989 إلى لبنان مبعوثا خاصا للجنة الثلاثية، التي سعت إلى وضع حد للحرب الأهلية التي دامت 17 سنة، وهي المهمة التي قادته إلى تولي مقاليد الدبلوماسية الجزائرية عام 1991.

بدأ الإبراهيمي عمله رسميا مع الأمم المتحدة عام 1993 مع تعيينه مبعوثا خاصا إلى جنوب أفريقيا حتى يونيو (حزيران) 1994، ومسؤولا عن بعثة المراقبين التي أشرفت على أول انتخابات ديمقراطية بعد القضاء على نظام التمييز العنصري التي أفضت إلى تولي المناضل الأفريقي نيلسون مانديلا الحكم،وتواري نظام «الفصل العنصر» إلى الأبد. بعد ذلك، انتقل الإبراهيمي إلى ملفات شائكة وحساسة أخرى؛ إذ اختير مبعوثا خاصا إلى اليمن وزائير وهايتي في الفترة الممتدة بين عامي 1994 و1996.

ومنذ تعيينه مثلا خاصا من قبل الأمم المتحدة عام 1993، سلك الإبراهيمي دربا صعبا في السعي إلى حل صراعات على مدار 3 عقود؛ إذ بين عامي 1997 و1999 عين مبعوثا أمميا لأول مرة إلى أفغانستان التي كانت خارجة لتوها من السيطرة السوفياتية قبل أن يعود إليها في عهد حركة طالبان عقب أحداث 11 سبتمبر (أيلول) 2001 ليجد مهامه فيها هذه المرة أكثر تعقيدا وتشابكا.

وتمتع الإبراهيمي بين أكتوبر (تشرين الأول) 2001 وديسمبر (كانون الأول) 2004 بسلطة تامة على الجهود السياسية والإنسانية وإعادة الإعمار التي قامت بها الأمم المتحدة في هذا البلد الذي أنهكته الحروب وعاهات التخلف.[1]

---

(1) حاتم البطيوي ، مرجع سابق .

وبين مهمتيه الأفغانيتين، أوكلت إلى الإبراهيمي مراجعة عمليات حفظ السلام في العالم انطلاقا من كونه مساعدا للأمين العام للمهمات الخاصة. وترأس الإبراهيمي لجنة مستقلة أعدت عام 2000 «تقرير الإبراهيمي» الذي فند نقاط ضعف نظام حفظ السلام في العالم، ورفع توصيات لتطويره على المستويات السياسية والعملية والتنظيمية.

وبعد تعيينه مطلع عام 2004 مستشارا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة مكلفا تفادي النزاعات والعمل على حلها، اختير مبعوثا خاصا لكوفي أنان إلى العراق في الفترة الانتقالية التي تلت حرب عام 2003 وسقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين.

و توالت المهام التي كلف بها في مناطق النزاع الكثيرة في العالم، وشملت أيضا ليبيريا ونيجيريا والسودان .[1]

وهو عضو في "مجموعة حكماء العالم" وهي مجموعة مكونة من أبرز زعماء العالم أنشئت للمساعدة في إيجاد حلول سلمية للأزمات العالمية.

الأوسمة والجوائز: حصل الأخضر الإبراهيمي عام 2010 على جائزة الحكام الخاصة لتفادي النزاعات من طرف مؤسسة شيراك التي أسسها الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك لنشر السلم العالمي.[2]

المطلب الثاني : عمل الابراهيمي كمبعوث دولي في العراق بعد 2003:

مدخل عام :يوفد الأمين العام للأمم المتحدة العشرات من المندوبين سنويا إلى بؤر الصراع والتوترات في مختلف أرجاء العالم، في محاولة من قبل المنظمة للتوصل لحلول سلمية للنزاعات، بيد أن حالات ليست بالكثيرة التي نجحت فيها مهامهم، لاسيما في المنطقة العربية.

ووفق الفقرة الأولي من المادة 101 الفصل الـ15 من ميثاق الأمم المتحدة يعين الأمين العام للمنظمة موظفي الأمانة العامة لها طبقا للوائح التي تضعها الجمعية العامة، و"يجري تعيين الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة كمبعوث من بين كبار موظفي هيئة الأمم المتحدة أو المديرين بها، وهؤلاء مُكلفون فقط بزيارة المناطق المسئولين عنها من وقت لآخر، باستثناء هؤلاء المُكلفون بقضايا تتطلب الإقامة في ميدان العمل".

---

(1) حاتم البطيوي ، مرجع سابق .

(2) الاخضر الابراهيمي ، موسوعة الجزيرة ، مقال ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia

وحول دور المبعوثين الدوليين تشير المذكرة :"يتم تكليفهم برفع تقارير دورية للأمين العام، يعرضها بدوره علي مجلس الأمن ، لاتخاذ قرار بشأن ما ورد بها من وقائع تتعلق بالأمن والسلم ". وبشأن أسلوب تعينهم :" يعمل الممثلين للأمين العام للأمم المتحدة علي أساس من رتبتهم الوظيفية، واللقب الذي يُمنح لهم، ويحدد ذلك الأمين العام، وعادة ما يتم تعيينهم بتوصية منه، تُعرض علي مجلس الأمن" ، وفيما يتعلق بدور الأمين العام في اختيار المبعوث الدولي تؤكد وثيقة النظام الإداري:" في كل الحالات فإنه من الضروري أن يقوم الأمين العام بمشاورات مع الدول الأعضاء، حول الأمور التي تتعلق بالمناصب ذات السند التشريعي، أي التي تتطلب موافقة الجمعية العامة أو مجلس الأمن عليها لدى تقدم الأمين العام بترشيحه لأشخاص لهذه المناصب للجمعية العامة أو لمجلس الأمن ".[1]

تم تعيين الاخضر الابراهيمي مطلع عام 2004 مستشارا خاصا للأمين العام للأمم المتحدة مكلفا بتفادي النزاعات والعمل على حلها، اختير مبعوثا خاصا لكوفي أنان إلى العراق في الفترة الانتقالية التي تلت حرب عام 2003 وسقوط نظام الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين.

وقام السيد الاخضر الابراهيمي بتقرير مفصل عن الوضع في العراق و الحلول الممكنة التي يراها ومرافقيه لحل النزاع في العراق و الذي أعده في شباط العام 2004 وقبل ان يصيغ السيد الاخضر الابراهيمي تقريره التقى مع عديد الاطياف العراقية كما صرح به لقناة الجزيرة حيث قال " أولا في العراق كما هو الحال في كل الأماكن اللي عملت فيها أنا حريص جدا على أني أبحث دائما على القواسم المشتركة بين الناس في البلد وليس مهم كثيرا رأيي الشخصي ولا رأي الأمم المتحدة ، المهم أنه الانسان يستمع للناس ؟ ما هي الأشياء التي يبتغيها الناس ؟ أنا قابلت في هذه الزيارتين ما يفوق أظن الألف إنسان الكبير والصغير الرجل والمرأة الذي كان خراج العراق والذي كان في الداخل من كان في السجن و الذي كان موظف ، قابلنا أنواع كثيرة من الناس الحقيقة الكلام الذي أقوله هو حصيلة الأشياء اللي سمعتها من الناس وإنشاء الله سنصل إلى الصيغة التي تعكس آراء الأغلبية ، فلا يمكن أنك ترضي كل فرد عراقي في أطراف العراق المترامية .[2]

---

(1) تقرير الجزيرة ، مباشر ، http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015

(2) محمد كريشان ، ضيف الحلقة:الأخضر الإبراهيمي: المبعوث الأممي الخاص إلى العراقتاريخ الحلقة:2004/04/29 ، http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2004/10/3/

كما خاض مفاوضات في إيطاليا وفرنسا بالإضافة إلى المحادثات الطويلة الرسمية وغير الرسمية مع مجلس الأمن ومع مجموعات كثيرة من الدول فرادا وجماعات وفي آسيا و الدول المجاورة للعراق ، كان لهذه اللقاءات كما اسلفنا تقريرا اهم ما جاء فيه :

ان هناك حاجة الى تشكيل لجنة انتخابية مستقلة على الفور اذا ما أراد اجراء انتخابات نزيهة قبل نهاية هذا العام

ان تشكيل هيئة ملائمة لادارة الانتخابات أمر قد يتعذر تنفيذه حتى العام المقبل. كما جاء في التقرير ان الانتخابات يمكن اجراؤها بحلول نهاية العام 2004 اذا بدأت على الفور الاستعدادات لإقامة «اطار قانوني ومؤسساتي».

ان العراقيين قد يحتاجون الى وقت حتى العام المقبل بعد انشاء الاطار القانوني للانتخابات. وقالوا ان العراقيين يشكون في امكانية وضع قوانين انتخابية وتشكيل مؤسسات قبل مايو وبعدها ستكون هناك حاجة لثمانية اشهر اخرى على الاقل .[1]

اعادة الملكية وتشكيل حكومة من «الخبراء الفنيين» وتوسيع مجلس الحكم الحالي المؤلف من 25 عضوا اختارتهم الولايات المتحدة.

يتعين ان تسلم الولايات المتحدة السلطة السياسية في 30 من يونيو كما سبق أن أعلنت. وكتب في التقرير «جميع العراقيين الذين التقت بهم البعثة شددوا فعليا على ان تاريخ 30 من يونيو 2004 هو موعد نهائي يتعين احترامه». واوصى التقرير بضرورة «تشكيل لجنة انتخابية عراقية مستقلة من دون ابطاء». وقالت كارينا بيريللي رئيسة وحدة الانتخابات في الامم المتحدة التي رافقت الابراهيمي في زيارته للعراق ان مثل هذه اللجنة المستقلة مهمة للغاية «لإظهار الانقطاع مع الماضي» ، وقال التقرير ايضا ان الامم المتحدة مستعدة لتقديم خدمات استشارية اذا وافق مجلس الأمن. وقال دبلوماسيون ان العملية الانتخابية لن يقبلها العراقيون ما لم يساعد فريق للامم المتحدة في تنظيمها

التقرير قال بوضوح انه سيكون من الصعب التوصل الى اجماع. «بعد اكثر من ثلاثة عقود من الحكم الاستبدادي حيث غابت العناصر الاساسية لحكم القانون وحيث الاقتصاد محطم والبلد مدمر وثمة مستوى محدود من الارادة السياسية للمصالحة وعدم الثقة بين بعض العراقيين فان الظروف في العراق مروعة».

---

(1) جريدة الشرق الاوسط . حوار ، 25 فبراير 2004 العدد 9220

وضع التقرير عدة خيارات وتساءل بشأن ما اذا كان من الممكن تنفيذ الخطط الاصلية لتشكيل مجلس تشريعي يختار حكومة بتكثيفها في خطوة واحدة. وتساءل «ألن يكون من الاسهل والاكثر فعالية التوصل لإجماع بشأن اقامة حكومة انتقالية تضطلع بالمسؤولية مع سلطات واضحة ومحدودة لإعداد البلاد لانتخابات حرة ونزيهة وإدارة البلاد في مرحلة انتقالية والعملية التي تقوم عليها».

وقال التقرير ان حكومة انتقالية ربما تتألف بالأساس من خبراء فنيين اكفاء الامر الذي فسره بعض الدبلوماسيين على انه يعني ترك الوزراء الحاليين في مواقعهم الى حين اجراء الانتخابات. والخيارات الاخرى هي كالآتي: توسيع مجلس الحكم ليضم ما بين 150 الى 200 عضو بحيث يعمل كمجلس تشريعي انتقالي ينتخب حكومة انتقالية، عقد مؤتمر وطني مؤلف مندوبين من شتى فئات المجتمع العراقي، يمكن لهؤلاء تشكيل حكومة انتقالية، عقد منتدى او مائدة مستديرة تتألف من الجماعات السياسية والدينية الرئيسية بالإضافة الى الجماعات الاخرى والعمل للتوصل الى اجماع على سلطة انتقالية[1].

تحدث السيد الاخضر الابراهيمي المبعوث الاممي في العراق عن هذا التقرير بقوله :

"عندما ذهبت الى هناك وعملت اول تقرير لمجلس الامن كان الاقتراح ان تتشكل حكومة تكنوقراط، وهذا رفض رفضا كاملا، من قبل الاشخاص الذين جاؤوا مع القوات الامريكية ،وبالتالي شكلنا حكومة معظم اعضائها لم يكونوا عملاء، و كان على رأسهم اياد علاوي وهو عميل جاء مع الامريكان ولكن على الاقل هو اولا عربي وثانيا علماني ومفتوح لكل التوجهات وليس شيعي متطرف "المشكلة الاساسية في العراق، والتي أظهر من خلالها تخوفه على مستقبل هذا البلد، هي في عمليات الاقتتال المستمرة بين فئات الشعب كافة ،"هناك خوف كبير على العراق لان الاستقطاب قوي جدا ،فمن جهة هنالك مشكلة بين الاكراد والعرب، هذه المشكلة لم تحل الى الان ، فالأكراد يطالبون بدولة مستقلة ،كما أن هنالك اقتتالا بين السنة والشيعة".[2]

---

(1) جريدة الشرق الاوسط ، مرجع سابق .

(2) رانيا الهندي ، الاخضر الابراهيمي "صانع السلام" ، مقال https://raniajmi.wordpress.com/2010/05/21

المبحث الرابع : العوامل المؤثرة في عمل المبعوث الدولي :

المطلب الاول : تأثيرالبيئة الداخلية على عمل المبعوث : لقد ثبت تاريخياً أن التعايش السلمي وكيفية إشاعتهِ فعلياً فيالفئات المتحاربة داخل الدولة، هو عمل مضنٍوطويل وشاق جد اً، حيث أن الصراعات الدينية والطائفيةوالقومية وما يتولد منها من آثار ونتائج سلبية تؤثر بشكل كبير على معرفة المدة التي يمكن خلالها تحقيق التعايش السلمي بين تلك الفئات مرحلة ما بعد الصراع, فكلما كانت الحروب طويلة الأمد كلكانت من دون شك اكثر تعقيداً لمهمة من يقومون بإجراء عملية المصالحة والتسامح والتعايش السلمي .

إن عملية رأب الصدع بين الاطراف المتحاربة الذين مارسوا العنف ضد بعضهم البعضتحتاج إلى بذل جهود كبيرة من أجل العثور علىإطار عام وأساس متماسك لإعادة هيكلة وبناء المجتمع من جديد، فالحساسية المفرطة بين الجهات التي كانت في نزاعٍ دائم ومدىشعورهم بالألم والحقد والكراهية تجاه بعضهم تتطلب الحيطةوالحذر الشديدين

تداعياتالتنوعألاثنيالمعززةللعدائية : يعتبر العراق من الدول التي تتميز بتنوع الجماعات فيها وقيامهاعلى الأسس الطائفية والقومية والدينية، فهذا التنوع بدلاً منأن يكون دافعاً قوياً باتجاه تحقيق التقدم والتطور في العراق أصبحيشكل تهديداً صارخاً للوحدة الوطنية العراقية حيث ترك التنوعأثر بشكل بالغ على مسار العملية السياسية في البلاد، وعلى نشوب نزاعات عنيفةوبشكل خاص. النزاعات القومية والطائفية.

من خلال النظر إلى واقع العراق وما يحتويه من اختلافات دينيةوقومية وطائفية ومذهبية أصبح واضحاً للعيان غياب المشاركةوالتعاون ضمن مشروع التعايش الحقيقي، وبقيت العلاقات هشةالسليمة, تستند بشكل واسع إلى التجارب الشخصية مع وجودعدد قليل من التعميمات كذلك بقيت المواقف والمشاعر الوطنيةالبعيدة عن الولاء الوطني بدلاً من الولاء ألاثني نفسها دون أن تشهدأي تغير ملموس ومؤثر على عملية تحقيق التعايش السلمي.[1]

---

(1) فهيل جبار جبلي ، المصالحة الوطنية في العراق ، مركز دراسات السلام وحل النزاعات ، جامعة دهوك ، 2014 ، ص 19

وجود بيئة سياسية غير ملائمة :تعتمد الجهود الخاصة بتحقيق بحل النزاعات ، كما هو الحال في أغلب المجتمعات التي مزقتها النزاعات، إلى بيئة سياسية ملائمة تسعى لاحتضان كافة الأفكار البناءة والمشاريع الممهدة لبناء الوطنوفق أسلوبٍ ناجح لمنع تكرار النزاع مجدد اً، فالساسة في الدول ذاتالطابع الديمقراطي أو الدول التي تسير باتجاه ترسيخ الديمقراطية واحترام التعددية هم أصلاً من يقومون بإدارة شؤون البلاد، ويسعونبشكل متواصل إلى تحقيق الصالح العام ، غير أن البيئة السياسية العراق تعتمد أساساً على التجاذبات واصرار الحصول على أكبر قدرمن المزايا السياسية داخل الدولة على حساب الأطراف الأخربالمشاركة في العملية السياسية مما شكل طريقاً مليئاً بالمفاجئات غير السارة للشعب العراقي الذي يستيقظ يومياً على صوت الخلافات بين مختلف المكونات السياسية غير الواعية لذاتها ومدى خطورة الأوضاع التي تمر بها البلاد مما ساهم بشكل أو بآخر في زرع ثقافة الانقسام بدلاً من الوحدة والمشاركة الفعلية وإعطاء الأولوية لمن يملك الكفاءة أياً كان مذهبه أو طائفته أو قوميته.[1]

اثار الماضي وتنامي روح الانتقام :إن العراق قد شهد أحداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة، منذ تشكيل الدولة العراقية عام 1921 حتى احتلال العراق عام 2003انعكس هذه الأحداث وتناميها بعد الاحتلال واستمرار بعض هذه الاحداث وتناميها ايضا بعد الاحتلال مما انعكس سلباً على النسيج الاجتماعي العراقي ، ودفع خلالها العراقي

ثمنا باهظاً في الأنفس والممتلكات ، ولد روح الانتقام والبحثالفرص السانحة للانتقام وبالتالي أصبح النظر إلى الماضي الأليم جزءاً لايتجزأ من حاضرنا ومستقبلنا، وأصبح الشعب العراقي يتصرف وفقاً لهوى هذا الماضيفكانت نتيجة ذلك تعزيز الصراع والاختلاف والنزاعات المتكررة والتي قللت من نجاعة اي حل سلمي توافقي للازمة العراقية .

بالإضافة الى هذا كله اثار الحرب والحصار وما تلاها من نهب للثروات والآثار الذي مارسته امريكا وبريطانيا على بلد له تاريخ حضاري ضارب في الاعماق وما شكله من صدمة و تشقق في النسيج الحضاري للأمة العراقية ، حيث ساعد الاحتلال على بروز فئات مجتمعية ذات صلة بالاحتلال لتقلد زمام الامور في عملية تهديمة لاي فرصة من فرص التسوية .[2]

---

(1)فهيل جبار جبلي ، المرجع نفسه . ص 20

(2) المرجع نفسه ، ص 21 .

المطلب الثاني : تأثير البيئة الخارجية على عمل المبعوث :

دور الاحتلال الامريكي :هي من إفرازات الاحتلال الأمريكي للعراق منذ العام 2003، الذي وضع مستقبل الدولة لا على بساط البحث فحسب، بل أدخلها في دوامة لا تكاد تستفيق منها فكل أزمة تلد أزمات أخرى، وهكذا بدأت السبل تتباعد أمام وحدتها، الأمر الذي عرّضها من الناحية العملية لتصدّعات كبيرة، وهو ما يضع اليوم عدداً من السيناريوهات المحتملة بخصوص مستقبلهافلم تعد المسألة تتعلّق بمشكلة الحكم والتمثيل السياسي والاجتماعي، وبما له علاقة بالقضية الكردية، وبعض قوانين التمييز في الجنسية والمواطنة المنقوصة وغيرها، فالمسألة تجاوزت ذلك، ولامست عمق الدولة، بعد أن تغلغلت في جميع مفاصلها.[1]

وكان المسمار الأوّل الذي دقّه الاحتلال لتحطيم الدولة ومؤسّساتها، وليس السُّلطة، هو حلّ الجيش العراقي وقوى الأمن الداخلي بجميع فروعهما، والشروع بالتأسيس لعملية سياسية قائمة على صيغة المحاصصة الطائفية – الإثنية، التي وجدت ضالّتها في تأليف مجلس الحكم الانتقالي في تموز (يوليو) العام 2003، ولا سيّما بتخصيص 13 عضواً منه لما سمّي الشيعة و5 أعضاء لما سمّي السنّة و5 أعضاء لممثلي الكرد وعضو واحد لمن اختير ممثلاً عن التركمان وعضو واحد باسم الكلدو آشوريين.

وقد عمل الاحتلال حتى قبل الوصول إلى العراق على إضعاف الشعور بالمواطنة في العراق ليس فقط للتأثير في قوى سياسية محدّدة ودعمها بمختلف الوسائل، بل لاستدراج قوى أخرى، حتى إنه ورّط عشرات المثقفين العراقيين، وبعضهم من أصول شيوعية ويسارية، بتوقيع عقود عمل مع البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية، وكان الهدف من ذلك، الذي اتّضح على نحو جليّ، هو تحويل هؤلاء المتعاونين إلى أصحاب مصلحة معه، ومن خلال العملية السياسية التي دعمها هو بنفسه، سواء لقوى تعاونت معه أو تواطأت أو نشأت لها مصالح مع المحتل في وقت لاحق، وارتبطت بوجوده وباستمرار العملية السياسية.[2]

---

(1)عبد الحسين شعبان ، الأزمة العراقية الراهنة مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة ، http://www.libya-al-mostakbal.org/

(2) المرجع نفسه .

ويمكن أن نلاحظ أثار الاحتلال الأمريكي في :

1/ بحسبمعاهداتجينيفولاهايفإنالجيوشالمحتلة، – وأمريكاا عترفتللأممالمتحدةبأنهاكانتهيمحتلةللعراق،وذلكفيالرسالةالأمريكيةالموجهةإلىمجلسالأمنوالتيصدرعلىأساسهاالقراررقم 1453 الذيحددأنهاهيدولةمحتلة، – بحسبهذهالاتفاقياتهيتكونمسؤولةعنالأمنفيالبلدالذيتحتله.

2/عندمادخلالجيشالأمريكيإلىالعراقلميعدأحدفيالإدارةالأمريكيةأوفيالقيادةالعسكريةيتكلمعنشيءاسمهالشعبالعراقي،فقدبدأوايتكلمونعنشيعةوسنّة،وعربوأكرادوتركمان ... إلخ،وقاموابتشجيعالعمليةالطائفيةفيالعراق،آماقاموابتشكيلمجلسالحكمالمؤقتعلىأساستقسيمطائفيوإثني (عنصري)،واستمرتالعمليةالسياسيةآلهاعلىهذاالأساس،وآماسنجدبعدقليلأنهميحصدونالآننتائجمازرعوهفيتلكالفترة.فإلىأيحديعكسهذاواقعالشعبالعراقي. [1]

3/ كما أسلفنا من قبل جاءقرارحلالجيشالعراقيوتسريحمئاتالألوفمنالضباطوالجنودالعراقيينبمثابةحللللجهازالرئيسيلحفظالقانونوالنظامفيالبلدوتركالجنودبلاعملالأمرالذيأجبركثيرينمنهمعلىالبحثعنحلولعنيفة .

4 / قراراجتثاثالبعث.

وقدطبقهذاعلىكلموظفيالحكومةفيجميعالمستوياتوكائناًماكانتالدائرةالتييتبعونها،بمافيذلكموظفوالمدارسالحكومية ... إلخ.

،الأمرالذيأدىإلىفراغكبيروحقداكبرآماأدىإلىخفضمستوىالخدماتالتيتقدمللعراقيين،وهوالآنمتدهوراًأصلاًبسببالعقوباتالتيكانتمفروضةعلىالعراقسنواتطويلةقبلالغزو .

5

/أخطاءفيالتقدير،فلميحسنواتقديرالعددالمطلوبمنالجنودلضبطالوضعفيالعراقبعدالاحتلال،كمالميقدرواجيداًحجمالمقاومةللاحتلالومبلغعدمالترحيببهمكماتوقعوا،وكذلكعدمتقديرهمبدقةدورإيرانفيالعراق،وإعلانالعراق«نموذجاًللديمقراطية»فيالشرقالأوسطونموذجاًللتغييرالديمقراطيفيالمنطقة،وإذابالعراقيتحولإلىنموذجيخشىالجميعفيالمنطقةوخارجها،والأمريكيونفيالطليعة،منأنيتكررفيأيمكانآخر.[2]

---

(1)سحربعاصيري ، اخطاء تكتيكية ، جريدة النهار اللبنانية ، 2006 ، ص 12

(2) المرجع نفسه ، ص 13

احتل الوم أ العراق لا لتتركه في ايدي منظمة الامم المتحدة حيث جابهت العالم من اجل التدخل في العراق عسكريا فكانت لها استراتيجيات وتطلعات بعيدى المدى تتعارض والسعي الاممي في حل النزاع ومنها :سياسية وعسكرية واقتصادية ، فإننا يجب ان نعلم ان العراق سيكون له دور محوري في تحقيق تلك الأهداف .

الــدور

الإيراني:تُشكلالإيرانفاعلارئيسيًّافيتفاعلاتالساحةالعراقية،وعلىمختلفالأصعدة،إذتمارسدورًامؤثرًافيالعراق،ور متبثقلهاللمحافظةعلىهذاالدوروتعزيزهباستمرارلإدراكهاأهميةالعراقالإستراتيجية،وكونهبمثابةبوابةمهمةللد خولإلىالمنطقةالعربية،ومنخلالهيتحققالتواصلالملائملإيرانمعحلفائهافيباقيدولالمنطقة.هذاالدورذوالأبعادا لسياسيةالأمنية،الاقتصادية،والعقائدية،ماكانليصللإلىما هوعليهلولاالأزماتالتيمربهاالعراق،إذأُتيحتالفرصةا لأولىلإيرانلمدنفوذهافيالعراقبعدالاحتلالالأمريكيفيمرحلةمابعد 2003[1].

وتمتلكإيرانمجموعةمنالوسائلتستطيععنطريقهاالتأثيرعلىالأحداثوالتطوراتفيالعراق،وأهمها :

أولا–

التأثيرالعقائدي:تهتمإيرانبشكلكبيربالبعدالدينيالمذهبيبصورةتحكمتسياستهاوعلاقاتهامعالأحزابوالحركاتال سياسيةوالمسلحة،وفيالمقابلتعتبرالقوىوالأحزابالإسلاميةذاتالانتماءالشيعيإيرانَبعدًاوعمقًااستراتيجيًّالهاولن شاطها،الأمرالذياستطاعتإيراناستثمارهللتأثيرعليهمبتقديمنفســــــــــــــــــــــــــــــــــــهابأنها "حاميةالمـــــــــــــــــــذهب" ومصدرللفتاوىالتيينساقلهاقطاعكبيرمنالشــــــــــــــــــــيعةفيالعراق.

اعتمدتإيرانعلىتأجيجالصراعالعقائديفيالعراقلضمانكسبشيعته،لاسيمامنالشبابالثوريالمتحمسالذييعانيفيالو قتنفسهظروفااقتصاديةصعبة،ليجدمايطمحإليهفيصفوفالفصائلالمسلحةالتابعةلأحزابسياسيةولاؤهابالدر جةالأولىللمرشدالأعلىفيإيران. [2]

---

(1) عبد الرحمان عبدر الكريم ، العلاقات العراقية الايرانية 2011/2003 ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الشرق الاوسط ، ص 75

(2) معمرفيصـــــــــلخولي ، التغلغـــــــل الإيرانــــــــي فــــــــي العـــــــراق ، مركزالروابطللبحوثوالدراساتالإســـــــتراتجية ،دراسة http://rawabetcenter.com/archives/27905

ثانيًا - الدعم في الانتخابات: تعمل إيران على التأثير في نتائج الانتخابات المختلفة من خلال دعم مرشحيها المفضلين، وتقديم المشورة لهم، وتشجيع حلفائها على خوض الانتخابات تحت قائمة موحدة لمنع تقسيم أصواتنا خبيهم، وبالإضافة إلى ذلك، ولأجل ضمان تأمين مصالحها بغض النظر عمن يكون الفائز، قامت طهران بتأمين رهاناتها من خلال دعم عدد من الأحزاب والحركات الشيعية التي تدين بالولاء للنظام الإيراني.

وانطلاقًا من إدراك إيران أن الانتخابات وسيلة تأثير ذات حدين؛ الأول يضمن وصول حلفائها إلى السلطة، والثاني إيصال الرسالة إلى مختلف الأطراف السياسية في العراق بأن إيران تمتلك سلطة مؤثرة لمن يريد الوصول إلى سدة البرلمان.

ثالثًا - التمويل والدعم المالي: يمثل الدعم المالي الكبير الذي تُقدمه إيران للأحزاب والحركات السياسية والمسلحة في العراق أحد أهم عوامل التأثير الفاعلة لإيران عليها. ويتخذ هذا الدعم شكلين: الأول هو الدعم المالي المباشر للأحزاب والتيارات والميليشيات (قادة وأعضاء)، أما الشكل الثاني فيتمثل في وضع إيران للأموال في خدمة الكثير من رجال الدين بغرض التأثير الفكري والسياسي والديني من خلال هم على المجتمع العراقي.

رابعًا - ممارسة دور الوسيط: لعبت إيران أوقاتًا لأزمات السياسية والصراعات الحزبية دور الوسيط السياسي لا سيما في حالة ظهور انشقاقات بين الأحزاب والحركات السياسية، وكذلك فيما بين الفصائل والميليشيات المسلحة، ودأبت إيران دومًا على إبقاء الأحزاب والتيارات الشيعية في تكتل واحد يضم نحو صفًا لجميع هذه القوى في مؤسسات الدولة، كي لا تحدث مواجهات سياسية تهدد بفرط عقد المنجزات التي حققتها إيران في الانتخابات المختلفة.

وعلى جانب آخر استخدمت إيران وكلاءها من المحاربين الشيعة المسلحين لإذكاء التوترات الطائفية والتحريض على العنف السياسي، لكي تتقدم حينها دبلوماسيًا لحل هذه الصراعات مما يضمن لها دورًا كوسيط في العراق.

خامسًا - وسائل الإعلام والدعاية: تسيطر إيران على العشرات من وسائل الإعلام والقنوات الفضائية الإيرانية والعراقية، وتهدف من خلالها إلى التأثير على الرأي العام في العراق والأفكار والتوجهات لصالحها، وتروّج وسائل الإعلام هذه للرؤيا الإيرانية فيما يخص الشأن العراقي، أو التطورات والأحداث التي تشهدها المنطقة.[1]

---

(1) عبد الرحمان عبدر الكريم ، مرجع سابق ص 77 .

سادسًا – سياسةالبديل:

اعتمدتإيرانأسلوبتنوعوتعددالحركاتوالأحزابالسياسيةوالميليشياتوالفصائلفيالعراق،وشجعتالعديدمنالقياداتو الشخصياتفيهاعلىالانشقاقوتشكيلجماعاتعسكريةجديدةخاصــةبهم،فهذهالجماعاتالجديدةتمكّنطهرانمنتنو يعحقيبتهاالسياسيةوالعسكريةفيالعراق،كمايُفسحلهاالمجالبالاستعاضةعنأيجهةتحاولالخروجعنسياستهابا لجهاتالأخرى،لاسيمافيظلإدراكمختلفالفصائلوالميليشياتأهميةحاجتهاللدعمالإيرانيالذيإنسُحبعنهافلنتتمكن منالبقاءفيالساحةالعراقية .[1]

في ضل كل هذا الاستقطاب الداخلي و التعامل الخارجي يشترك معظم المبعوثين الدوليين في نفس العوائق والتي تتمحور دائما حول :

الاتهامات بالانحياز:

بالنسبة للأخضر الابراهيمي سواء من السنة او الشيعة .

انقسام أطراف النزاع الداخلي:

وهو ما يتضح في تفكك وانقسام الطبقة السياسية العراقية

تصاعد حدة التدخل الخارجي:

حيث وجد الابراهيمي نفسه في مواجهة قرارات الحاكم العام الذي عينه الاحتلال الامريكي و تنفيذه لأجندات مختلفة عن تلك التي بحوزة المبعوث الاممي

التنافس الإقليمي:

لا تنفك دول الجوار العراقي من ابراز والعمل على كسب فوائد مختلفة من الازمة العراقية

التداخل في المهام:

وهو الذي ظهر حتى بين الامين العام للأمم المتحدة كوفي انان ومبعوث الامم المتحدة الاخضر الابراهيمي خاصة فيما تعلق بالانتخابات و تشكيل الحكومة المؤقتة .

---

(2) عبد الرحمان عبدر الكريم ، مرجع سابق ص 78.

المبحث الخامس : نتائج دورالأمم المتحدة والمبعوث الدولي في حل النزاع العراقي .

المطلب الاول : نتائج دور الامم المتحدة في حل النزاع :

فشل سياسي :ما زال العالم والعرب يذكرون كيف استخدمت واشنطن الامم المتحدة بشكل خاطئ عندما صدر قرار مجلس الامن رقم 1483 لشرعنة الاحتلال الاميركي وتكريسه في العراق. فالأمم المتحدة بذلك القرار وفرت مظلة دولية للقوات الغازية في العراق، لتعمل تحت مظلة الامم المتحدة، وتحت مسمى دول التحالف. من الناحية الشكلية، هذا يعني ان قوات الاحتلال مفوضة باحتلال العراق والتصرف بشؤونه بينما من الناحية الفعلية لقد تم عزل الامم المتحدة تماما عما يجري في العراق منذ بداية الاحتلال، بالإضافة الى عمل الامم المتحدة السابقة قبل الاحتلال من شرعنة لكذبة اسلحة الدمار الشامل والحصار الذي فرض على العراق سلطة وشعبا وما كان له من نتائج وخيمة على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والانسانية في العراق .

فشل الجهود الإنسانية :على المستوى الإنساني فشلت جهود الأمم المتحدة فشلًا ذريعًا في توفير الحد الأدنى من الحماية للمدنيين الذي يتعرضون لكافة الانتهاكات الجسيمة الواردة في القانون الدولي الإنساني خاصة في ظل احتدام النزاع العراقي وعدم التوصل الى ضيغة ترضي جميع الاطراف .

ولم تقف معاناة المدنيين عند هذا الحد بل امتدت إلى إحكام الحصار على العديد من المناطق ومنع وصول الأغذية والمياه والمستلزمات الطبية والإنسانية إلى آلاف السكان، ويوجد العراق الكثير من المدنين يقبعون تحت حصار خانق من قبل قوات النظام والميليشيات التي تقاتل إلى جانبه في عدد من المدن والمناطق على امتداد الأرض العراقية .

شبهات وفضائح مالية :إلى جانب الفشل الذي منيت به الأمم المتحدة على الجانب السياسي والإنساني، تشير الكثير من التقارير إلى تورط مكاتب وبعثات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الشريكة لها في العديد من قضايا الفساد الإداري والمالي من خلال تمرير صفقات مشبوهة لشراء الأغذية والمستلزمات الأخرى المخصصة للاجئين، وتمثل ذلك بشراء أغذية فاسدة أو منتهية الصلاحية أو من نوعية رديئة جدًا تخالف كليًا المواصفات المدونة في عقود الشراء بالتواطؤ مع منظمات أو موردين أو مقاولين من الباطن مقابل عمولات مالية كبيرة لبعض العاملين فيها. [1]

(1).د. وسام الدين العكلة ، الأمم المتحدة ومبعوثوها ، دراسة http://www.turkpress.co/node/24620 .

قد اصبح دور الامم المتحدة في العراق وسيلة تحت الطلب، يلجأ لها المحتلون عند الضرورة فقط، لتمرير اجراء ما، او لإعطاء مشروعية لإجراء يخدم الاحتلال. فالولايات المتحدة تسّخر الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن اما لفرض الحصار على خصومها، او لتهديدهم بالحرب او لإعطاء مشروعية لحروبها الاستباقية في العالم.

يصبح للأمم المتحدة دور حقيقي وفاعل في العراق عندما يقترن دورها بمشروع سياسي دولي وبرنامج عمل واضح، يسعى للتوفيق بين اطراف النزاع في العراق ويقوم على وساطة مستقلة تراعي حقائق الوضع في العراق، وعلى مشروع سياسي دولي اساسه العودة الى الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية غير المذهبية التي تعيد المواطنة العراقية كناظم اساسي للحياة السياسية في العراق. بدون ذلك لن يكون للأمم المتحدة دور تلعبه سوى تطبيع الاوضاع في ظل الاحتلال والاستمرار في طريق الكارثة، وهو امر يهز مصداقية الامم المتحدة ويحولها لأداة في يد طرف من اطراف النزاع في العراق. تنجح الامم المتحدة في العراق اذا قام دورها على حشد دولي يستهدف تحقيق الانسحاب من العراق، وجمع القوى العراقية عبر الحوار والمفاوضات للوصول الى تعديل للصيغة الدستورية الحالية، لإحداث الوفاق والتوازن ولتلافي الحرب الاهلية. دور الامم المتحدة يكمن في بناء اجواء الثقة والامل وايجاد الحلول الوسط، وتوفير الضمانات لإنجاح أي اتفاق يتم التوصل اليه بين العراقيين، ليكون مدخلاً لإنهاء الاحتلال ولبناء العراق واعماره على اسس جديدة ومتوازنة. ذلك هو الرهان الوحيد الباقي للخروج من كارثة العراق .[1]

المطلب الثاني : نتائج دور المبعوث الدولي في حل النزاع :

يؤكد الدكتور عبد الخبير محمود – أستاذ العلاقات الدولية بجامعة أسيوط – للجزيرة مباشر أنه "بالنسبة للأمم المتحدة لم يثبت أن للمبعوثين الخاصين للهيئة الدولية فاعلية تذكرإلا في القضايا ذات الطبيعة الفنية، وذلك لكون أن مجلس الأمن يتكون من 15 عضواً، من بينهمخمس أعضاء دائمين يمثلون الدول الكبرى مثل: الولايات المتحدة، وبريطانياوفرنساوالاتحاد الروسي والصين، فإن مبعوثي الدول الخمس الخاصين ينازعون في غالب الأحوال مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في تناول القضية أو الصراع ".

---

(1)نصوح المجالي ، هل من دور مستقل للأمم المتحدة في العراق؟ صحيفة الرأي ،مقال http://alrai.com/article/43860.html .

ويخلص د. محمود :"وبالتالي لا يستطيع ممثل الأمين العام تجاوز المبعوث الرئاسي الخاص لهذه الدول سواء في مدي التناول، أو في تبني رأي يخالف، لأن في تجاوزه تضارب مع مصالح القوى الكبرى التي في النهاية سيُعرض عليها داخل مجلس الأمن تقرير ممثل الأمين العام، وهو عرضة للرفض، أو الانتقاد إن كان خارجاً عن نطاق إدراك القوي الكبرى لمصالحها وأهدافها الحقيقية ".

وفيما يتعلق بطبيعة نجاح المبعوث في المهمة التي أوكلها إليه الأمين العام من عدمه، لو تابعنا تاريخ العالم العربي مع هؤلاء المبعوثين منذ عام 1948، نجد أنه تم إيفاد مبعوثين الى اغلب المناطق العربية بما فيها العراق ، وأدوار غالبيتهم لم تكلل بالنجاح.

وما يؤكد كلام الدكتور ان الاخضر الابراهيمي اعد تقريرا مهما ومفصلا عن النزاع في العراق والحلول المقترحة إلا انه لم يأخذ بعين الاعتبار بل تصرف المحتلون بازدراء وتجاهل ازاء نتائج الوساطة الدولية التي قام بها الاخضر الابراهيمي في بداية الاحتلال، والتي نبهت مبكراً لخطورة الاستمرار في نهج التقسيم الطائفي والمحاصصة الطائفية سياسياً، كما نبهت مبكراً الى ضرورة ايجاد وفاق سياسي بين الشيعة والسنة والأكراد في العراق ، هو من شكل او بوادر فشل دور المبعوث الدولي في العراق .

ومن العوامل التي جعلت الاخضر الابراهيمي لا ينجح في مهمته هو تصريحاته وتقاريره التي انتقد فيها حتى هيئة الامم المتحدة منها :

انهلم يتوانا خلال الاجتماعات التي عقدها مجلس الأمن حول أفغانستان، عن الحديث وبشكل حازم، عن محدودية تحرك الأمم المتحدة. وحتى في التقرير الأممي الذي حمل اسمه عام 2000 لم يتردد في الكشف عن فشل الأمم المتحدة السياسي والإداري والمالي في إدارة الأزمات. كما عاتب الأمم المتحدة على أنها، من وقت لآخر، لا تتحدث بلسان الأغلبية في المنظمة، بل باسم دولة أو اثنتين.. أو خمس وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وأنها أصبحت في نظر كثيرين فريقا وليس حكما.[1]

---

(1)حاتم البطيوي ، مرجع سابق .

ولم يحبذ الإبراهيمي كثيرا التدخل الخارجي في العراق عن طريق القوة العسكرية، معتبرا أن الإعداد للغزو بدأ مبكرا بعد هجمات11 سبتمبر 2001 ، ولم يتردد في القول إن الأميركيين دمروا العراق وحطموه، وإن بلدان المنطقة هي التي سترث هذا الدمار، وإن إنقاذ بلاد الرافدين لن يكون إلا من خلال تعاون الدول العربية ودول الجوار ولكن تلك الدول، يقول الإبراهيمي، ترفض ذلك لأن واشنطن تريد منها أن تساعدها في تنفيذ سياستها التي لم يتردد في وصفها بـ«العفنة». ولم يكف الإبراهيمي عن توجيه انتقادات حادة للسياسة الأميركية في العراق، والقول إن الولايات المتحدة لم تتخذ قرارا واحدا سليما منذ غزوها له في مارس (آذار) 2003، وإن ما فعلته هو تسليم العراق لإيران بعد تدميره، وإن هذه الأخيرة يتعاظم نفوذها هناك بصورة كبيرة[1] كما يعتبر السيد الاخضر الابراهيمي محللا الوضع في العراق بتأثير القوى الاقليمية المجاورة أن تحقيق الأمن والسلام في العراق لم يعد حلا عربيا بعد بروز ايران وتركيا كقوتين في منطقة الشرق الاوسط ، "مع الاسف لم يعد الموضوع عربيا فايران اكثر دولة مؤثرة في العراق ثم تركيا والمنطقة بحاجة الى توافق جديد يشمل ايران او تركيا وبما يحقق امن المنطقة لا شك ان ايران لديها خوف من ان تعتدي امريكا عليها وخوف من اسرائيل ولديها طموح مشروع بأن يعترف بدورها في المنطقة ولكن يجب ان تعترف هي أيضا بحدود هذا الدور ومصالح الاخرين انا اظن لو تم التحاور مع ايران وتركيا بموقف عربي موحد يمكن الوصول الى شيء.

وفي حديثه عن تقريره الشهير عام 2004 " يقول : عندما ذهبت الى هناك وعملت اول تقرير لمجلس الامن كان الاقتراح ان تتشكل حكومة تكنوقراط، وهذا رفض رفضا كاملا، من قبل الاشخاص الذين جاؤوا مع القوات الامريكية ،وبالتالي شكلنا حكومة معظم اعضائها لم يكونوا عملاء، و كان على رأسهم اياد علاوي وهو عميل جاء مع الامريكان ولكن على الاقل هو اولا عربي وثانيا علماني ومفتوح لكل التوجهات وليس شيعي متطرف ".المشكلة الأساسية في العراق، والتي أظهر من خلالها تخوفه على مستقبل هذا البلد، هي في عمليات الاقتتال المستمرة بين فئات الشعب كافة ،"هناك خوف كبير على العراق لان الاستقطاب قوي جدا ،فمن جهة هنالك مشكلة بين الاكراد والعرب، هذه المشكلة لم تحل الى الان ، فالأكراد يطالبون بدولة مستقلة ،كما أن هنالك اقتتالا بين السنة والشيعة".[2]

---

(1)حاتم البطيوي ، مرجع سابق .

(2) رانيا الهندي ، مرجع سابق .

ولعل حوار المبعوث الاممي الاخضر الابراهيمي مع جريدة الشرق الاوسط يعطي صورة اوضح عن عمل الرجل وتطلعاته و العوائق التي واجهها ونتائج عمله كمبعوث دولي ، وهو كالتالي مع بعض التصرف في النقاط التي ليس لها اهمية في دراستنا هاته في اول المقال سيكون هناك تلخيص لأهم ما جاء في حواره ، ثم نسرد الحوار بأكمله لأهميته :

الاخضر الابراهيمي :انتقد مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة السابق إلى العراق الأخضر الإبراهيمي الاحتلال الأميركي للعراق بشدة واعتبر قرار الاحتلال قراراً خاطئاً، معتبراً انه «منذ احتلال العراق وحتى الآن لا يوجد أي قرار قد اتخذ بطريقة صحيحة». وأعرب الدبلوماسي المخضرم، وزير الخارجية الجزائري الأسبق الأخضر الإبراهيمي، عن أسفه من القيام بمهمة المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى العراق. وقال في حوار مع «الشرق الأوسط» جرى في مكتبه بمعهد الدراسات المتقدمة القريب من جامعة برنستون في نيويورك، حيث يحل زائراً: «اعترف بأن قراري بالموافقة هو خطأ وأرفضه الآن وكان غير صائب على الإطلاق لأنه لم يثمر أية نتيجة». وانتقد الإبراهيمي سلسلة الأخطاء التي ارتكبها الأميركيون في العراق واعتبر الانتخابات التي جرت خطأ كبيراً، قائلاً: «كان من الممكن الانتظار لفترة حتى تتوفر الشروط الملائمة لها». ووصف الابراهيمي حكومة المالكي بحكومة المليشيات وليست حكومة الوحدة الوطنية. وأعرب الإبراهيمي عن أسفه من استخدام المصالحة الوطنية كموضوع لـ«التهريج والمساومة» على حد تعبيره، وقال: «إنه لم يثمر أي شيء على الإطلاق». ورأى الإبراهيمي أن حل المشكلة العراقية الآن ليس بيد الأميركيين إنما بيد دول الجوار ودول المنطقة. وأوضح أن الأميركيين الآن لا يعملون على حل المشكلة العراقية وإنما يفكرون فقط بحل مشكلاتهم الناجمة عن احتلال العراق .

وهنا نص الحوار:★مضت فترة الآن على انتهاء مهمتك كمبعوث خاص للأمم المتحدة كيف ترى العراق اليوم؟الوضع في العراق الآن سيئ جداً ولا يوجد اثنان يختلفان على هذا، وفي حقيقة الأمر يمكن القول إنه منذ اتخاذ قرار احتلال العراق لا يوجد قرار قد اتخذ بطريقة صحيحة، وأن قرار الاحتلال نفسه كان قراراً خاطئاً وظالماً، وكان من الممكن فيما بعد اتخاذ بعض القرارات الصحيحة وهذا لم يحصل أبداً. وتراكمت الأخطاء واحداً بعد واحد وهذا ما أوصل العراق إلى الجحيم الذي نراه الآن. ★قبل تسلم مهمتك كمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة كنت متردداً جداً لتسلم المهمة بل كنت رافضاً، ما الذي جعلك توافق على هذه المهمة الصعبة للغاية؟

ـ كنت رافضا لأني كنت ببساطة ضد الغزو الأميركي للعراق، وأعرف أن كل ما قام به الأميركيون قائم على خطأ، وعندما عرض علي في المرة الأولى قبل أن يذهب (المبعوث الخاص الاول الذي قتل بتفجير مبنى بعثة الامم المتحدة في بغداد) سيرجي دي ميللو قلت إن الأمم المتحدة يجب أن لا تشارك في العملية لأن هذا البلد قد احتل بالقوة وبدون أي قرار يجيز هذا الاحتلال سواء من قبل الجمعية العامة أو من قبل مجلس الأمن. يضاف إلى ذلك أنه بعد احتلال العراق جاؤوا (الأميركيون) إلى مجلس الأمن واتخذوا قراراً يصادق على إدارتهم للبلد كقوة احتلال. فأين إذن في هذه الحالة دور الأمم المتحدة ؟ وقد أبلغت الأمين العام السابق (كوفي انان) بعدم الذهاب إلى العراق، وأذكر اني قلت له سيأتي وقت يأتي فيه الأميركيون إليك ويطلبون منك المساعدة وسيكتشفون أنهم لا يستطيعون إدارة البلد بدون مساعدة الأمم المتحدة حينذاك يمكن للأمم المتحدة القيام بدور. وفي يناير (كانون الثاني) 2004 جاء (الحاكم المدني في العراق) بول بريمر ومعه أعضاء مجلس الحكم العراقي إلى نيويورك وأبلغونا بأنهم الآن لا يستطيعون إدارة العراق بدون مساعدة الأمم المتحدة، وبسبب الضغوط التي مورست علي والتي رضخت لها وافقت على تسلم المهمة. واعترف الآن ان قراري بالموافقة كان خطأ وأرفضه الآن وكان غير صائب على الإطلاق لأنه لم يثمر أية نتيجة. الخطأ الثاني كان أني اقترحت تشكيل حكومة من التكنوقراط ورفض هذا الاقتراح . وكان من المفروض أن أترك مهمتي منذ ذلك الوقت. ولكني لم أترك لأني كنت أمنّي نفسي بالأمل، وحتى أن الحكومة المؤقتة التي شكلت على الورق كانت أفضل من تشكيلة مجلس الحكم العراقي لأنها كانت تضم بعض العناصر من التكنوقراط. والأهم من ذلك اقتراحنا بعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وللأسف جعلوا من هذا الاقتراح مهزلة بل استخدموه لإعادة كل الأفراد الذين خرجوا من مجلس الحكم مثل أحمد الجلبي وعبد العزيز الحكيم. ★مع إلحاح المرجع الشيعي آية الله علي السيستاني على إجراء انتخابات عامة وأنت كنت معارضاً لها، فهل تعتقد أن الانتخابات التي جرت في وقت مبكر هي التي جرّت البلد إلى ما هو عليه الآن؟ . صحيح أن أغلبية العراقيين كانوا يريدون الانتخابات باعتبارها أمرا ضروريا ولكن قلنا بوضوح وقتذاك إنها ضرورية شرط أن تجري في الوقت المناسب ووفق شروط معقولة على رأسها الوضع الأمني. وحاولنا آنذاك وبالقدر الممكن والمستحيل مع الأميركيين بتأجيل انتخابات يناير (كانون الثاني) عام 2005 وقلنا لهم إن إجراءها في ذلك الوقت خطأ وأنكم لم تبذلوا أي جهد من أجل المصالحة الوطنية، لا أنتم ولا حكومة أياد علاوي.

فالمصالحة كانت أمراً ضرورياً قبل إجراء الانتخابات وكانوا يقولون إن السيستاني يرفض هذا التأجيل. وفي تقديري كان من الممكن إقناع السيستاني بتأجيل الانتخابات ولا اعتقد أنه كان سيرفض موضوع المصالحة الوطنية. وكانت الرغبة بتأجيل الانتخابات ليس من أجل التأجيل وإنما من أجل خلق مناخ تتمكن فيه هذه الانتخابات من المجيء بالنتائج التي كان يتمناها السيستاني، كما كان يقول. ★هل تعتقد أن الانتخابات التي جرت في العراق سواء قبل الدستور أو بعده كانت خاطئة؟ . معلوم أنها كانت خاطئة، والمشكلة أن كل الدول التي تعيش فترة ما بعد النزاع كلها تتطلع إلى الأمم المتحدة لإجراء انتخابات وكأنها الحل السحري. ورغم أهميتها وضرورتها لا يمكن أن تأتي إلا في الوقت المناسب، ومن الضروري توفير جملة من الشروط وأن يصاحبها وضع أمني معقول، لأن الانتخابات في النهاية تفرق الناس. فكيف يمكن اجراء انتخابات في بلد مقسم والناس يحملون السلاح ضد بعضهم البعض؟ الانتخابات في هذه الحالة تزيد من الانقسام والفرقة. ★ما هي قراءتك للعملية السياسية في العراق باعتبارك ساهمت في وضع اللبنة الأساسية فيها؟ . في الحقيقة لا يصح تسمية ما قمنا به باللبنة الأساسية وهو غير صالح في أن يكون لبنة لأي شيء في العراق. وفي حقيقة الأمر أن المطلوب هو شيء آخر ولا بد من الأميركيين أن يعترفوا بأنهم اخطأوا في كل مرحلة وهذا ليس للتشفي بهم لأنه لا يمكن حل أية مشكلة إذا لم تعترف بالخطأ. والأمر الثاني أنه يوجد في المنطقة الآن نوع من التوجه يقول بأن الأميركيين خربوا البلد وهو موقف المتفرج وهذا لا يصح . ويعتمدون سياسة، كما يقول المثل الاميركي you break it, you own it (انتم كسرتموه، انتم تملكونه). ويجب على دول المنطقة عدم قول مثل هذا الكلام، بل يجب القول إنهم (الأميركيين) كسروا البلد ولكننا قد ورثناه وأن العراق هو لنا وإن كان مكسراً والعراقيون هم أهلنا. ★ماذا يمكن فعله الآن؟ . المفروض في هذه المرحلة أن يلعب أهل المنطقة الدور الرئيسي وليس الأميركيون، واعتقد ان من الضروري أن تتفق إيران وتركيا والدول العربية على وحدة العراق واستقراره كضرورة قصوى بالنسبة لهم جميعاً وأن لا يكون التحرك من أجل الحصول على مواقف أو مكاسب آنية مؤقتة، بل أن يكون التحرك من منظور تحقيق مصلحة العراق، وإذا تحققت مصلحة العراق فمصالح الجميع ستتحقق. فإذا اقتصر التدخل على دولة واحدة كالسعودية مثلا سيكون رد الفعل معارضة عدم التدخل في الشأن الداخلي أو لمساندة طرف على حساب الأطراف الأخرى وكذلك الحال مع إيران أو تركيا ولكن لو ذهبت جميع دول المنطقة مع بعض سيكون رد الفعل إيجابياً. وهذا ما

أدعو إليه بجلب كل طرف له مصلحة أو مشاغل معينة تخص بلد ما، فيمكن القول إن جميع دول المنطقة لديها إما مخاوف أو مصالح في العراق* إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن في العراق هل سيقود إلى تقسيم البلد ؟ . أقول أحيانا لبعض الناس إنه لو كان التقسيم ممكنا ويؤدي إلى قيام ثلاث دول متجاورة ومسالمة فهو قدر، والله غالب، ولكن هذا التقسيم ليس البديل للعراق الموحد فلن يؤدي التقسيم إلى ثلاث دول وإنما سيقود إلى الفوضى والاقتتال ومرشح أن لا ينحصر داخل العراق فقط وإنما إلى خارجه. وبوادر الحرب الأهلية قد بدأت، فالآن السني يقتل السني والشيعي يقتل الشيعي ومن بعد ستمتد إلى أن يقوم العربي بقتل الكردي بسب موضوع كركوك ومن ثم الكردي سيتقاتل مع الكردي. ودورة العنف هذه إذا حدثت ستمتد إلى خارج البلد . * من المؤكد أنك اطلعت على تقرير بيكر . هاملتون عن العراق.. هل تعتقد أنه يشكل مخرجا لمأزق العراق الحالي؟ . منذ فترة وأنا احذر من الآتي وهو أنه طالما أن الأميركيين يقودون الآن عملية ايجاد الحلول المطلوبة في العراق فإنهم مع البريطانيين لا يفكرون بإيجاد حل للعراق وإنما التفكير بإيجاد حلول لمشكلتهم. فهم ذهبوا إلى العراق على أساس وجود مشكلة وهم لم يحلوا مشاكله بل زادوا منها كثيراً، وفي الوقت ذاته خلقوا مشاكل ضخمة لأنفسهم، وعلى مدار اليوم لم يفكر الأميركيون إلا بمشكلتهم. وحتى تقرير بيكر . هاملتون، بالرغم من بعض إيجابياته، لم يقدم حلولا لمشاكل العراق وإنما قدم حلولاً لمشكلة الأميركيين. وأول ما لفت نظري في التقرير أن من تحدثت إليهم اللجنة مجموعة من الضباط والخبراء العسكريين إضافة إلى بعض الأكاديميين وأغلبهم من الأميركيين، في حين لم نجد أي شخصية عراقية سوى بعض المسؤولين. وعندما ذهبوا إلى العراق مكثوا هناك ثلاثة أيام في بلد لم يعرفوه وقرروا الاكتفاء بمقابلة أقطاب الحكومة ومن ثم تركوا العراق. فلم يقابلوا عراقيين سواء من الذين كانوا في الخارج أو في الداخل ولم يلتقوا بأكاديميين أو خبراء أو حتى ناس عاديين من العراقيين. لذا أريد التأكيد مرة ثانية على أن تبادر دول المنطقة في إيجاد حل للمشكلة العراقية على اعتبار أنها مشكلتهم، ولا يجوز لدولنا ولأحزابنا ولمفكرينا النظر فقط إلى واشنطن في حين تكون مواقفنا ردود فعل فقط . وانا متأكد انه لو وجدت إرادة سياسية كما وجدت إزاء مشكلة لبنان في عام 1988 بعد 15 سنة من الحرب الأهلية لتم إيجاد حلول للمشكلة العراقية. مثلا، لماذا لا تعقد قمة عربية حول المشكلة العراقية ومن ثم عقد قمة مع قادة إيران وتركيا للنظر في هذا الموضوع؟ * كيف يمكن تخطي الحساسية الطائفية في العراق بعد تصاعدها؟ . المشكلة أن الاحتلال من البداية خلق هذه النعرة الطائفية

وبدأ التعامل مع البلد على أساس عرب وأكراد وسنة وشيعة، وللأسف أن هذا الأمر قد أصبح حقيقة. وأتذكر أن عبد العزيز الحكيم قال لي ان الوضع الجديد ولد خوفاً لدى كل طائفة أو فئة فمثلاً يخاف الشيعة على حقهم في أن يحكم البلد كأغلبية واعتقد أن هذا من حقهم، ومقابل ذلك خوف الأكراد الأزلي من عدم الاعتراف بخصوصيتهم وثقافتهم، وان ما تحقق لهم من مكاسب يجب عدم التراجع عنه. وبالمقابل هناك خوف السنة من أن يتحملوا الجرائم التي ارتكبها نظام صدام وأن يدفعوا ثمن ما اقترفه. واعتقد أن هذا الكلام صحيح، ولكن السؤال كيف يمكن أن تطمئن الجميع، هنا يأتي دور دول المنطقة وخصوصاً دول الجوار لطمأنة جميع فئات الشعب العراقي بمن فيهم التركمان. ★ هل تعتقد ان من الممكن وضع العراق تحت حماية الأمم المتحدة بدلاً من القوات الأميركية والبريطانية لبدء مسار جديد في العملية السياسية؟ . لا اعتقد أن هذا ممكن ان يحدث الآن، ومن المبكر تماما الحديث عن اقتراح من هذا النوع، فأهم سبب يحول دون ترجمة هذه الفكرة هو عدم وجود أية دولة ستوافق على إرسال قوات لحفظ السلام إلى العراق. وهناك الآن أكثر من دولة مترددة في إرسال قوات إلى دارفور، فما بالك بالوضع المتدهور أمنيا في العراق. وثمة سؤال يطرح كجزء من الحل هو لماذا يشرع الأميركيون ببناء قواعد عسكرية في العراق، وهذا يعني أنهم يحاولون أن يفرضوا أنفسهم من خلال الحفاظ على هذه القواعد. وسؤال آخر يتعلق بموضوع البترول ويبدو أن الأميركيين يدفعون باتجاه اعتماد قرار وتشريع يمنح امتيازات النفط العراقي إلى الشركات الأميركية. المطلوب من الأميركيين أن يعطوا تعهداً بإنهاء وجودهم العسكري في وقت ما وأن يترك موضوع النفط إلى حين تثبيت حكومة العراق الموحد من أجل أن يكون لها الحق وحدها في التعامل مع نفط العراق. وفي تقديري هذان التزامان ضروريان على الأميركيين التعهد بهما كجزء من حل المشكلة الراهنة في البلد. [1]

---

(1)حوارات صحفية ، لاخضر الابراهيمي :الاحتلال الامريكي للعراق غير شرعي وحكومة المالكي حكومة ميليشيا ، حوار13480//ar/http://www.iraq-amsi.net.

★الاسئلة تم تقديمها بنجمة وتسطيرها حتى يتضح الحوار ولانه أي الحوار يتطرق الى عدة نقاط رئيسة في عمل المبعوث الدولي والمتمثل في الاخضر الابراهيمي ودوره في حل النزاع العراقي ، وضعناه داخل الدراسة لا كملحق لاهميته.

ملخص عمل المبعوث الاممي في العراق : عندما جاء الأخضر الإبراهيمي إلى العراق كمندوباً عن الأمم المتحدة وممثلاً للأمين العام لها كوفي عنان كان يأمل بأن يتمكن من إيجاد دور للأمم المتحدة في العراق يساهم بشكل أفضل في حل المشكلة العراقية التي تولدت بسبب الغزو والإحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2003 ، والبدء في عودة السيادة للعراقيين على بلادهم ومقدراتهم وثرواتهم ، لكن الإحتفال الرسمي الذي جرى في أحد قصور الرئيس العراقي السابق صدام حسين في الأول من يونيو الحالي وأُعلن من خلاله عن تشكيل الحكومة العراقية للفترة الإنتقالية وعن أعضائها ، حمل أيضاً إعلاناً أمريكياً بالإنقلاب على المشروع الإبراهيمي لعراق ما بعد الثلاثين من حزيران ويمثل بهذا الإعلان (الإنقلاب) صدمة للإبراهيمي وكل الذين كانوا يأملون أو بالأخرى يظنون بإمكانية أن يضع العراقيون أقدامهم على طريق الحرية والسيادة الحقيقية تحت أسنة حراب الدبابات الأمريكية التي توغل في العراقيين قتلاً وتدميراً بقرارات أركان الإدارة الصهيو أمريكية بواشنطن من المحافظين الجدد أو بالأحرى المسيحيين الصهيونيين أمثال رامسفيلد ونائبة بول ولفوتيز.

كان الأخضر الإبراهيمي يأمل في تشكيل حكومة التكنوقراط الذين لا يرهنون عملهم التنفيذي لقرارات سياسية حتى ولو كانت للأحزاب التي ينتمون إليها أو يحسبون على تيارها ، فقط يعتمد عملهم وقرارهم على تحقيق المصلحة العامة وما هو أفضل لعمل وزاراتهم والمؤسسات التي يترأسونها ، لذلك عندما أعطى الإبراهيمي المواصفات التي يرنو إليها في رئيس الحكومة وأعضائها كان يشير إلى مواصفات مرحلة جديدة قوامها أشخاصاً مستقلين عن الإدارة الأمريكية ويتمتعون بالكفاءة والنزاهة ، ويقومون بتصريف الأعمال الحكومية حتى موعد الإنتخابات التي يُفترض ألا يشاركوا فيها ، مؤكدين بذلك أن صفحة جديدة ستفتح أمام الشعب العراقي بعد طي الصفحة السابقة (مجلس الحكم) على طريق السيادة الكاملة مما يمنح الحكومة الإنتقالية وما يليها من مؤسسات ثقة الشارع العراقي المفقودة [1]

---

(1) إسماعيل عبد اللطيف ، الحكومة العراقية انقلاب ضد مشروع الإبراهيمي ، مقال
http://alarabnews.com/alshaab/2004/18-06-2004/12.htm

قد كان لدى الإبراهيمي من المعطيات ما يبرر به الأمل الذي كان يحدوه في العراق خاصة في ظل مرحلة الإضطراب والتراجع والفشل التي كان يمر بها المشروع الإحتلالي الأمريكي للعراق على الأرض, والتي تعنونت بأحداث الفلوجة وإنتفاضة الصدر والصدام مع جيش المهدي وفضيحة سجن أبو غريب ، حتى ظن الأخضر الإبراهيمي أنه سيتمتع بصلاحيات واسعة لا سيما وأن الرئيس بوش قد ذهب إلى حد القول في أحد ردوده الصحفية عن مستقبل الوضع في العراق " أنه ينتظر تقرير المندوب الدولي (الإبراهيمي) وقراره " لمعرفة وجهة الوضع العراقي المستقبلي ، ليبدو الإبراهيمي بذلك الأمل أنه تناسى الحقيقة الساطعة والتي من المستحيل إخفائها أن الإحتلال عامة لا يمكنه أن يتنازل بسهولة عما حققه من مكاسب ومواقع دفع ثمنها وسدد فاتورتها من دماء أبنائه وخيرات بلاده وإقتصاده ، فكيف الحال بالإحتلال الصهيو أمريكي للعراق الذي دفعت بإتجاه كل الأسباب والمبررات الإحتلالية العدوانية مضافاً إليها النظرة الأيدولوجية الفكرية للمحافظين الجدد .[1]

وكما كان مجلس الحكم يتكون من شخصيات يعتمد معظمها في طرح نفسه على الدعم الأمريكي فقد جاءت شخصيات الحكومة الجديدة سياسية بإمتياز وجواز قبولها هو الدعم الأمريكي خاصة رئيس الحكومة إياد علاوي الذي يعتبر رجل أمريكا الأول في التشكيلة الجديدة والذي فرض فرضاً على مجلس الحكم والأخضر الإبراهيمي ودون علمهما أو سابق إنذار ومناقضاً لتصور الإبراهيمي الذي كان يفضل مهدي الحافظ أو حسين الشهرستاني للمنصب التنفيذي الأول (رئاسة الحكومة) ، حيث أبلغ الحاكم العسكري الأمريكي بول بريمر مجلس الحكم 2004/5/30 بأنه قرر إسناد منصب رئيس الحكومة إلى إياد العلاوي ، الأمر الذي أثار الأخضر الإبراهيمي لدرجة أنه وصف الحاكم الأمريكي بريمر بأنه ديكتاتور قائلاً " لا أعتقد أنه (بريمر) يمانع في قولي ما يلي : بريمر هو ديكتاتور العراق فلديه المال وصلاحية التوقيع ".[2]

---

(1) إسماعيل عبد اللطيف ، مرجع سابق .

(2) المرجع نفسه .

(خاتمة)

إلي حد كبير قامت الأمم المتحدة منذ قيامها بدور مهم في الحد من النزاعات المسلحة الدولية. من خلال عدة اليات خاصة منها موضوع الدراسة **المبعوثين الدوليين** إلا أنها لم تستطع عمل نفس الشئ في مواجهة النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي علي الرغم من الآثار المترتبة عليها، والتي لا تقل في خطورتها عن الآثار المترتبة علي النزاعات المسلحة الدولية إن لم تزد عليها في بعض الأحيان خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة. وقد يكون عجز المنظمة في هذا الصدد راجع إلي عدم تنول ميثاق الأمم المتحدة النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي من خلال نصوص مباشرة تحدد ماهيتها، والخطوات الواجب اتخاذها للحد منها حتي يتم القضاء علي عملية الخلط بينهما وبين غيرها من صور النزاعات الأخرى، ويرجع قصور أداء الأمم المتحدة في مواجهة هذه النزاعات لعد وجود نص صريح في ميثاقها يحدد كيفية التعامل مع هذه النزاعات، قد يرجع تفاقم هذه المشكلة لعدم اتفاق الدول الأعضاء في الأمم المتحدة علي اتخاذ قرارات تحدد ماهية تلك النزاعات، قد يرجع عجز الأمم المتحدة للتصدي لهذه النزاعات نتيجة لتمسك الدول محل النزاعات بمبدأي السيادة والاختصاص الداخلي، قد يرجع عجز الأمم المتحدة للتصدي لهذه النزاعات لهيمنة الدول الكبرى علي مقدرات الأمم المتحدة وتغليبها لمصالحها الذاتية علي مصلحة المجتمع الدولي

أسباب الفشل الأممي :من أهم وابرز تلك العوامل التي أثرت وبشكل رئيسي في رؤية المجتمع الدولي للقاعدة المنهجية والعلمية للعمل الدبلوماسي ، أحداث الحادي عشر من سبتمبر من العام 2001م ، حيث شكلت تلك الأحداث المنزلق الذي أوقع ذلك المجتمع في هوة التخبط والانجراف إلى تبني السياسات الأحادية الجانب فتأثيرات ذلك الحدث على العالم بشكل عام، وعلى الولايات المتحدة الأميركية بشكل خاص من الناحية النفسية والإستراتيجية قد ساعدت على استيعاب وتقبل تلك المفاهيم والقيم المتصلبة في السياسة الدولية والعمل الدبلوماسي.

وعليه فقد أنتجت تلك المتغيرات الأيديولوجية العالمية والتي شكلت قوة الجذب نحو ذلك الانحراف الخطير، نزوع نحو الدبلوماسية الأحادية الجانب ، وهو ما يؤثر في فاعلية الآخرين في المشاركة واتخاذ القرارات ، وعلى وجه التحديد عندما تكون تلك القرارات ذات طابع عالمي

ودولي مؤثر ، فالعمل الأحادي الجانب يعجز بكل بساطة عن تقديم النتائج الصحيحة والمرضية في القضايا التي هي بطبيعتها متعددة الأطراف ولا تقبل الانجراف إلى الرؤى الفردية ، وعليه فإن ذلك لا يترك للدبلوماسية اللينة مجالا لأخذ دورها الطبيعي كأساس للعمل السياسي، مما يترتب عليه الانسياق نحو عسكرة المواقف والانجراف إلى القوة كبديل للدبلوماسية .[1]

و في هذا الصياغ لعل المشترك في نتائج المهام التي ينبري لها المبعوثون الدوليون في بلدان النزاعات خاصة العربية ، هو الفشل الذريع ، رغم قدراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بتفاصيل الأزمات التي يرشحون لتولي مهمة إيجاد حلول لها بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدةوفي الواقع هناك العديد من الاسباب التي تقف خلف هذا الفشل أهمها :

أولًا : الميل لإدارة الأزمات بدلًا من البحث عن حلول جادة وعادلة لها .

ثانيًا : إضاعة الفرص والوقت من خلال تقليد أسلوب عمل الأمم المتحدة التي فشلت في حل معظم الأزمات الدولية ، ومن يحاول منهم الخروج على أسلوب المنظمة الدولية في معالجة الأزمات يصاب بالإحباط الشخصي .

ثالثًا : تناقضات واختلافات الدول الفاعلة في المجتمع الدولي ، وافتقار المجتمع الدولي لإرادة موحدة في التعاطي معها ، فالانقسام في مجلس الأمن الدولي – خاصة تصلب الموقف الروسي– أفضى إلى تشكيل دور أممي معيق لحل الأزمات .

رابعًا : عدم النظر إلى جذور وأسباب الأزمات الحالية ، ففي الحالة العراقية مثلًا تعامل جميع المبعوثين مع في النزاع العراقي والذي اتوا بعد الاخضر الابراهيمي بوصفها نزاعًا مسلحًا وليست جذور ازمة قديمة برزت ملامحها في النزاع بشتى اشكاله خاصى العنيفة منه ، ولم يأخذوا في الحسبان التعامل مع المسألة التي وصل فيها الامر الى اضطرار أغلبية المسلحين فيها إلى حمل السلاح دفاعًا عن النفس والأهل وأماكن العيش والأرزاق .

خامسًا : المماحكة الدولية بين القوى العظمي ، والتي لم تسفر سوى عن تعطيل إمكانية التفاهم الدولي والتوصل إلى حل سياسي لأزمات المنطقة ، مع أن واقع الحال في العراق خاصة يؤكد أنه لا يمكن معالجة المشاكل والأزمات التي يتعرض لها الناس في هذه البلاد بنتائجها ، إلا بالقفز على مسبباتها.

(1) محمد بن سعيد الفطيسي ، معوقات الدبلوماسية وإدارة الأزمات الدولية ، مقال ،http://alwatan.com/details/84718

سادسًا : المشكلات الداخلية التي تعانيها المنظمة الأممية ، فإلى جانب حقيقة أن الأمم المتحدة هي منظمة بيروقراطية تتسم بالمحاباة السياسية ، ولا تخلو من الفساد في حالات كثيرة ، فإن الشيخوخة تعتري هذه المنظمة يومًا بعد يوم شأنها في ذلك شأن العديد من الهيئات والمنظمات الوطنية والعالمية.

سابعًا : التحذيرات التي تحمل طابع الإكراه، التي يحاول مبعوثو الأمم المتحدة توجيهها إلى بعض أطراف النزاع لإرغامهم على القبول بمسودات الاتفاق التي تم إبرامها، مثلما هو الحال في ليبيا، فقد حذر ليون المؤتمر الوطني من أن مجلس الأمن الدولي على استعداد لاستخدام عقوبات ضد الأطراف التي تعرقل مضي البلاد في عملية انتقالية.

أخيـرًا : « ليسوا ديبلوماسيي الادمغة الفارغة. هم ديبلوماسيو السلال الفارغة » هكذا كان الاخضر الابراهيمي يصف المبعوثين الدوليين الى الازمات المستحيلة ولعله ادرك بخبرته الطويلة ما يعنيه هذا الوصف**اولا :** لؤلئك الذين يأتون كمبعوثين لإطالة عمر الازمات دون ان يحملوا معهم اي دور بإمكانه اخراج النزاعات الدولية الى طاولة الحوار باستعمال اليات متعارف عليها في مثل هكذا قضايا **ثانيا :** حتى وان حمل المبعوثين الدوليين حلولا جدية فهم في الاخير يصطدمون مع واقع داخلي و تأثير خارجي يفوق امكاناتهم في تثبيت حلولهم على ارض الواقع ...عمل المبعوث الدولي حتى وان كان تحت مضلة الامم المتحدة فهو في الاخير مرهون بما يجري في النسق الدولي من تجاذبات لمصالح القوى العظمى ومصالحها في تأجيج الصراعات او اخمادها .

رؤية مستقبلية لعمل المبعوثين الدوليين : إصلاح منظومة الأمم المتحدة

لا شك أن الأمم المتحدة تقف اليوم أمام مفترق طرق بعد تراجع دورها وعجزها عن تقديم حلول ناجعة في أغلب النزاعات التي شهدها العالم خلال السنوات الماضية خاصة في النزاع العراقي والكثير من القضايا حيث لم تستطعالقيام بدورها لأسباب كثيرة سبق ذكرها ، وما زاد طين هذه المنظمة بلة فشل أغلب مبعوثيها في المهام التي كلفوا بها في حين استقال بعضهم قبل إتمامها وبعضم الآخر خرج بفضيحة تتعلق بتلقيه رشاوى مالية أو الانحياز لطرف سياسي مقابل طرف آخر كما حدث مع مبعوثها السابق إلى ليبيا برناردينو ليون ومبعوثها الحالي إلى سوريا ستيفان

دي مستورا الذي عرف بانحيازه إلى جانب النظام السوري وإيران وروسيا وتبنيه معظم وجهة نظرهم تجاه الحل السياسي للأزمة السورية.

لذلك نجد الكثير من الأصوات الدولية بدأت تتعالى وتطالب بإصلاح منظومة الأمم المتحدة وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي الذي يخضع بالكامل لأهواء الدول الخمس دائمة العضوية بسبب ما تملكه من سلطة تقويض أي جهد دولي باستخدامها حق النقض "الفيتو" ، فقوة وفعالية المبعوثين الدوليين تظهر في قوة وصلابة المنظمة الاممية واعطاء قرارتها التي تستنبط من تقارير المبعوثين الدوليين اكثر الزامية في وجه اطراف الصراع ، لذلك مهما كانت خبرة ومهارة وادارة وحلول المبعثوين الدوليين للنزاعات والازمات في العالم ذات نجاعة نظرية فهي ستبقى رهينة اصلاح شامل لهذه المنظمة يستدعي تغير كبير في المجتمع والنسق الدولي وهذا امر مركب من الصعب تحقيقه كمتتبعين لمسارت التاريخ وتحولاته المفرزة في كل وقت قوى عضمى مسيطرة .

الملاحق

الملاحق : من موقع نون بوست : http://www.noonpost.org/content

ملحق رقم : 01 : مناطق النزاع في العراق :

ملحق رقم : 02 : حدود العراق والقوى المحيطة بها :

ملحق رقم : 03 : التقسيم العرقي والديني في العراق

الملحق رقم : 04 : الشتات العراقي بسبب النزاع

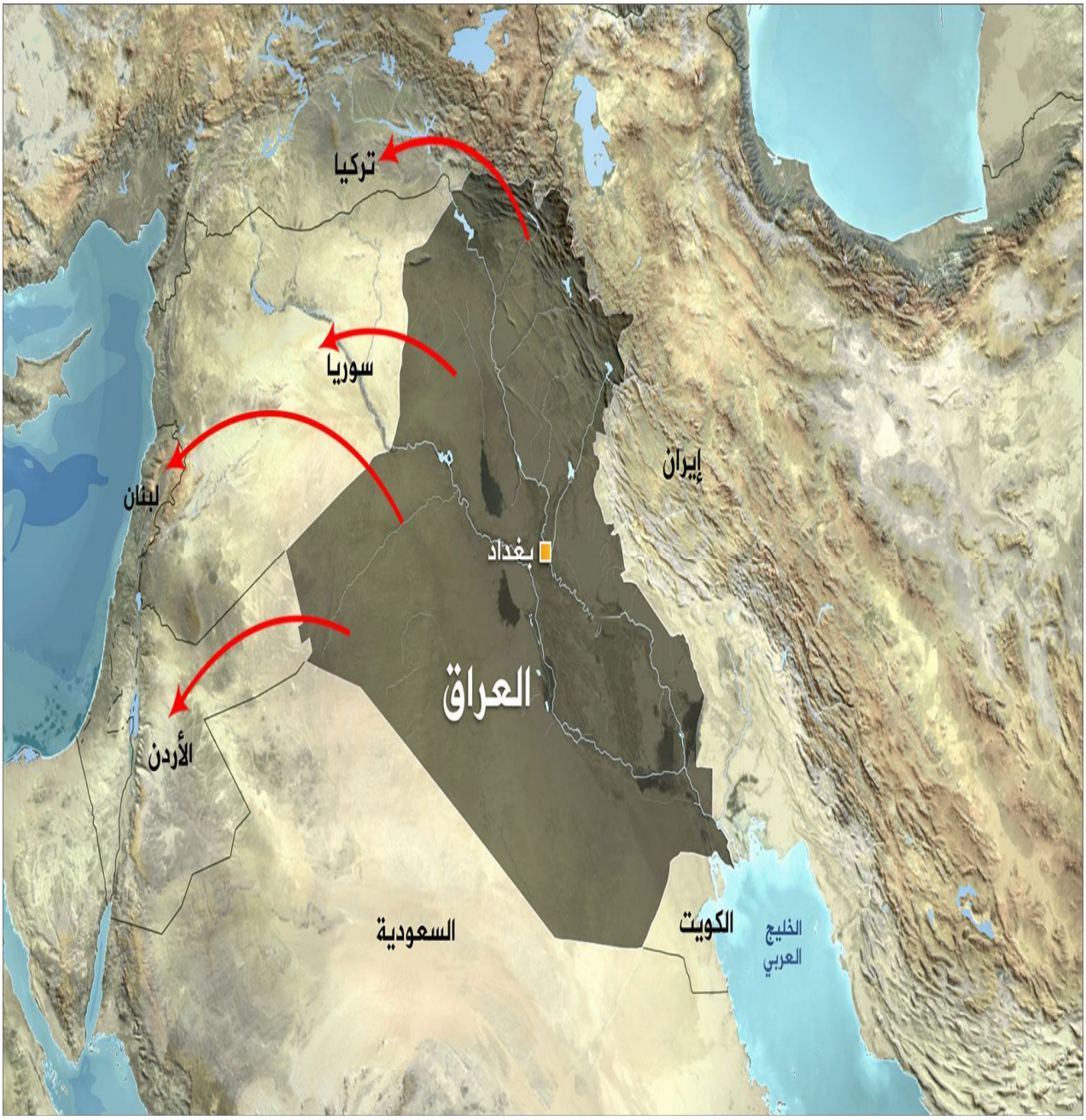

قائمة المراجع :

المصادر :

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي: اتفاقاتجنيف المؤرخة في 12 آب 1949 حول النزاعات الدولية المسلحة
- الفقرة (1) من المادة (1) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق لاتفاقيات جنيف لعام 1977.
- بعثة الامم المتحدة من اجل العراق تصدر عن المكتب الاعلامي لمساعدة العراق (UNAMI) .
- ميثاق الامم المتحدة

الكتب بالعربية :

- إبراهيم أحمد نصر الدين اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا ،مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة ، مصر 1997
- إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدوليةدراسة في الأصول والنظريات ،مكتبة الأكاديمية القاهرةمصر 1991 .
- أبو القاسم خشيم مصطفى عبد الله، قضايا و أزمات دولية معاصرة (النظرية والتطبيق)، ط.2منشورات الجامعة المفتوحة.1997.
- أبو خزام إبراهيم، الحروب وتوازن القوى (دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام ط .1لبنان: مشورات،الأهلية، 1999 .
- أبو هيف, د. علي صادق, القانون الدولي العام, مكتبة المعارف, الاسكندرية , 1971.
- الزغبي موسى، دراسات في الفكر الاستراتيجي والسياسي. دمشق: منشورات اتحاد الكتابالعرب، 2001ص
- الغانم, د. محمد, مبادئ القانون الدولي, مطبعة النهضة, ط3, القاهرة, 1963.
- بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية .بيروت: الدار المصرية للطباعة والنشر، 1971.
جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة2009-2010 .
- حتي ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، ط .1بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
- حازم محمد عتلم ،قانون النزاعات المسلحة غير الدولية ،القانون الدولي الإنساني دليل للتطبيق على الصعيد الوطني دار المستقبل العربي 2003 .
- داورتي جيمس ، بالتسغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ، ترجمة وليد عبد الحي ط 1. الكويت:كاظمة للنشر والترجمة . والتوزيع ، ديسمبر 1985 .
- د. السيد مصطفى احمد أبو الخير ، أزمات السودان الداخلية والقانون الدولي المعاصر, الطبعة الأولىأتراك للطباعة وللنشر والتوزيع, القاهرة, 2006,

– د. فرست سوفي ، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات المسلحة الداخلية وتسويتها منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013.
– د. سهيل حسين الفتلاوي ،القانون الدولي في زمن السلم، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
– د عصام عطية ، القانون الدولي العام , مكتبة السنهوري ، مصر 2015 ط 1.
– عتلم (محمد حازم)، " قانون النزاعات المسلحة غير الدولية"، ضمن: القانون الدولي الإنسانيالطبعة الأولى إصدار بعثة اللجنةالدولية للصليب الأحمر بالقاهرة ، دار المستقبل العربي، القاهرة 2003 .
– عبد الواحد محمد يوسف ،الفارة أسري الحرب ،دكتوراه ،كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ،د.ت ،مصر.
– عودة جهاد ، النظام الدولي : نظريات واشكاليات ، مصر ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، 2005 ، ط 1
– علي إبراهيم الحقوق والواجبات الدولية في عالم متغير دار النهضة العربية ط 1،القاهرة 1990 .
– زياد الصمادي ، حل النزاعات ، نسخة منقحة للمنظور الأردني ، برنامج دراسات السلام الدولي
- فهيل جبار جبلي ، المصالحة الوطنية في العراق ، مركز دراسات السلام وحل النزاعات ، جامعة دهوك 2014.
– مسعد عبد الرحمن زيدان ، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المُسلحة غير ذات الطابع الدولي, دار الكتب القانونية, القاهرة 2008.
–مسعد عبد الرحمان زيدان قاسم ،تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة ذات الطابعغير الدولي دار الجامعة الجديدة للنشر ، جامعة الاسكندرية ، مصر 2003 .
– مسارات متشابكة ، ادارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الاوسط ، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية ، دسيمبر 2015 ، القاهرة ص 5.
– نافعة حسن ، الامم المتحدجة في نصف قرن ، الكويت ، الجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، 1995
– روسو, شارل, القانون الدولي العام, مطابع الأهلية, بيروت , 1982.
– ناي جوزيف ، المنازعات الدولية مقدمة للنظرية والتاريخ ، ترجمة احمد امين الجمل و مجدي كامل القاهرة الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، 1997.

الكتب باللغة الاجنبية :

- Akehwast، Michael: « Amodern introduction international law », 4 th end, GEORGE Allen and Unuin London, 1977, p 259.
- Hoffmann Stanley, contemporary theory in international relations, fifth edition. United States of America:prentice-hall, Inc, June 1965. Pp56.
- Spanier john, games nations play, seventh edition. Library of congress. P 558
- Linklater Andrew," neo-realism in theory and practice". In Ken Booth and Steve Smith, “International
  relations theory today”, second printing. Pennsylvania: The Pennsylvania state university press, 1997. p241.
- Donnelly jack, "beyond realism an its critics : the decline of structural neo-realism and opportunities forconstructive engagement "In Stephanie Lawson, the new agenda for International relations, first edition.Cambridge: polity press and Blackwell publishers, 2002. p186
- Devetak Richard, “signs of a new enlightenment? Concepts of community and humanity after the cold war”. In Stephanie Lawson, op. cit., p 167.

الرسائل العلمية :

- حمايدي عزالدين، دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة منتوري قسنطينة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، 2005.
- حجار عمار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية جامعة باتنة، قسم العلومالسياسية، 2002
- عبد الرحمان عبدر الكريم ، العلاقات العراقية الايرانية 2011/2003 ، مذكرة ماجيستير ، جامعة الشرق الاوسط
- خالد سلمان جواد، حماية المدنيين في زمن النزاعات المسلحة غير الدولية, أطروحة دكتوراه, كلية القانون جامعة بغداد, 2005,.
- حكيم توفيق ، الحوار النيو واقعي النيو ليبرالي ، حول مضامين الصعود الصيني المستقبلي في النظام الدولي ، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، جامعة باتنة ، 2008 .
- فكري سامي أمين سامي ، دور المنظمات الإقليمية في حفظ السلام الدوليدراسة مقارنة لدور الجامعة العربية ومنظمة الدول الامريكية 1925-1920دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسيةجامعة القاهرة، مصر

- ملاح السعيد، تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية غير منشورة جامعة منتوريقسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية. 2005-2004.
- مالك عباس جيثوم ، التنظيم القانوني للنزاعات المسلحة غير الدولية, رسالة ماجستير, كلية القانون, جامعة بابل, 2012.

الجرائد و الدوريات:

- أسامة أحمد الغزالي حرب ،عرض لندوة الوحدة الوطنية والسلام في السودان التي تم عقدها في مدينة الخرطوم ،1976السياسة الدولية ، العدد 1988.119 السودان .
- جريدة الشرق الاوسط . 25 فبراير 2004 العدد 9220.
- خاطر ،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ع 1993 .
- سحربعاصيري ، اخطاء تكتيكية ، جريدة النهار اللبنانية ، 2006 .
- علي عصاد عبد علي ، العراق والأمم المتحدة بعد 2003 ، مجلة العلوم السياسية .
- هدى راغب عوض ، إعادة لتقييم حفظ السلام ،السياسية الدولة ع 122مصر 1990 .
- جرجس فواز، التسوية السلمية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي .المستقبل العربي، العدد ،261نوفمبر 2000.
- ريتشارد ساند بروك ،الأزمة الاقتصادية و التكييف الهيكلي و الدولة في إفريقيا جنوب الصحراء ، ترجمة: أحمد هاشم
- نجوى أمين الفوال ، الأزمة الصومالية وعام من التدخل، السياسة الدولية س 30ع 115يناير 1994.

المواقع الالكترونية :

- الاخضر الابراهيمي ، موسوعة الجزيرة ، http://www.aljazeera.net/encyclopedia
- الأمم المتحدة والعالم العربيتاريخ وقضايا ، وحدة أبحاث الشرق الأوسطhttp://aawsat.com/home/article/8140
- أنواع الصراع ومفهومه ، قسم البحوث والدراسات ، http://www.aljazeera.net .
- إسماعيل عبد اللطيف ، الحكومة العراقية انقلاب ضد مشروع الإبراهيمي http://alarabnews.com/alshaab/2004/18-06-2004/12.htm
- احمد الدباغ : متغيرات العراق ، https://www.sasapost.com/ -invasion-of-iraq-after- /14-years
- حوارات صحفية ، لاخضر الابراهيمي :الاحتلال الامريكي للعراق غير شرعي وحكومة المالكي حكومة ميليشيا ، http://www.iraq-amsi.net/ar//13480

- محمد بن سعيد الفطيسي ، معوقات الدبلوماسية وإدارة الأزمات الدولية http://alwatan.com/details/84718
- رانيا الهندي ، الاخضر الابراهيمي "صانع السلام" ttps://raniajmi.wordpress.com/2010/05/21
- نصوح المجالي ، هل من دور مستقل للأمم المتحدة في العراق؟ صحيفة الرأي http://alrai.com/article/43860.html
- د. وسام الدين العكلة ، الأمم المتحدة ومبعوثوها ، http://www.turkpress.co/node/24620
- معمرفيصلخولي ، التغلغل الإيراني في العراق ، مركزالروابطللبحوثوالدراساتالإستراتجية http://rawabetcenter.com/archives/27905
- عبد الحسين شعبان ، الأزمة العراقية الراهنة مستقبل الدولة والسيناريوهات المحتملة-http://www.libya al-mostakbal.org/
- تقرير الجزيرة ، مباشر ، http://mubasher.aljazeera.net/reports/2015
- محمد كريشان ، ضيف الحلقة:الأخضر الإبراهيمي: المبعوث الأممي الخاص إلى العراقتاريخ الحلقة:2004/04/29 ، http://www.aljazeera.net/programs/today-interview/2004/10/3
- حاتم البطيوي ، الأخضر الإبراهيمي.. طائر الفينيق الأممي ، جريدة الشرق الاوسط http://archive.aawsat.com/details.asp?section
- الموقع الالكتروني لمجلس الامن ، http://www.un.org/ar/sc/
- د. عباس كاظم عبيد ، العراق والأمم المتحدة بعد عام http://newsabah.com/newspaper/458762003
- الخراب بالأرقام ، عثمان المختار ، العربي الجديد ، 9 أبريل https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/4/8/14-2017
- 14 عاماً على احتلال العراق: الدمار بالأرقام ، صحيفة السبيل -http://assabeel.net/important
- من موقع وزارة التخطيط العراقية
- الموسوعة العلمية http://www.4arb.com
- محمد عزيز شكري. "تسوية النزاعات الدولية". الموسوعة العربية. http://www.marefa.org/index.php
- منتدى كلية الحقوق/ جامعةالمنصورة , طرق التسوية السلمية للمنازعات الدولية -www.f law.net/law/threads
- خالد علي عبود ، كيف تؤثر الأمم المتحدة في صياغة النظام الدولي ttp://annabaa.org/arabic/strategicissues

- بازغ عب وولت ستيفن، "العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة"، ترجمة عادل زقاغ وزيدانزياني:http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.html
- مورافسيك آندري، "الاتحادية والسلام: منظور ليبرالي–بنيوي"، ترجمة عادل زقاغ: morav/adelzeggagh/com.geocities.www//:http
- د الصمد ، النزاعات المسلحة غير الدولية ، http://www.ahewar.org/debat
- قويدر شيد، "النيوليبرالية و"السلام الديمقراطي" ومسارات الأوهام:http://www.amin.org/look/amin/article.tpl"
- زيدان ليث، "ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي؟http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771" – الأمم المتحدة واليمن : حوارات تلد حروباً بؤر عربية . منير الماوري . 2015/06/15 م الاثنين : 04:16 (غرينتش) . https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/6/14
- زيدان ليث ، ماذا نقصد بالسلام الديمقراطي http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=98771

الفهرس :

الخطة	العنوان	الصفحة
مقدمة	**مقدمة**	**أ.. د**
الفصل الاول	**الاطار المفاهيمي للدراسة**	**6-36**
المبحث الاول	**مفهوم النزاع أسبابه وآثاره**	**6-16**
المطلب الاول	مفهوم النزاع المسلح الداخلي	6 - 9
المطلب الثاني	موضوعات النزاع و أنواعه	9 - 11
المطلب الثالث	أسباب النزاعات المسلحة الداخلية	11 - 14
المطلب الرابع	أثار النزاعات المسلحة الداخلية	14 - 16
المبحث الثاني	**أهم النظريات السائدة في دراسة النزاع**	**17 - 24**
المطلب الاول	نظرة عامة لنظريات السلام والنزاع	17 - 18
المطلب الثاني	رؤية الواقعية للنزاعات الدولية	18 - 20
المطلب الثالث	رؤية الليبرالية للنزاعات الدولية	21 - 23
المطلب الرابع	رؤية البنائية للنزاعات الدولية	23 - 24
المبحث الثالث	**تطور القانون الدولي في حل النزاعات الداخلية**	**25 - 27**
المطلب الاول	أسباب التمييز بين النزاعات الدولية وغير الدولية	25
المطلب الثاني	النزاعات المسلحة غير الدولية بعد اتفاقيات جنيف 1949	26 - 27
المطلب الثالث	النزاعات المسلحة غيرالدولية طبقا للبروتوكول الإضافي الثاني لسنة 1977	27 - 28
المبحث الرابع	**نشأة الامم المتحدة و اليات حل النزاع لديها**	**28 - 34**
المطلب الاول	نشأة وطبيعة الامم المتحدة	28 - 30
المطلب الثاني	الوسائلالدبلوماسية لحل النزاعات لدى الامم المتحدة	30 - 32
المطلب الثالث	الوسائل غير الودية لحل للنزاعات الدولية	33 - 34
المبحث الخامس	**مكانة الأمم المتحدة في نظريات العلاقات الدولية**	35 - 36

المطلب الاول	النظرية الواقعية	35
المطلب الثاني	النظرية الليبرالية	36
الفصل الثاني	**الفصل الثاني : الاطار التطبيقي : النزاع في العراق بعد 2003 ودور الاحضر الابراهيمي كمبعوث دولي في حله**	**81 – 37**
المبحث الاول	**النزاع في العراق بعد 2003**	**48 – 37**
المطلب الاول	لمحة عن العراق	40 – 37
المطلب الثاني	أهم المتغيرات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي للعراق	43 – 40
المطلب الثالث	اطراف النزاع و أرقام الدمار في العراق بعد 2003	48 – 44
المبحث الثاني	**تدخلات الامم المتحدة في العراق بعد 2003**	**58 – 48**
المطلب الاول	بديات تدخل الامم المتحدة	50 – 48
المطلب الثاني	اصدرات وقرارات مجلس الأمن بحق العراق	53 – 50
المطلب الثالث	تدخلات الامم المتحدة في المنطقة العربية	58 – 54
المبحث الثالث	**عمل الاخضر البراهيمي كمبعوث دولي**	**63 – 58**
المطلب الاول	المسيرة الدبلوماسية للأخضر الابراهيمي	60 – 58
المطلب الثاني	عمل الابراهيمي كمبعوث دولي في العراق بعد 2003	63 – 60
المبحث الرابع	**العوامل المؤثرة في عمل المبعوث الدولي**	**70 – 64**
المطلب الاول	تأثير البيئة الداخلية على عمل المبعوث	65– 64
المطلب الثاني	تاثير البيئة الخارجية على عمل المبعوث	70 – 66
المبحث الخامس	**نتائج دورالامم المتحدة والمبعوث الدولي في النزاع العراقي**	**81 – 71**
المطلب الاول	نتائج دور الامم المتحدة في النزاع	72 – 71
المطلب الثاني	نتائج دور المبعوث الدولي في النزاع	81 – 72
خاتمة	**خاتمة**	**85 – 82**

ملخص باللغة الانجليزية :

There is no current hotbed of tension or conflict in the world except an envoy representing the Secretary-General of the United Nations as a neutral intermediary or so it should be. The greater the number of conflicts on a continent or in a particular geographical area in today's world the greater the number of illiterate envoys to that region or continent. Indeed some conflicts in certain regions represent more than one Secretary-General at the same time and the number of illiterate envoys is increasing exponentially with the severity of the problems and the extent of violence in the geographic region in which the conflict is taking place. To Iraq in 2003 where de United Nations international envoys played an active role in resolving this conflict negatively and positively ..Through this study it is clear that

To a large extent the United Nations has played an important role in reducing international armed conflicts. Through several mechanisms especially the subject of study international envoys but it could not do the same in the face of armed conflicts of international character despite the implications which are no less serious than the effects of international armed conflicts if not increased in some Especially after the end of the cold war. The inability of the Organization in this regard may be due to the fact that the Charter of the United Nations does not adopt armed conflicts which are not of an international character through direct texts defining their nature and the steps that must be taken to reduce them until the process of mixing them with other forms of conflict is eliminated. Mr. Lakhdar Brahimi who we have described as an example of the international envoys in Iraq explained the way the envoy worked the results of his work the problems he faced and the solutions he put forward that could only be achieved with an internal political will and effective international cooperation